وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس: اقتصاد بنكي

مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

من إعداد:

الدكتور: طارق قدوري

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾
اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ
وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُنْ
لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾

صدق الله العظيم

مطبوعة في مقياس اقتصاد بنكي موجهة إلى السنة الثالثة ليسانس قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، وفق المنهج المعتمد من الوزارة الوصية.

د. طارق قدوري

أستاذ محاضر في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة حمة لخضر، الوادي

الجزائر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	**II**
قائمة الأشكال	**III**
قائمة الجداول	**IX**
المقدمة العامة	أ- ب
المحور الأول : مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي .	
تمهيد.	**3**
اولا : نشأة الوساطة المالية وتطورها :	**3**
١- نشأة الوساطة المالية.	05
٢- دور فئة الصاغة والتجار والمربين في نشأة البنك.	05
٣- نشأة وظهور مؤسسة البنك.	09
ثانيا: مفهوم البنوك التجارية .	**11**
١- تطور مفهوم البنك.	11
٢- تعريف البنك التجاري .	14
٣- تعريف البنوك حسب التشريع القانوني.	16
ثالثا: خصائص وانواع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى :	**18**
١- خصائص البنوك التجارية.	18
٢- أنواع البنوك التجارية.	19
٣- المؤسسات المالية الوسيطة.	21
المحور الثاني : وظائف البنك التجاري.	
اولا : وظائف البنك التجاري.	**29**
١-الهيكل التنظيمي للبنك التجاري.	30
٢- اقسام وظائف البنوك التجارية.	32
٣- الحسابات البنكية.	33
ثانيا: الودائع البنكية	**35**
١- مفهوم الودائع البنكية.	35
٢- أنواع الودائع المصرفية.	36
٣- العوامل المؤثرة في ودائع البنك.	42
ثالثا: القروض البنكية :	44

١- مفهوم القروض البنكية.	44
٢- أنواع وتقسيمات القروض البنكية.	46
٣- معايير منح الائتمان في البنوك التجارية.	51
٤- العناصر المكونة لهيكل القرض.	53
رابعا: الإقراض بواسطة البطاقات الائتمانية.	57
١- مفهوم البطاقات المصرفية.	57
٢- انواع البطاقات المصرفية.	60
٣- مزايا وعيول بطاقات الائتمان.	63
خامسا: عملية خلق النقود (مضاعفة النقد) (Money Greation).	65
١- خلق الودائع المصرفية واعدامها.	65
٢- خلق الودائع البنوك مفردة ومجتمعة.	67
٣- اثر التسربات النقدية على عملية خلق النقود.	73
المحور الثالث : علاقة البنك المركزي والبنوك التجارية.	
أولا: نشأة ومفهوم البنوك المركزية:	**76**
١- نشأة البنوك المركزية.	76
٢- مفهوم البنك المركزي.	79
٣- البنك المركزي الجزائري النشأة والمهام.	81
ثانيا: ميزانية البنك المركزي :	**88**
١- أهمية ودور الميزانية لبنك المركزي.	88
٢- هيكل ومكونات ميزانية البنك المركزي.	89
ثالثا: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية:	**94**
١- وظائف البنك المركزي الأساسية.	94
٢- أدوات البنك المركزي في الرقابة على الائتمان.	98
٣- استقلالية البنك المركزي.	102
المحور الرابع : ميزانية البنك التجاري.	
أولا: الميزانية العمومية للبنك التجاري:	**106**
١- الميزانية العمومية للبنك التجاري:	106
٢- قواعد تحليل الميزانية العمومية للمصارف التجارية.	108
٣- بنود الميزانية العمومية للبنك.	109

ثانيا: موارد المصارف التجارية واستخداماتها :	**111**
١- الموارد الذاتية .	111
٣- الموارد غير الذاتية.	113
ثالثا: أصول البنك التجاري أو استخداماته :	**117**
١- خصائص اصول البنك التجاري.	117
٢- أقسام أصول البنك التجاري.	119
المحور الخامس : تقييم أداء البنوك التجارية.	
اولا: مفهوم تقييم الاداء البنكي :	**125**
١- مفهوم تقييم الأداء.	125
٢- مفهوم وتعريف الأداء البنكي.	127
٣- معايير وأساليب تقييم الأداء البنكي.	130
ثانيا: إدارة السيولة المصرفية ومؤشراتها المالية.	**134**
١- السيولة المصرفية مفهومها ودورها للمصارف.	134
٢- المصادر ونظريات المفسرة لسيولة النقدية:	137
٣- إدارة السيولة ومعضلة البنوك التجارية :	139
٤- اهم المؤشرات المالية في تقييم ادارة السيولة.	143
ثالثا: التحليل المالي ومؤشرات تقييم الأداء.	**146**
١- أهمية التحليل المالي :	146
٢-أدوات التحليل المالي:	147
٣- استخدام النسب المالية:	151
المحور السادس : الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي وأنواع البنوك.	
أولا: الصيرفة الإسلامية :	**159**
١- مفهوم ونشأة الصيرفة الاسلامية:	159
٢- أسس وسمات الصناعة المالية الإسلامية:	161
٣- استخدامات المصارف الاسلامية :	163
ثانيا: مفهوم التكنولوجيا المالية ومحركاتها:	**177**
١- مفهوم التكنولوجيا المالية:	178
٢- قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية:	180

٣- مصطلحات عالم التكنولوجيا المالية:	183
ثالثا: الشمول المالي والبنوك التجارية :	**187**
١- مفهوم الشمول المالي.	187
٢- أبعاد الشمول المالي.	190
٣- مؤشرات قياس أبعاد الشمول المالي.	191
المراجع :	200

قائمـة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (١-١)	التقسيم التنظيم الهيكلي وفقا للأساس المركب.	30
الشكل رقم ١-٢	خريطة التنظيم الهيكلي لبنك تجاري صغير.	31
الشكل رقم ٢-١	اثر البنوك في خلق النقود في القطاع النقدي	72
الشكل رقم ٢-٤	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر – المديرية العامة.	85
الشكل رقم ٤-١	العلاقة بين مصادر واستخدامات البنك التجاري	106
الشكل رقم ٥-١	معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة	141
الشكل رقم ٦-١	رسم بياني محركات التكنولوجيا المالية	180
الشكل رقم ٦-٢	رسم بياني يوضح تصنيف قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية	182
الشكل رقم ٦-٣	ملخص اساسيات التكنولوجيا المالية .	185
الشكل رقم ٦-٤	عناصر النجاح لأبعاد الاشتمال المالي	191

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم الجدول(١-١)	التغير في ميزانية البنك الوحيد	70
رقم الجدول(١-٢)	القروض في القطاع البنكي مجتمعة.	71
رقم الجدول(٢-١)	نشأة بعض البنوك المركزية في العالم القرن العشريين.	78
رقم الجدول(٣-١)	دور ميزانية البنك المركزي	89
رقم الجدول(٣-٢)	موجز لبنود ميزانية البنك المركزي	91
رقم الجدول(٤-١)	ميزانية البنك التجاري .	109
رقم الجدول(٥-١)	الميزانية العمومية المقارنة كما هي في ٢٠٠١٩/١٢/٣١	147
رقم الجدول(٥-٢)	الميزانية العمومية المقارنة كما هي في ٢٠٠١٩/١٢/٣١	147
رقم الجدول(٥-٣)	بيان الأرباح والخسائر للسنتين المنتهتين في ٢٠٠٥/١٢/٣١-٢٠٠٦.	148

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يهتم مقياس الاقتصاد البنكي بدراسة أحد مكونات الاقتصاد الوطني وهي البنوك. ولمعرفة اهمية البنوك التجارية يتوجب فهم الوساطة المالية والعلاقة بين القطاعات ذات العجز المالي وقطاعات ذات الفائض.

والوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشر بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة. عبر هيئات تقوم بتعبئة الادخارات (الفوائض المالية) الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح قروض إلى أطراف أخرى.

وللبنوك دور اقتصادي هام فهي مستودع لثروة المواطنين ومصدر للائتمان اللازم لإقامة المؤسسات وإنتاج السلع والخادمات وهي القائمة على نظام الدفع ونقل السياسة النقدية وتوفير السيولة.

والبنوك هي صاحبة الدور الرئيسي في توفير الائتمان لكل فئات المجتمع، وكان لقروضها الدور الهام وراء تطور الاقتصادات الحديثة في العالم بعد أن استفادة بكفاءة من الائتمان المقدم لها. (الائتمان للاستثمارات الكبيرة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونهدف من خلال هذه المطبوعة تمكين الطالب من معرفة مكونات القطاع البنكي من خلال عرض تفصيلي لوظيفة البنك التجاري، والتركيز على أهم السياسات التي تتبنها البنوك التجارية عند القيام بوظائفها وهدف تنمية الودائع، وتنويع القروض بهدف تعظيم الارباح .

المقدمة العامة:

كما نتطرق إلى دراسة البنك المركزي والذي يأتي على رأس الجهاز المصرفي لما يمثله من دعامة اساسية للهيكل النقدي والمالي في اقطار العالم. مع تدعين المطبوعة بأهم الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي دعما لمعارف الطالب.

وإيمانا مني بأن العلم بحر ارتأت المساهمة في هذا البحر، مسخرا مساري العملي فدراسة تخصص النقود وبنوك وخبرتي في تدريس هذه المادة والبحث في مكوناتها وجوانبها الاقتصادية. بجمع وترتيب مطبعة في مقياس اقتصاد بنكي. الموجهة إلى طلبة السنة الثالثة علوم اقتصاد تخصص نقدي وبنكي.

مستهل المطبوعة بعد الحمد الله وشكره، ثم مقدمة اشرح فيها الهدف من جمع هذه المفردات والفقرات حول موضوع الاقتصاد البنكي. بأسلوب واضح ومرتب وعلمي حتى يتسنا لطلبتنا الفهم الواضح لمفردات المادة.

وقد قسمت المطبوعة إلى ستة محاور أساسية لتغطية الوحدات المعرفية المسطرة من الوزارة الوصية الخاص بمادة اقتصاد البنكي.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي.

المحور الثاني: وظائف البنك التجاري.

المحور الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي.

المحور الرابع: ميزانية البنك التجاري.

المحور الخامس: تقييم أداء البنوك التجارية.

المحور السادس: الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي وأنواع البنوك.

المحور الأول:

مفاهيم عامة حول البنوك

والنشاط البنكي

الأهداف التعلمية للمحور الأول:

يهدف هذا الحور إلى اطلاع الطالب على:

- مفهوم الوساطة المالية.
- نشأة وظيفة الوساطة المالية ومساهمة فئات المجتمع.
- مفهوم البنك والمؤسسات الوساطة المالية.
- تعريف البنك التجاري.
- خصائص وانواع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.

المحور الأول : مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي .

تمهيد:

لفهم طبيعة ونشاط البنوك التجارية، يجب الإشارة إلى تاريخ نشأتها وتطورها عبر فترة طويلة نسبيا الى ان اخذت الصورة الراهنة، فقد عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع والتعامل بالائتمان منذ العصور الاولى. ولمعرفة اهمية البنوك التجارية يتوجب فهم الوساطة المالية والعلاقة بين القطاعات ذات العجز المالي وقطاعات ذات الفائض .

أولا : مفهوم الوساطة المالية وتطورها :

١- نشأة مؤسسات الوساطة:

يتوجب فهم الوساطة المالية والعلاقة بين القطاعات ذات العجز المالي وقطاعات ذات الفائض

١-١. مفهوم الوساطة المالية :

الوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشر بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة. عبر هيئات تقوم بتعبئة الادخارات (الفوائض المالية) الخاصة بالافراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح قروض إلى اطراف اخرى.[١]

١-٢. ظهور مهنة الصيرفة :

تشير الدراسات التاريخية إلى ان فكرة مؤسسات الوساطة بدأت بالظهور في القرن الاول والثاني بعد الميلاد، فبعد ظهور مشاكل في نظام المقايضة كان سك النقود يمثل حلا جيدا، إلا أن هذه النقود كانت ثمنية مما اوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها، فكان الصاغة هم الجهة الامينة التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم.[٢]

شكل عمل الصاغة واجتهادهم لمزيد من الربح وتوسيع فنون النشاط الوساطة النواة الاولى لظهور الفن المصرفي. واتضحت معالم الفن المصرفي في القرن السابع عشر، والذي ساعد كثيرا في التوسع التجاري وخاصة التوسع الصناعي الذي بدأ تقريبا في نفس الوقت.[٣]

---

[١] **الطاهر لطرش** ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة،٢٠١٠، ص٧.

[٢] **محمود حسين الوادي** واخرون ، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، الطبعة الثانية ٢٠١٤، ص١٠١.

[٣] **سامي خليل** ، اقتصاديات النقود والبنوك ، شركة كاظمة لنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت،١٩٨٢ ص١٥٩.

تعتبر البنوك مؤسسات اقتصادية حديثة نسبيا، وهناك ثلاثة اسباب رئيسية توضح لماذا لم تنشأ البنوك مبكرا عن ذلك الوقت:

أ- لم تكن هناك حاجة إلى بنوك كمؤسسات تخلق الائتمان. فخلال القرون الطويلة من سقوط روما إلى عصر النهضة فلم يكن هناك اهتمام كبير بتجارة. هذا بالإضافة إلى أن التمويل والتجارة ما كانت لتتطور في ظل من الجهل والامية. ولما كان نظام الاقطاع يقوم على اساس الاكتفاء الذاتي بدلا من التخصص والتبادل، فان القليل من النقود كانت مطلوبة، فالعملة المسكوكة كانت كافية.

ب- لم تكن هناك قروض مربحة، فقد عارض العلماء والحكام ورجال الدين الحصول على فائدة، فمنذ بدأ استخدام النقود كانت الفائدة محرمة. وقد رأى فلاسفة الاغريق أنه لما كانت النقود المقرضة عاطلة غير مثمرة، فإن المقرض ليس لديه الحق أن يتسلم أكثر مما أقرض. كما أن التعاليم اليهودية تمنع اليهود من أن يتقاضوا فائدة من بعضهم البعض وإن كان قد سمح لهم بتقاضي الفائدة من الغير. كما أن الكتاب الرومان ادانوا الفائدة والكنيسة الكاثوليكية منعت الفائدة. وكذلك الاسلام حرم الربا. في ظل هذه الظروف لم يكن من المستغرب أن تفشل مؤسسات الاقراض في الظهور.

وفي القديم فان معظم الاقراض الذي كان يحدث انما كان لاغراض استهلاكية وليس بفرض زيادة الارباح التجارية، فالمقترض عادة هو شخص في مأزق. فان تحمله ثمن اقتراضه النقود التي هو في حاجة ماسة لها كان يبدو للكتاب في ذلك الوقت على انه استغلال المقترض نظرا لحاجته. فيجب أن يكون كافيا لو تمكن هذا المدين من سداد القرض.[٤]

ج- غياب العدالة وقوانين الملكية الملائمة، إن حجر الزاوية في البنوك هو الائتمان، والبنوك تستطيع أن تعمل فقط عندما تكون هناك ثقة فيها من جانب عامة الافراد. وفي غياب العدالة وقوانين الملكية الملائمة بالنسبة الافراد والمجتمع، وفي ظل العجز الناتج من وسائل الاتصال البدائية ووسائل الانتقال غير المؤكدة، فلا شك أن الثقة كانت مهملة في وقت مضى.

[٤] **سامي خليل** ، اقتصاديات النقود والبنوك ، نفس المرجع السابق ، ص ١٦١.

٢- دور فئة الصاغة والتجار والمربين في نشأة البنك:

إن فكرة البنوك هي التطور الطبيعي لثلاث فئات عرفها الانسان، الفئة الأولى هي فئة الصاغة التجار، والثانية هي فئة التجار، والثالثة هي فئة المرابين.[٥]

٢-١. نشأة البنك ودور فئة الصاغة (Goldsmith):

وتشير بعض الدراسات إلى أن بداية ظهور البنوك كانت في جزيرة صقلية التي كان يعمل معظم أهلها في الصيد، فكان الصياد يغيب طويلا اذا خرج للصيد فيقوم بايداع اغراضه الثمينة لدى الصاغة مقابل أجر معين، كما أن اهل الجزيرة من الأغنياء كانوا يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصاغة مقابل اجر أيضا.[٦]

وتعتبر الفئة **الصاغة** المصدر الذي نبعت منه البنوك، ولعل الصائغ في تعامله مع الذهب، كمعدن يصنع منه سلعته، وجد نفسه مرتبطا ارتباطا وثيق بسوق المال، حيث أن الذهب كان يعتبر في نفس الوقت اهم أنواع النقود.

مع اتساع نطاق التجارة وتزامن ذلك مع نفس الحقبة التاريخية التي تضخمت فيها السبائك الذهبية والفضية التي كانت تحمل من العالم الجديد، أصبح الصاغة هم المخازن الرئيسية لما لدى الافراد من ذهب وفضة.

وقد ترتب على قيام الافراد بتخزين ما لديهم من ذهب لدى الصائغ، منحه إمكانية من أن يستطيع الصائغ مؤقتا أن يقوم بإقراض جزء من الذهب المخزون لديه. فانه من غير المنتظر ان يحضر كثير من العملاء فورا ويطلبوا الذهب، فان الصائغ يستطيع ان ينتهز هذه الفرصة ويقوم بإقراض جزء مما لديه من الذهب.

بهذه الطريقة اصبح الصاغة هم الملجأ الأهم للراغبين في الاقتراض حيث برع الصاغة في استغلال حاجات السكان فكانوا يقرضونهم بفائدة، وعندما ازداد

---

[٥] **سامي السيد**، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة ،٢٠١٨، ص١٣٨.

[٦] **محمود حسين الوادي** واخرون ، النقود والمصارف، ص١٠١.

الطلب على القروض وجد الصاغة انفسهم امام إمكانية استخدام الأموال المودعة لديهم للأسباب التالية: [٧]

- ان المودع لا يهمه سوى الحصول على أمواله عند الطلب.
- ان الفترات التي كان يغيبها كثير من المودعين تعتبر طويلة نسبيا.
- ان احتمال عودة هؤلاء المودعين معا وسحبهم لأموالهم معا امر مستحيل.
- ان هناك من يودع يوميا فيعوض المسحوبات منها مما يحافظ على المستوى العام للودائع لدى الصائغ.

أصبح الصاغة يستخدمون أموال الناس المودعة لديهم في الإقراض بفائدة، وهذا زاد من اهتمام الصاغة في الحصول على قدر أكبر من الودائع للتمكن من منح قروض أكبر وتحصيل فوائد أكبر، لذا زادت المنافسة بين الصاغة لإغراء الناس بإيداع الأموال حتى أصبحت الوديعة بدون اجرة بل وأصبح الصاغة فيما بعد وبسبب المنافسة يدفعوا للمودعين فوائد على ودائعهم إضافة إلى تسهيل عملية الإيداع لدرجة انهم كانوا يحملون طاولاتهم (Banco) إلى الشاطئ لأخذ الودائع دون تأخير المسافرين.

أ- **اصدار الأوراق: (Note Issue)**: فعندما يقوم شخص بإحضار الذهب إلى الصائغ، فإن الصائغ يقوم بتسليمه أوراق، التي يتعهد بموجبها بدفع نفس القدر من الذهب عند الطلب.

ومع احتفاظ الناس بما يمتلكونه من معادن ثمينة في الخزائن الامنة لدى الصاغة، مقابل إيصالات يتسلمونها يبين فيها كميات المعادن التي أودعوها، ومع مرور الوقت وتراكم الخبرات أصبحت هذه الايصالات تلقى قبولا من جانب الافراد، هذا القبول أدى إلى اغراء الصاغة على اصدار كميات منها تفوق في قيمتها ما لديهم من ودائع.

وفي مرحلة لاحقة أصبح بالإمكان نقل المال المودع لدى الصاغة من شخص إلى اخر ومن منطقة إلى أخرى بواسطة كتاب خطي مميز يأمر بموجبه المودع الصائغ بدفع المبلغ لشخص اخر. وفي حال كان المستفيد من الامر يرغب بإبقاء

[٧] **محمود حسين الوادي** واخرون ، النقود والمصارف، ص١٠١.

المبلغ لدى الصائغ فان التوقيع على شهادة الإيداع أصبحت تكفي لتحويل ملكية الوديعة من المودع الأصلي إلى المودع الجديد.

تلك شهادات الإيداع لم تلبث أن استخدمت فيما لم يمكن التنبؤ يه، فحملة الأوراق وجدوا انهم عندما يرغبون في شراء شيء فانهم يستطيعون أن يوفروا على أنفسهم مشقة استبدال الأوراق بالذهب. فأكثر ملاءمة لهم، انهم يستخدموا هذه الأوراق نفسها في السداد، ويتركوا لمن يحصلون على هذه الأوراق أن يستبدلوها بالذهب إذا رغبوا في ذلك.

ومع استمرار الأوراق في التداول، ربما لعدد من السنوات بعد صدورها، فان الغرض الأصلي من التظهير سيختفي. ولما كان التظهير متطلبا لم يعد مرغوبا فيه، فانه أوقف، وأصبحت الأوراق تصدر وتسدد لحاملها.

وعليه، فان المسكوكات اتجهت لتبقى في خزائن الصائغين. فطالما انه ليس هناك شك فيما يتعلق بأمنها هناك، فان عامة الافراد وجدوا أن الأوراق التي يصدرها الصائغين تعطيهم مزايا معينة عن الذهب والفضة.[٨]

وعليه، فإن الصائغين بدأوا يفكرون أن بإمكانهم أن يحققوا أرباحا أكثر فيما لو أصدروا لوراقا أكثر من مقدار المسكوكات التي لديهم. وهذه الأوراق التي ستصدر كقروض ستكون في كل اعتبار مطابقة للأوراق التي تصدر لهؤلاء الذين يقومون بتخزين المسكوكات. فهذه الأوراق انما هي وعود بدفع مقادير محددة، عند الطلب، من الذهب أو الفضة، لحاملها. فاذا ما وصلت هذه الأوراق إلى ايدي الافراد فإنه من المتوقع أن اغلب هذه الأوراق سوف تستمر في التداول، وسوف يكون موجودا في خزائن الصائغين نفس الكمية تقريبا من المسكوكات كما موجودا من قبل. وهنا ظهر الطريق إلى الثراء.

وقد تسنى للتجار استخدام هذه الأوراق كأداة للوفاء بالتزاماتهم دون الإضرار إلى استخدام المعدن الثمين والاحتفاظ به بمان من السرقة والضياع. وبذلك ظهرة الوظيفة الأولى، **الوظيفة النقدية**.

---

[8] . Charles L. Prather,Money and Banking,(Home wood ILLinois; Rechard D Irwin,Inc.1969).P170.(ص١٦٣)H

ومع اكتشاف الصاغة إمكانية تصفية الحسابات المختلفة ونقل الرصيد المتبقي فقط (عمليات المقاصة)، في التجاه المطلوب. كما اتضح لهم انه لا ضرورة للاحتفاظ بكامل قيمة هذه الودائع المكدسة في الخزائن لمواجهة ما يرد عليهم من أوامر الدفع. ومع ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة التجار والافراد على رؤوس الأموال. بدأ الصاغة في استثمار جزء هام مما أودع لديهم، في شكل منح القروض، وهنا برزت الوظيفة الثانية **منح الائتمان**.

٢-٢. دور فئة التجار وفئة المرابين في نشأة البنك:

أ- فئة التجار: التاجر سواء كان فردا أو شركة، كان يعتمد في كثير من معاملاته على كمبيالات يصدرها ويقبلها المدينون، ومثل هذه الأوراق التجارية كان يتم تبادلها بين الافراد لتسوية بعض مدفعاتهم. فالتجار حين يصدر ورقة تجارية تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر مثلا، فإن المستفيد من هذه الورقة قد يلجأ إلى بيعها إذا ما احوجته الضرورة إلى النقود الحاضرة، ولكنه يبيعها بثمن اقل من قيمتها الاسمية، وهو بذلك يكون قد حصل على ماله حاضرا مقابل خصم معين تنازل عنه، والمشتري يحصل على ماله لاحقا مقابل عائد معين يحصل عليه، ومنه يمكن القول أن عملية بيع وشراء الأوراق التجارية ما هي في الواقع إلا عملية اقراض، يقوم بها طرفان، احدهما في حاجة إلى النقود ويدفع ثمنها مقابل الحصول عليها، والأخر لديه فائض منها ويحصل على عائد مقابل تنازله عن سيولة هذا الفائض ولقد كانت من نتيجة التوسع في اصدار الأوراق التجارية. ومع قبول الورقة المعنية كمصر لسداد، ترتقي من وسيلة للاستثمار فحسب إلى وسيلة لتسديد بعض المدفوعات، وبالتالي فإن مثل هذه الأوراق قد قامت فعلا ببعض الوظائف التي تقوم بها النقود.

ب - المرابي: المرابي هو شخص لديه فائض من النقود يريد ان يستثمره، وهناك شخص اخر في حاجة إلى هذا المال، ومن ثم تنشأ حاجة عند فرد أو أكثر للاقتراض، وحاجة عند اخرين للإقراض، وهنا يتم تبادل النقود بين المرابين من جهة وبين المقترضين من جهة أخرى مقابل فائدة معينة يدفعها المقترض

ويحصل عليها المرابي ولقد كان المرابي في بداية الامر يتعامل بنقوده الخاصة فقط، ومن ثم كان يزاول وظيفة الإقراض فقط دون الاقتراض. ومع مرور الوقت أصبح يقترض مقابل فائدة أقل من الفائدة التي يقرض بها ومن ثم يحصل على الربح في الفرق بين الفائدتين. فلم تعد وظيفتهم قاصرة على أموالهم فحسب ولكن تعدتها لتشمل أموال الغير أيضا، مما تحرج من القيام بمثل هذا العمل الذي كان يعتبر من الاعمال غير الكريمة التي لا تتمشى مع الدين والأخلاق.

٣- نشأة وظهور مؤسسة البنك.

٣-١. نشأة مؤسسة البنك:

يشير المؤرخون إلى أن أول بنك منظم أنشئ في عام ١١٥٧م ثم بنك جنوه عام ١١٧٠م وبرشلونة عام ١٤٠٣م وأمستردام عام ١٦٠٩م، وهامبورغ عام ١٦١٩م. وكان الهدف من انشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع والصرف المحلي ببنك واحد يخضع لإشراق الحكومة حماية للمواطنين من تلاعب الصيارفة بالمسكوكات.

في عصر النهضة انحصر الجزء الأكبر من العمل المصرفي في الفئات الغنية والطبقة البرجوازية وانتشر العمل المصرفي نتيجة تطور الملاحة ووسائل الاتصال ليشمل العالم، وبدأت الاعمال المصرفية تتنوع وتشمل عددا اكبر من المعاملات المالية مما جعل الحكومات تولي مزيدا من الاهتمام بهذا العمل ومراقبته فاصبح في بداية القرن التاسع عشر قوانين وتشريعات تحكم المصارف والمصرفيين والمعاملات المصرفية.[٩]

٣-٢. أهمية وظيفة الوساطة المالية للبنوك:

من خلال وظيفة الوساطة المالية للبنوك، وهي إيصال النقود من وحدات الادخار إلى وحدات العجز، تحقق المزايا التالية:

[٩] **محمود حسين الوادي** واخرون ، النقود والمصارف، ص١٠٣.

- تقوم بتجميع مدخرات الافراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في اقراض الافراد والمشروعات ذات العجز.
- تحقق منفعة كبيرة للاقتصاد وفائدة مباشرة للمدخرين والمستثمرين، حيث يتم تجميع احجام كبيرة من المدخرات من صغار المدخرين وتوظيف هذه المدخرات بشكل علمي ومدروس.[١٠]
- تسهيل الاتصال بين المدخرين والمستثمرين. فيكفي أن يضع المدخر مدخراته في البنوك دون البحث عن مستثمر وصاحب المشروع إذا احتاج إلى الاقتراض فانه يتوجه الى البنوك دون البحث عن مدخر.
- تساعد على تقليل المخاطر التي يتعرض لها المدخرون نتيجة اقراض أموالهم للمستثمر النهائي حيث تكون المخاطرة كبيرة إذا تخلف المستثمر عن سداد الدين.

[١٠] **محمود حسين الوادي** واخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية ٢٠١٤، ص١٠٦.

ثانيا : مفهوم البنوك التجارية :

عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع والتعامل بالائتمان منذ العصور الاولى. ولكن الشكل المعروف حاليا لم يتضح الى في القرن الخامس عشر الى القرن السابع عشر، ولمعرفة البنك والمصرف واجبا علينا اجاد تعريف واضح يرسم لنا طريقة الكتابة والبحث في موضوع البنوك التجارية.

١- تطور مفهوم البنك:

١-١. مفهوم كلمة بنك:

كلمة بنك يقابلها في اللغة العربية كلمة مصرف، وقد جاء في المصباح المنير (ج١، ص٣٦٢-٣٦٤) (صرفت المال انفقته وصرفت الذهب بالدراهم بعته، واسم الفاعل صيرفي، وصيرف وصراف للمبالغة، قال ابن فارس : فضل الدرهم في الجودة على الدرهم ، ومنه اشتقاق : الصيرفي .[١]

الصراف: من يبدل نقدا بنقد، والصرافة مهنة الصارف، والمصرف بكسر الراء: مكان الصرف، وكلمة مصرف في اللغة على وزن مفعل (مكان الصرف) وبه سمي البنك مصرفا.

وكلمة بنك مشتقة من الكلمة الايطالية (**Banco**) ومعناها المائدة أو الطاولة الخشبيّة، واستُخدِمت للإشارة إلى الطاولات التي استخدمها الصّيارفة في الماضي لتنفيذ مهنة الصِّرافة، فكانت مُنتشرةً في ذلك الوقت في المُدنِ الإيطاليّة الشماليّة، وتحديداً مع أوائل عصر النهضة في قارّة أوروبا، ومن ثمّ انتقلت هذه المهنة إلى الدُّوَل الأوروبيّة الأُخرى.

كما ان كلمة (**Bankrupt**) وتعني " مفلس" جاءت من اصل ايطالي حيث تعني كسر المنضدة أي منضدة الصراف كإعلان عن افلاسه وعدم السماح له بالاستمرار في مزاولة الصرافة. وان الاناجيل التي تتحدث عن حياة السيد المسيح (عليه السلام)، تدل على انشار هذه العادة في الشرق وعلى ارض فلسطين منذ القرن الاول للميلاد. فقد جاء في انجيل مثى ما نصه " ... ودخل يسوع الى هيكل الله. واخرج جميع الذين كانوا يبيعون ويشترون في الهيكل، وقلب موائد الصيارفة...". الاصحاح ٢١/٢١ .[٢]

---

[١] **محمود حسين الوادي** واخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية ٢٠١٤، ص١٠٣.

[٢] **خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد**، إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،٢٠٠٦، ص٢١.

ويجمع الباحثين على ان تاريخ نشاة المصارف الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تاسس اول بنك وذلك في مدينة البندقية عام ١١٥٧م تلاه بنك برشلونة عام ١٤٠١م ثم بنك ريالتو (Banco della Pizza di Rialto) عام ١٥٨٧ بمدينة البندقية ثم بنك امستردام عام ١٦٠٩م.

ويعتبر هذا البنك الاخير الانموذج الذي احتذته معظم البنوك الاوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما املته اختلافات الظروف والاحوال بين دولة واخرى، مثل بنك هامبورغ بالمانيا عام ١٦١٩ وبنك انجلترا عام ١٦٩٤م، وبنك فرنسا الذي اسسه نابليون عام ١٨٠٠م ، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في امريكا وغيرها من بلدان العالم.

ومن المعروف ان العمل المصرفي من قبول للودائع في بداية الامر ثم استثمار الجزء الفائض منها (الائتمان) في مراحل متقدمة انما برز وتطور تبعا لاستعمال النقود كوسيط في المبادلات.

ولقد عرفت هذا النشاط المدنيات الاولى مثل السومرين والبابليين ، ففي العهد البابلي كانت تنظم المعاملات المالية والمصرفية في المعابد، واهم هذه المعابد هو معبد انو (Temple d'Anou) الذي يقع في مدينة ديلبت شمال الحلة في العراق، وكان الكهنة يزاولون عملية التسليف الذي يستحق بعد شهر بكفالة من قبل عميلين للمعبد يتعهدون بضمان التسديد، ومعبد اوروك (Temple d'ourouk) ويمارس في هذا المعبد تجارة الائتمان والصيرفة، ويقع هذا المعبد في مدينة الوركاء في جنوب مابين النهرين، ويرجع تاريخ هذا المعبد الى (٣٤٠٠-٣٢٠٠ ق.م).[٣]

وفي الالف الاول قبل الميلاد وفي العهد البابلي، ظهرت صيغة المصارف، ومن اهم هذه المصارف هو مصرف موراشو (Banque Mourashou) وهو احد النبلاء انذاك، ويقع هذا المصرف في مدينة نفر قرب اثار بابل ومن اهم اعمال هذا المصرف هو القيام بعمليات التمويل بواسطة اوامر مكتوبة على الالواح الطينية. ومصرف ايناصر (Banque Enasir) ويقع في مدينة أرو العراقية، ومن اهم العمليات الجارية هي تجارة المعادن كالذهب والنحاس والعاج وكانت له شبه فروع خارج العراق لنقل المعادن مثل العاج واتمام معاملات الاعتماد والحوالات...الخ،

[٣] **يسرى مهدي السامرائي**، زكريا مطلك الدوري ، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية ،أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس ، ليبيا، ١٩٩٩، ص١١.

وكان مصرف ايجيبي (Banque Egipi) الذي يقع على نهر الفرات، ومن اهم المعاملات التي كان يقوم بها هي اعمال الصفقات العقارية وتجارة الرقيق وتجارة الائتمان.

وتطورت المصارف في زمن الفينيقين حيث اصبحت للمصارف شهرة واسعة في مجال التجارة مع بلاد فارس والبلاد المطلة على سواحل البحر المتوسط ،وكانت للتجترة المصرفية في زمن الفينيقين اثر بالغ على الرومان واليونان علما انهم كانوا يستخدمون النقود الفينيقية.

وشهدت المصارف تطورا اخر في زمن العهد اليوناني حيث اتسعت تلك الابعاد من العمليات المالية والمصرفية الى العمليات الحسابية التي تختص بدفتر اليومية ودفتر الاستاذ وتخصيص صفحات مستقلة لكل زبون يتعامل مصرفيا.

وفي مصر واثناء عهد البطالمة والبطالسة، اضيفت عمليات تسديد المدفوعات وتحصيل المقبوضات المتعلقة بالخزينة، واخذت عمليات التسليف مدى متوسط الامد بعد ان كانت العمليات الائتمانية والسلف مقتصرة على الحسابات قصيرة الامد.

وتقدمت العمليات المصرفية في العهد الروماني، حيث اصبحت الحسابات للودائع شبه مستمرة قابلة للاخذ باستمرار وهو مايسمى الان بالحسابات الجارية حيث تشمل ضحيفة العميل على الجانب الدائن والجانب المدين، وتجري عليه المطابقة بشكل مستمر ودوري. [٤]

كما عرف العرب قبل الإسلام وفي مكة بالذات المشهورة بتجارتها مع الشام واليمن. فكان النبي محمد "صلى الله عليه وسلم"، من قبل النوة مشهورا بالأمين حيث بقيت عنده الودائع حتى قبيل هجرته من مكة الى المدينةحيث وكل بها علي كرم الله وجه، ليتولى ردها الى أصحابها.

هذا وقد عرف المكيون لاستثمار الأموال طريقتين الأولى : إعطاء المال مضاربة على حصة من الربح و الثانية الإقراض بالربا الذي كان شائعا في الجاهلية سواء بين العرب انفسهم او بينهم وبين اليهود المقمين في الجزيرة العربية انذاك. وعندما جاء الإسلام حرم الربا، واقتصر العمل المصرفي على الإيداع الأمين والمضاربة على حصة من الربح.

[٤] **يسرى مهدي السامرائي**، زكريا مطلك الدوري ، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص١٣.

اتسع العمل المصرفي ابتدا من القرن الحادي عشر الميلادي ، حيث شمل تبديل النقود اضافة الى ايداعها واقراضها. وكانت هذه المصارف معروفة من خلال اماكن تواجدها والزمن الذي نشات فيه.

وفي القرن الخامس والسادس عشر شهد اتساعا واضحا للعمليات المصرفية في جميع انحاء البلاد الاوروبية، ومن اهم هذه المصارف ،مصرف جنوا(Genes) ومصرف نابولي.

٢- تعريف البنك التجاري : (Commercial Bank)

إن البنك التجاري هو المؤسسة التي تتعامل في الدين حيث يصبح البنك مدينا بقبول الودائع ثم يصبح دائنا باقراضه هذه الودائع لمن يطلب تمويلا مصرفيا. ويسعى البنك التجاري الى تحقيق الربح ، فالفوائد التي يحصل عليها عند الإقراض تفوق كثيرا الفوائد التي يدفعها للمودعين.[٥]

ففي الموسوعة البريطانية، فقد عرفت البنك التجاري بأنه التاجر الذي يتعامل في النقود وبدائل النقود كالشيكات أو الكمبيالات، وان عمله الأساسي هو الاقتراض من الافراد والشركات ونادرا الحكومات، بمعنى ان يالقى الودائع من الجهات ،ومن خلالها وكذا راس ماله المملوك يقوم بعقد القروض ومنح الائتمان.[٦]

(A commercail banker is a dealer in money and substitutes for money such as checks, or bills of exchange. The basis of his business is borrowing from individuals, firm and occassinaly governments and receiving deposits from then. With these resources and also with his awn capital the banker makes loans or extends credit.)

وفي الموسوعة الألمانية عرفت البنوك بانها مؤسسات للوساطة المالية، لاتمتلك الجزء الأعظم من الأموال التي توظفها ولكنها تستدنها من الاخرين والعلاقة بين البنك والعميل هي علاقة المدين بالدائن، فالبنك يعد مقترضا للنقود التي اودعها لديه العملاء ويقرضها بدوره الى عملاء اخرين.

(The larger part of funds they employ, but owe them in turn to others.
The relationship of the bank to customer is that of debtor and creditor.
The bank in effect borrows the money that is deposited with it by its clients and lends it to other clients.)

وتعرف البنوك التجارية انها عبارة عن المؤسسات التي تتلقى الودائع من عملائها ثم تقوم باقراضها الى الوحدات الإنتاجية والافراد التي تحتاج الى هذه الأموال فهي وسيط ينقل الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض (المودعين) الى الوحدات ذات العجز (المقترضين) بهدف تحقيق الربح والذي يتحقق من

---

[٥] **احمد احمد السيد،رجب محمد حفني**، محاضرات في النقود والبنوك، الحقوق محفوظة للمؤلفان، ص١١١.

[٦] **سمير رضوان**، مقدمة في اقتصاديات البنوك ، المعهد المصرفي، بدون تاريخ، ص١١.

خلال الفرق بين سعر الفائدة الذي تحصله من المقرضين وسعر الفائدة الذي تمنحه للمودعين. (بكر، بدون تاريخ).

ويطلق أحيانا على البنوك التجارية بنوك الودائع (Deposit Banks)، هي تلك التي تتعامل بالإئتمان المباشر وغير المباشر ، واهم مايميزها قبول للودائع تحت الطلب (Demand Deposits) والحسابات الجارية (Cerrent Accounts).[٧]

ويعرف البنك بانه منشاة مالية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم بعض الخدمات المصرفية المرتبطة بهذين النشاطين.

ويعرف بطريقة أوسع بانه مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء.

وفي تعريف اشمل هو مؤسسة مالية تستقبل الودائع وتمنح القروض وتسهل عمليات السحب والايداع الالكتروني للعملاء، وتقوم بتمويل التجارة الداخلية والخارجية ، وتقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة.[٨]

والبنك التجاري هو كل مؤسسة متخصصة بقبول الودائع المختلفة الجارية وتحت الطلب أو لاجل وتفتح الاعتمادات وتحصل الصكوك المسحوبة من العملاء او عليهم وتمنح كافة أنواع القروض وتقوم باية اعمال مصرفية أخرى ولاتعتبر المصارف التي يكون عملها الرئيس التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي او لاتقبل الودائع تحت الطلب مصارف تجارية ، وتمتاز المصارف التجارية عن غيرها هو تخصصها في قبول وخلق الودائع الجارية.[٩]

والبنوك التجارية تكون عادة على شكل مؤسسات او شركات كبيرة لها فروع منتشرة في جميع انحاء الدولة التي تعمل داخلها، بل وفي كثير من البلدان الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن طبيعة السحب والايداع في البنك ليست عملية محلية ولكنها تمتد لتشمل مناطق مختلفة من العالم. وحيث انه لايمكن لاي بنك من البنوك أن يكون له فروعا منتشرة في جميع انحاء العالم ، الامر الذي يقتضي

---

[٧] **خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد**، إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،٢٠٠٦،ص٣٩.

[٨] **علي كنعان**،النقود والصيرفة والسياسة النقدية،جامعة دمشق، بدون تاريخ، ص١٢٦.

[٩] **سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني**،النقود والبنوك والمصارف المركزية،اليازوري،ص٣٤.

وجود تعاون وثيق بين البنوك المختلفة في داخل الدولة الواحدة بين بعضها البعض وبين البنوك المنتمية لدول مختلفة (البنوك المراسلة).[١٠]

٣- تعريف البنوك حسب التشريع القانوني (Definition of Banks):

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم اعمالها، والتي تتباين من بلد إلى اخر. كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني.

ففي الولايات المتحدة الامريكية يعرف القانون المصرف بانه " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمى (Bank Charter) سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية الاتحادية او الفيدرالية، او من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها". ومن ثم يبين القانون صراحة وظائف المصرف الأمريكي والشروط الواجب توافرها لمباشرة هذه الوظائف بحيث تكون الحدود واضحة بينة وبين المؤسسات الأخرى.

ويعرف قانون البنوك في الأردن رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٠) البنك بأنه " الشركة التي يرخص لها بممارسة الاعمال المصرفية وفق احكام قانون البنوك بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص له بالعمل في المملكة. [١١]

ثم عرف القانون الاعمال المصرفية بانها : " قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية او جزئية لمنح الائتمان واي اعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها اعمالا مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية ".[١٢]

وعرف المشرع المصري في القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بأنها " البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التحويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في انشاء المشروعات وما تطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[١٣]

---

[١٠] **ميرانـــدا زغلـــول رزق**، النقـــود والبنـــوك،التعليم المفتـــوح ، كليـــة التجـــارة، جامعـــة بنهـــا،٢٠٠٨-٢٠٠٩،ص١١٤.

[١١] **خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد**، إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،٢٠٠٦،ص١٩.

[١٢] قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠، البنك المركزي الاردني :
https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/b6fc38d0-f67b-4f57-a4d0-e71d89f3dd0d.pdf

[١٣] **كمال عبد السلام**، محاسبة البنوك التجارية،مكتبة الجلاء الجديد بالمنصورة، ١٩٩١، ص١٢.

اما الفقه الفرنسي ووفق القانون المصرفي لسنة ١٩٨٤م " اعتبر أن عملية تلقي الأموال معيار يميز البنوك عن المؤسسات المالية".

أما المشرع الجزائري وبدلالة نص المادة ٧٠ من الامر ٠٣-١١ المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم حيث جاء فيه: " البنوك مخولة دون سواها بالقيام بجميع العمليات المبينة في المادة من ٦٦ الى ٦٨ ، والتي تنص على تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع وعمليات القرض وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

ثالثا: خصائص وانواع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى :

١- خصائص البنوك التجارية:

تتميز البنوك التجارية على المؤسسات المالية الأخرى ب،نها:

١-١. تجميع مدخرات الزبائن: إن البنوك التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة، تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع، ويعتبر المودع (صاحب الوديعة) دائنا والمصرف مدينا. ومع ذلك فان البنوك التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها،ان يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية(تحت الطلب) التي تكون محلا للسحب بواسطة الصكوك. كما يمكن تحويل ملكيتها الى طرف ثالث بواسطة استخدام الصكوك ويترتب على ذلك ان الالتزامات المالية المترتبة على البنوك التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية نقدا لامكانية السحب عليها بالصكوك وبالتالي هي جزء من عرض النقد ، بيتما المؤسسات المالية الاخرة لاتتصف بهذه الصفة.[١]

١-٢. حجم الودائع لديها: تشكل الودائع الجارية لدى البنوك التجارية مصدرا رئيسا من مصادر تموالها وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون اشعار مسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى، الجزء الأكبر من مصادر أموالها لاياخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب، ويترتب على ذلك ان تصبح المصارف التجارية اكثر عرضة الى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى، مما يفرض عليها التحفظ في أدائها ، والحرص اكثر من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية.

١-٣. مضاعفة الودائع : تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية جديدة من خلال عملية الإقراض و الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة. والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقود لم تكن مجودة أصلا. وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك. وينجم على ذلك جزءا مهما من ودائع المصارف التجارية تتداول كنقود. وحيث ان الودائع الجارية هي جزء من عرض النقد .فان أي زيادة في حجم الودائع الجارية تحدث اظافة في كمية الاجمالية عرض النقد. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها . فان للمصارف النجارية دورا مهما في التاثير المباشر في عرض النقد.

---

١ **رضا صاحب ابو حمد**، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، الطبعة الاولى ٢٠٠٢، ص٢٠.

امـــا المؤسســـات الماليـــة الوســـيطة الأخـــرى تقبـــل الودائـــع وتمـــنح القـــروض الا ان القـــروض التـــي تمنحهـــا لايترتـــب عليهـــا تـــاثيرات واضـــحة علـــى عـــرض النقـــد لان الأمـــوال التـــي تتعامـــل بهـــا فـــي مجـــال الائتمـــان لا تنشـــئها هـــذه المؤسســـات الماليـــة وانمـــا تاتي من اقراضها.[٢]

٢- أنواع البنوك التجارية :

يمكـــن تقســـيم البنـــوك التجاريـــة الـــى مجموعـــة مـــن مـــن الأنـــواع وذاك حســـب الملكيـــة والموقع والنشاط.

٢-١. البنوك الفردية (Unit Banks).

وهـــي مصـــارف صـــغيرة الحجـــم نســـبيا، يملكهـــا افـــراد او شـــركات اشـــخاص ، ويقتصـــر عملهـــا فـــي الغالـــب علـــى منطقـــة صـــغيرة، وعـــادة مـــا تســـتثمر مواردهـــا فـــي أصـــول عاليـــة الســـيولة مثـــل الأوراق الماليـــة والأوراق التجاريـــة المخصـــومة، والأصـــول القابلـــة للتحويـــل الـــى نقـــود خـــلال فتـــرة زمنيـــة قصـــيرة ودون خســـائر، أي تحـــاول دومـــا تنجنـــب النخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها وضائلة امكانتها المالية.

٢-٢. البنوك ذات الفروع (Branch Banks).

وهـــي تلـــك المصـــارف التـــي تمتلـــك عـــددا مـــن الفـــروع المنتشـــرة فـــي منـــاطق جغرافيـــة متفرقـــة وتـــدار مـــن خـــلال مركـــز رئيســـي (Head Office) بواســـطة مجلـــس إدارة واحـــد، ويـــدير كـــل فـــرع مـــن فـــروع البنـــك مـــدير يعمـــل بموجـــب الصـــلاحيات المخولـــة مـــن المركـــز. وتشـــترك الفـــروع ســـوية مـــع المركـــز الـــرئيس فـــي إدارة الاحتياطـــات الأوليـــة والثانوية والقروض ، والاستثمارات والعمليات المصرفية الأخرى.

٢-٣. مصارف المجموعة (Group Bank).

تشـــتمل مصـــارف المجموعـــة علـــى عـــدد مـــن المصـــارف الممتلكـــة مـــن قبـــل شـــركة قابضـــة (Holding Company) وقـــد تكـــون هـــذه المصـــارف فرديـــة او ذات فـــروع ، ويحتفظ كل مصرف برغم وجود الشركة القابضة بمجلس ادارته ومديره العام.

٢-٤. مصارف السلاسل (Chain Bank).

نشـــات مصـــارف السلاســـل مـــع نمـــو حجـــم البنـــوك التجاريـــة ، وتضـــخم حجـــم اعمالهـــا، وهـــذه المصـــارف تســـتمد نشـــاطها مـــن خـــلال فـــتح سلســـلة متكاملـــة مـــن الفـــروع، وهـــي عبـــارة عـــن مصـــارف منفصـــلة عـــن بعضـــها إداريـــا ولكـــن يشـــرف عليهـــا مركـــز رئـــيس يتـــولى رســـم السياســـات العامـــة لهـــا، وينســـق الاعمـــال بينهـــا، وتعـــود ملكيـــة هـــذه

[٢] **رضا صاحب ابو حمد** ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٠.

المصارف الى شخص طبيعي واحد ،او عدة اشخاص طبيعيين وليس لشركة قابضة.

٢-٥. المصارف المراسلة (Correspondent Bank)

ظهرت الحاجة الى المصارف المراسلة نتيجة لرغبة المصارف لايجاد نظام لتحصيل الصكوك المسحوبة من قبل الزبائن على مصارف في مناطق أخرى، وكانت المصارف في المدن الكبيرة تتنافس فيما بينها في الحصول على ودائع المصارف في القرى والارياف ، وتدفع لقائها فوائد مغرية، او تقدم خدمات مصرفية مجانا، وحتى تطور علاقة المراسلة في الآونة الأخيرة ، فان المصارف المراسلة لا تمثل اطلاقا هيكلا لمصرف ذي فروع، انما مصارف متعاونة فيما بينها في مجالات معينة .

تطورت علاقات المصارف المراسلة في كثير من بلدان العالم، فعبرت الحدود السياسية واصبح لكل مصرف محلي عدد من المصارف المراسلة في البلدان الأخرى، يتعاون معها في عمليات الاستراد والتصدير، ومختلف أنواع تحويل المبالغ المصرفية . وقد تكون علاقات المراسلة ثنائية (بين مصرف واخر) او ثلاثية (بين مصرفيين ولكن ليست بصورة مباشرة بل يتوسط مصرف ثالث بسبب عدم وجود علاقة بين المصرفيين الاوليين).[٣]

٢-٦. المصارف الالكترونية (Electronic Banks).

يستخدم تعبير او اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banks) او بنوك الانترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات من القرن الماضي ، كمفهوم الخدمات المالية عن بعد او البنوك الالكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking) او البنك المنزلي (Home Banking) او البنك على الخط (Online Banking) او الخدمات المالية الذاتية (Self-Service Banking) وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل او المكتب او أي مكان اخر وفي الوقت الذي يريد الزبون ، ويعبر عن ذلك بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان).[٤]

---

[٣] **رضا صاحب ابو حمد**، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، الطبعة الاولى ٢٠٠٢، ص٢٧.

[٤] **مصطفى يوسف كافي** ، النقود والبنوك الإلكترونية ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا، ص ١١٠.

وتطور هذا المفهوم مع شيوع الانترنت اذ امكن للزبون من خلال الاشتراك العام عبر الانترنت وتوفر برمجيات المناسبة للهحاسوب و الهاتف لقيامه بعدديد من الخدمات.

والبنوك الالكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية وحسب ، بل موقعا ماليا تجاريا إداريا استشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط، ومن اهم التحديات في ميدان البنوك الالكترونية اليوم المنافسة من قبل مؤسسات مالية تقدم على الشبكة خدمات كانت حكرا على البنوك بمعناها التقليدي او بمعناها المقرر في تشريعات تنظيم العمل المصرفي .

٣- المؤسسات المالية الوسيطة :

يمكن تعريف المؤسسات المالية الوسيطة بانها مؤسسات تتعامل بادوات الائتمان المختلفة (قصيرة الاجل ، ومتوسطة الاجل ، وطويلة الاجل) في كل من سوقي النقد والمال واسواقها الثانوية ، وانها تؤدي الوساطة (Intermediation) بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الربح. ص ٢٩(رضا صاحب ابوحمد)

٣-١. المصارف الاستثمارية (Investment Banks).

وهي مؤسسات مالية تهتم بالدرجة الأولى بالنشطة، والفعاليات الاستثمارية ، وفي مجالات مختلفة، حيث تقوم المصارف الاستثمارية بدراسة فرص الاستثمار المتاحة وتقويمها، واختيار المشاريع والترويج لها، ثم هيئة المناخ الاستثماري المناسب لها، وكذلك تقوم المصارف الاستثمارية بتدبير الموارد المالية التي تسمح بتقديم القروض متوسطة الاجل لمختلف المشروعات الاستثمارية، كما تقوم المصارف الاستثمارية بمتابعة المشروعات التي تتبنها، ومتابعة تنفيذ اتفاقيات القروض التي عقدتها مع المشروعات المقترضة وغيرها من الاعمال المتعددة التي تعتمدها المصارف الاستثمارية كشراء او تصدير الأوراق المالية.

وقد كانت البديات الأولى لنصارف الاستثمار في بريطانيا، حيث اقتصرت اعمالها على قبول الأوراق التجارية، بهدف تمويل التجارة الخارجية، وتوفير الأموال اللازمة للمقترضيت في الخارج بطرح الأسهم و السندات في الأسواق المحلية لراس المال، لذلك سميت ب (مصارف التجارة (Merchant Banks)).

وفي فرنسا سميت بمصارف الشؤون المالية (Banques d'Affaires)، لانها اسهم في انشاء المشروعات الجديدة سواء اكانت مشروعات خدمية او مشروعات صناعية.

اما في الولايات المتحدة الامريكية فتسمى بمصارف الاستثمار (Investment Banks). وهي في هذا البلد لاتعتبر مصارف وفقا للمفهوم التقليدي والمتعارف اليه

للمصرف ، فهي لاتقبل ودائع ولاتنمح قروضا ، الا انها من جانب اخر تضطلع بمهمة الوساطة (Intermediation) في سوق المال (Financial Market) بين المقترضين والمستثمرين، حيث يقوم بشراء الأوراق المالية الجديدة بالجملة وبيعها بالتجزئة،او يكون سمسارا يحصل على عمولة من بيع الأوراق المالية المتوفرة في السوق وشرائها.

٣-٢. مصارف الادخار : (Saving Banks).

تعمل هذه المصارف على أساس تشجيع المواطنين على وضع مدخراتهم في حسابات ادخار خاصة، وبعض هذه المصارف لا يستهدف الربح خاضة ، وانما يستهدف استقطاب المدخرات ، وتشغيلها، واستثمارها في مجالات محدودة، تحددها القوانين والتشريعات النافذة.

٣-٣. منشات التامين ضد الحوداث (Injury Insurance Establishments).

وهي منشات مالية تختص بالدرجة الأساسية بالتامين ضد المخاطر التي يتعرض لها المواطنين او البضائع ، او المنشات على اختلاف أنشطتها وفعاليتها، ومن هذه المخاطر حوادث السيارات و الحريق و السرقة ...الخ. وذلك عن طريق استيفاء أقساط التامين من المؤمن له، ومن تغطية الخسائر عند وقوعها فعلا.

٣-٤. البورصات : (Finanacial Intermediation).

وهي منشات الوسطاء الماليين في السوق النقدية (Money Market) (سوق الأوراق المالية قصيرة الاجل) والسوق المالية (Financail Market) (سوق الأوراق المالية متوسطة وطويلة الاجل) وتسمى الأسواق المالية أيضا ب البورصات.[٥]

والبورصة (Bourse) هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالاوراق المالية الطويلة ومتوسطة الاحل (الأسهم و السندات) عن طريق وسطاء مؤهلين ومختصين وفي أوقات محددة.

٣-٥. المنشات المالية الدولية (Financail World Wide).

و هي منشات تعمل على الصيد الدولي و الإقليمي ، و تطورة مع ظهور التكتلات الإقليمية و الدولية . و هي منظمات حكومية دولية دائمة، ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة، يحدّدها، ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشىء للمؤسسة.

[٥] **رضا صاحب ابو حمد**، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، الطبعة الاولى ٢٠٠٢،ص ٣١.

وتهدف هذه المؤسسات التي أُنشيء معظمها بعد الحرب العالمية الثانية إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وهناك حالياً عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية، سواء على الصعيد الإقليمي كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، و المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، و صندوق النقد العربي، و مصرف التنمية للدول الأمريكية، و المصرف الإسلامي. وعلى الصعيد الدولي ومن أهمها[٦]:

- ✓ برنامج الأمم المتحدة للتنمية **UNDP:** المؤسس عام ١٩٦٦ بهدف تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية لتطوير مشروعاتها في مجال الاستثمارات..
- ✓ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.**UNIDO**
- ✓ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ✓ صندوق النقد الدولي.**IMF**
- ✓ المصرف الدولي للإنشاء والتعمير.**IBRD**
- ✓ مؤسسة التمويل الدولية.IFC
- ✓ مؤسسة التنمية الدولية.IDA
- ✓ بنك التسويات الدولي. (BIS)

٣-٦. المصارف المتخصصة: (Specialized Banks)

تعرف المصارف المتخصصة بانها، تلك المصارف التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة، ومن أهم أنواع المصارف النتخصصة ،المصارف الصناعية و المصارف الزراعية و المصارف العقارية.

كما تعرف بنها تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي مثل الصناعي او الزراعي او العقاري وذلك وفق للقرارات الصادرة بتاسيسها.

[٦] المؤسسات المالية الدولية – المعرفة(marefa.org) ، تاريخ التصفح ٢٠٢١/٢٠/٠٢..على الساعة ٢٢:٣٠.

٤- الفرق بين البنوك التجارية والمؤسسات الاخرى : [٧]

٤-١. المؤسسات المالية والبنوك التجارية :

تتشابه البنوك التجارية والمؤسسات المالية في كثير من اوجه النشاط والخاصة بالائتمان وتوفير مصادر التمويل للمشروعات والافراد.

والاختلاف يكمن في **مصادر الاستخدام** والتوظيف او العمليات ، فمصادر الاستخدام عند البنوك التجارية تعتمد أساسا على الأموال التي حصلت عليها من الغير في شكل ودائع.

اما مصادر المؤسسات المالية فهي تعتمد على رؤوس أموالها، حيث هي تعمل لحسابها الخاص وتستخدم أموالها المملوكة لها ، وفي الغالب تستخدم تلك الودائع الخاصة لحساب أصحابها مقابل عمولة او مشاركة.

العامل الثاني يتعلق بطبيعة العمليات، فالعمليات التي تقوم بها البنوك التجارية تركز في الائتمان قصير الاجل أي الائتمان التجاري، اما المؤسسات المالية فهي تقوم بعمليات الاستثمار.

٤-٢. التفرقة بين البنوك العامة والبنوك الخاصة:

بدأت البنوك كملكية خاصة ثم تطورت مع تطور الدولة القومية خضعت الكثير من تلك المؤسسات المصرفية للدولة ورقبتها وتكوين قطاع عام مصرفي .

اما البنوك الخاصة فهي مؤسسات ذات رؤوس أموال خاصة، تتخذ شكل شركات مساهمة ومؤسسات تعاونية او غيرها من الاشكال القانونية .

٤-٣. التفرقة بين البنوك التجارية (بنوك الودائع ، بنوك الاعمال ، بنوك الائتمان متوسطة أو طويلة الأجل):

يطلق على البنوك التجارية وصف بنوك الودائع الجارية ولاجل قصير، وهي بذلك تختلف عن بنوك الاعمال وبنوك الائتمان طويلة او متوسط الاجل. حيث ان بنوك الاعمال يتركز نشاطها الرئيسي في منح القروض وإصدار السندات والمشاركة في المشروعات للحصول على انصبة فيها، ولذلك نجد بعض الدول تمنع على البنوك التجارية الحصول على انصبة في المشروعات التجارية او المالية او الصناعية، وتشجع بلدان أخرى البنوك التجارية على التوسع في الاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

---

[٧] **ميراند زغلول رزق**، النقود والبنوك ،التعليم المفتوح ، كلية التجارة، جامعة بنها،٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص١١٥.

اما بنوك الائتمان متوسط الاجل او طويل الاجل فهي تختلف عن بنوك الودائع، من حيث ان نشاطها الرئيسي يقتصر على منح الائتمان لمدة لاتقل عن سنتين فقط. ولايمكنها قبول ودائع جارية الا بإذن خاص. مع ان الائتمان متوسط او طويل الاجل ليس حكرا على بنوك الائتمان بل أيضا تمارسه بنوك الودائع.

٤-٤. التفرقة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية:

يكون البنك اجنبي على اشكال ، مملوكا لاجانب يقومون في إقليم الدولة او يكون تابعا لمؤسسة متعددة الجنسيات، او لاجانب خارج إقليم الدولة ، او مجرد مشاركة بأغلبية اجنبية ، او فرع لبن اجنبي مركزه الرئيسي خارج إقليم الدولة.

ويمكن لهذه البنوك ان تمارس كافة الأنشطة ، بما في ذلك من تلقي الودائع الوطنية ، بالإضافة الى الودائع الأجنبية وان تستخدم تلك الودائع سواء في منح الائتمان داخل الحدود الوطنية او خارجها، او تودعها في مراكزها الرئيسية في الخارج في شكل ودائع بنكية (البنوك المراسلة) . وعملها يكون وفق التنظمات الوطنيية المحددة من البنك المركزي.

أسئلة للمحور الأول:

أجب على الأسئلة التالية:

١. عرف الوساطة المالية ؟

٢. ماذا نقصد بقطاعات ذات العجز النقدي؟

٣. كيف ساهم الصاغة في نشأة البنك ؟

٤. عرف البنك التجاري؟

٥. ماهي خصائص البنك التجاري؟

٦. ماهي اهم المؤسسات الوساطة المالية الأخرى؟

المحور الثاني :

وظائف البنك التجاري:

الأهداف التعلمية للمحور الثاني:

يهدف هذا الحور إلى اطلاع الطالب على:

- تعريف وظائف البنك التجاري.
- الحسابات المصرفية.
- مفهوم الودائع البنكية و أنواعها.
- تعريف القروض البنكية وأهم عناصرها.
- مفهوم الإقراض بواسطة البطاقات الائتمانية.
- اليات عملية خلق النقود (مضاعفة النقد).

المحور الثاني : وظائف البنك التجاري.

لاشك أن قيام أي بنك تجاري، يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، بالاضافة الى دوره في دعم الاقتصاد الوطني، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، ولتحيق هذه الاهداف لابد للبنك من أداء مجموعة من الوظائف.وفق تنظيم اداري يظمن نجاحه في اداء مهتمه.

١- الهيكل التنظيمي للبنك التجاري:

يمكن النظر للتنظيم على انه الوظيفة التي من خلالها تستطيع ادارة البنك تقسيم العمل وتحقيق التكامل والتفاعل والتنسيق لجهود العاملين والوحدات التنظيمية المختلفة وبما يسهم في تحقيق الاهداف المحددة بالخطة.[١]

١-٢. مفهوم وأهمية التنظيم في لبنوك التجارية :

يمثل التنظيم في البنك مرحلة لوظيفة التخطيط، والتي تتعلق بتحديد أهداف البنك وسبل بلوغها.

ويتم التنظيم بالنبك وفق عدة خطوات وأهمها:

- تحديد الاهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.
- ٢تحديد الاعمال والانشطة اللازمة لتحقيق هذه الاهداف.
- تجميع الانشطة والاعمال المتكاملة والمتجانسة والمتشابهة في وظائف.
- تجميع الوظائف (حسب التجانس والتشابه والتكامل) في اقسام ادارية.
- تجميع الاقسام المتجانسة والمتكاملة في ادارات (وحدات تنظيمية).
- تحديد اختصاصات وسلطات ومسئوليات كل وظيفة وقسم وادارة بالنبك.
- رسم الخريطة التنظيمية للبنك والتي توضح الوظائف والوحدات والمستويات والعلاقات وخطوات انسياب السلطات بمجرد النظر اليها.

وتبدو أهمية التنظيم الفاعل للبنك من خلال الفوائد العديدة التي يساهم في تحقيقها واهمها:

- المساهمة في تحقيق السيطرة على مسار وتنفيذ العمل بالبنك.
- المساعدة في مواجهة القيود والتغيرات التي تحدث بالبيئة الخارجية.
- توضيح الاختصاصات والمسؤوليات بما يمنع التضارب والازدواج.

[١] **محمود عزت اللحام ، مصطفى يوسف كافي**، ادارة المصارف، الطبعة الاولى ٢٠١٧، دار الاعصار العلمي للنشر والوزيع ، عمان ،الاردن ،ص١٠٩.

- توضيح مراكز وخطوط انسياب السلطات.
- تحديد علاقة كل وظيفة بالوظائف الاخرى في البنك.
- تعيين القنوات الاتصالية بين الاعضاء والوحدات التنظيم المختلفة.
- المساهمة في التخصيص الفاعل للمورد البشري عبر وضع الفرد المناسب في الوظيفة التي تناسب مهاراته وخبراته وقدراته.

وهناك عدة أسس يمكن استخدامها في بناء التنظيم الهيكلي بالنوك منها، على اساس وظيفي ، أو على اساس الخدمي يباعا لانواع االخدمات إلي يقدمها البنك، أو على أساس التقسيم الجغرافي للبنك ، وكذلك على أساس العملاء واخيرا على أساس العمليات التي يقوم بها البنك .

ويعد التقسيم وفقا للاساس المركب والذي يجمع بين اكثر من أساس في التكوين التنظيمي للبنك من اشهرها ويوضح الشكل التالي هذا الاساس.

الشكل رقم(١-١) : التقسيم التنظيم الهيكلي وفقا للأساس المركب.

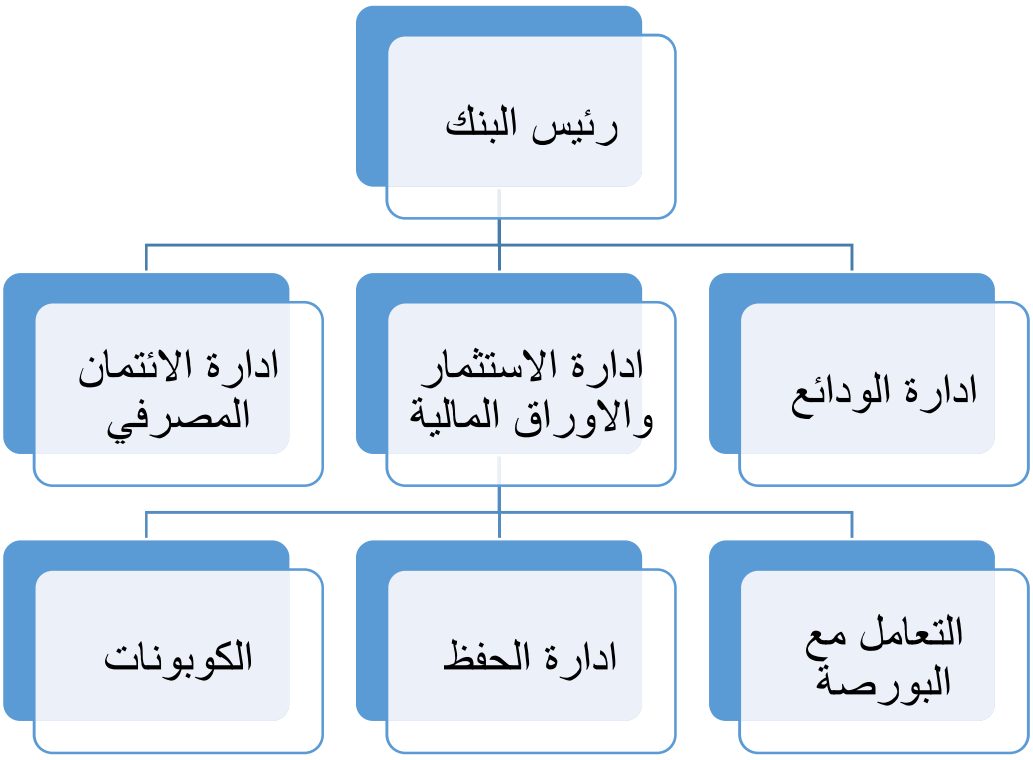

المصدر : محمود عزت اللحام ، مصطفى يوسف كافي، ادارة المصارف، الطبعة الاولى ٢٠١٧، دار الاعصار العلمي للنشر والوزيع ، عمان ،الاردن ص ١١٦.

والشكل الموالي يعرض هيكل تنظيمي لبنك تجاري صغير، وذلك على النحو التالي :

الشكل رقم (١-٢): خريطة التنظيم الهيكلي لبنك تجاري صغير.

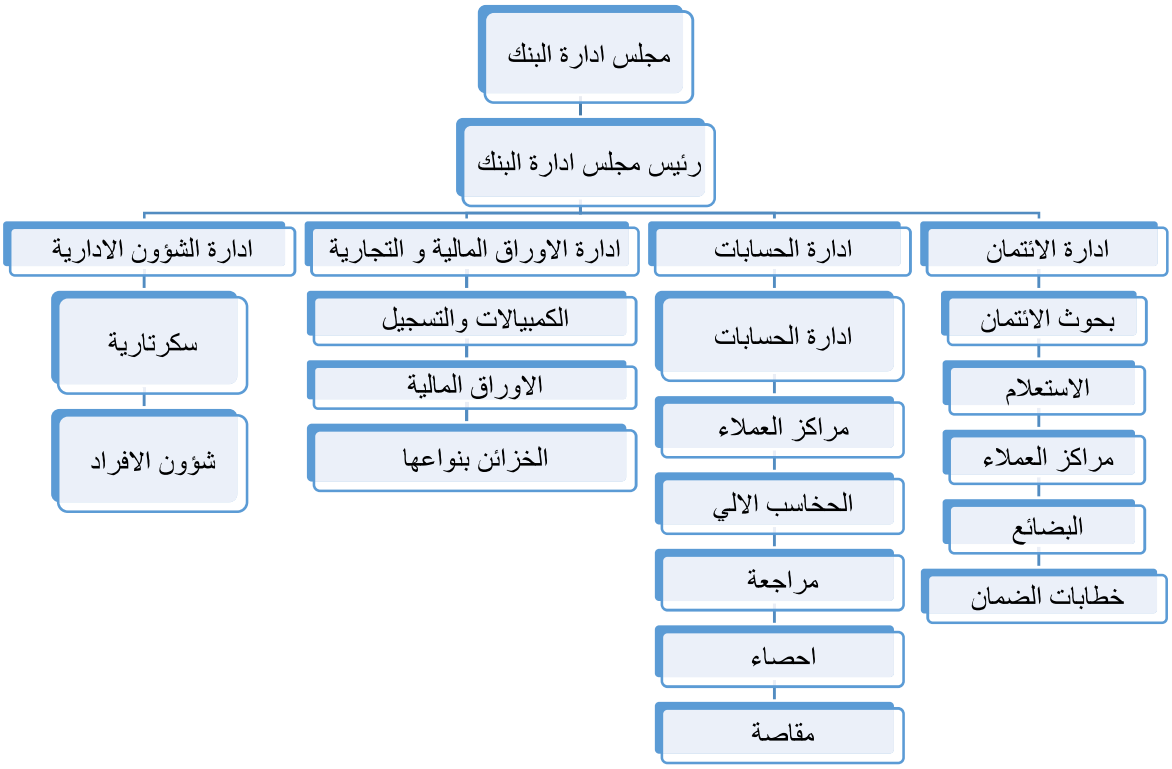

المصدر : محمود عزت اللحام ، مصطفى يوسف كافي، نفس المرجع السابق ، ص ١١٩.

٢- اقسام وظائف البنوك التجارية:

تتكون الاعمال البنكية التجارية من خدمات تحويل الاموال وادارة حسابات وودائع العملاء في البنوك والإقراض، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية واخرى حديثة.[٢]

٢-١. الوظائف التقليدية (Traditional Functions)

أ- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولاجل وخاضعة لاشعار).

ب- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة (Liquidity) والربحية (Profitability) والضمان والامن (Security). ومن اهم اشكال التشغيل والاستثمار مايلي:

- ✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
- ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- ✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.
- ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- ✓ المساهمة في اصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.
- ✓ تأجير الخزائن الامنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والاشياء الثمينة.

٢-٢. الوظائف الحديثة (Modern Functions):

[٢] **خالد أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم الطراد**، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، دار وائل للنشر،ص٣٩.

أ- إدارة اعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي (Trust Department).

ب- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري.

ج- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجارية الإقراض لاجال قصيرة الى الإقراض لاجال متوسط وطويلة الاجل نسبيا.

٣- الحسابات البنكية:

تتجسد العلاقة بين اصحاب الفائض المالي واصحاب العجز المالي مع البنك التجاري واقعيا بفتح ما يسمى بالحساب. فالحساب هو رمز هذه العلاقة ،به تتم الرابطة المالية بين البنك وصاحبه.

٣-١. تعريف الحساب:

يحتاج الاشخاص طبيعين أو اعتباريين إلى ربط علاقات مع البنوك، من اجل الاحتفاظ باموالهم لديها. وتجسد هذه العلاقة في قيام شخص معين بفتح حساب في البنك الذي يختاره. ويعتبر الحساب مفتوحا باعطاء رقم تسلسلي يرمز الى صاحب الحساب، وبمجرد فتح الحساب يقبل الطرفان على اجراء العمليات المالية بواسطة هذا الحساب.

فالحساب هو عبارة عن عقد واتفاق قانوني بين البنك الذي يفتحه والشخص الذي يفتح لصالحه تنظم به العمليات المالية القائمة بينهما سواء كانت ايداع او سحب لو أي عملية اخرى بين الطرفين.[٣]

والحساب هو أمر شخصي ، لايمكن لاي شخص مهما كان ان يتصرف فيه الا صاحبه أو بامر منه. والحساب البنكي يمكن البنك والعميل من الادوار التالية:

- الحساب هو عبارة عن وسيلة محاسبة تسمح للبنك بمراقبة العمليات المالية وتسجيلها واستخلاص النتائج المترتبة عن هذه العمليات المالية.
- هو اداة تسوية بين البنك وصاحب الحساب، فالمسحوبات تدفع من هذا الحساب، والودائع تسجل فيه.
- وهو وسيلة ضمان بالنسبة للبنك، وتظهر هذه الوظيفة للحساب من خلال العمليات التعويضية للحركات الدائنة والمدينة للحساب.

وللحساب البنكي انواع نوجزها في:

[٣] **الطاهر لطرش** ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة، ٢٠١٠، ص ١٦.

- الحساب للاطلاع.
- الحساب الجاري.
- الحساب لأجل.
- الحساب على الدفتر.

٣-٢. العمليات على الحسابات:

يمكن لصاحب الحساب اجراء ثلاثة عمليات اساسية على الحسابات:

أ- **عمليات الايداع:** وهي تغذية الحساب بأموال يضعها الزبون في البنك ن وتزيد عمليات الايداع في رصيد حساب الزبون، كما تزيد من موارد البنك وتسمح له بزيادة قدرته على منح القروض.

ب - **المسحوبات:** وهي عبارة عن جميع الاقتطاعات التي يقوم بها الشخص من حسابه. وتنقص عملية السحب من رصيد الحساب. ويمكن ان يقوم بالسحب صاحب الحساب نفسه او شخص اخر يؤمر بالدفع لصالحه من طرف صاحب الحساب.

ج - **التحويل:** تتمثل في عملية نقل الاموال من حساب الى حساب اخر داخل نفس البنك أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مخلفين، سواء كان هذين الحسابين لشخص واحد أو لشخصين مختلفين. بحيث ينخفض رصيد المسحوب عليه ويزيد رصيد الشخص المستفيد.

٣-٣. فتح الحسابات واقفالها:

أ- **فتح الحساب:** لفتح حساب يجب ان يخضع إلى بعض الشروط القانونية والتنظيمية. ويمكن ان يفتح الحساب لصالح شخص طبيعي أو لصالح شخص معنوي.

- فتح حساب لصالح الشخص الطبيعي: الحق لأي شخص طبيعي يتمتع بالأهلية القانونية والحقوق المدنية، ان يفتح حسابا بنكيا في أي بنك يختاره وفق الشروط والقوانين المنصوص عليها.
- فتح الحساب لصالح الشخص المعنوي: يجب على البنك قبل اتمام اجراءات فتح مثل هذه الحسابات أن يتأكد من الشخصية القانونية لهذه الشركة (وجودها القانوني، اسمها، وعنوان مقرها الاجتماعي)، كما ينبغي عليه التأكد من هوية واهلية الاشخاص الذين يمثلونها.

ب- إقفـــال الحســـاب: وهـــو عمليـــة شـــطب الحســـاب مـــن جـــدول الحســـابات بالنســـبة لصـــاحبه. ولا يمكـــن اســـتعمال الحســـاب المقفـــل مـــرة اخـــرى لأجـــراء عمليـــات لفائـــدة صاحبه.[٤]

ويمكن قفل الحساب في عدة حالات منها:

- يقفل الحساب في حالة طلب أحد الطرفين صاحب الحساب او البنك.
- عنـد انتهـاء العمليـة التـي فـتح مـن اجلهـا الحسـاب مثـل الـدفع المعتمـد (وهـو قيـان البنك بوضع اموال ذات مبالغ معينة بحوزة أحد زبائنه لفترة محدودة).
- في حالة وفاة صاحب الحساب يجمد هذا الحساب الى غاية تسوية مشكلة الوراثة.
- يقفل الحساب ايضا كإجراء عقابي ضد الزبون الذي يخل بالقوانين والمراسيم الخاصة بسلامة العمليات المصرفية.

[٤] **الطاهر لطرش** ، نفس المرجع السابق ، ص٢٣.

ثانيا: الودائع البنكية :

تعتبر الودائع من اهم مصادر التمويل للبنوك التجارية ، لذلك تحرض البنوك على تنميتها، من خلال تنمية الوعي المصرفي، والادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط التعامل، من حيث السحب والايداع، ورفع كفاءة الاوعية الادخارية .

١- مفهوم الودائع البنكية :

١-١. تعريف الوديعة :

الوديعة لغة من وَدَعَ، اذا سكن وتعني وضع الشيء عند غير من يملكه لحفظه. [١] فهي ايداع شيء لدى شخص اخر امدة معينة على ان يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب.

أما الوديعة في الاصطلاح فقد عرفها البعض بأنها: مايترك عند الامين، وعرفها بعضهم الاخر بأنها : توكيل بحفظ مال .

ويمكن ايجاز تعريف الوديعة بانها : المال المدفوع إلى من يحفظه بمقابل أو بدون مقابل ، مع ملاحظة أن المال هنا لايعني النقود فقط.[٢]

اما قانون البنوك الاردني رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠ فقد عرف الوديعة في المادة رقم ٢-أ: " مبلغ من النقود يسلمه شخص باي وسيلة من وسائل الدفع الى شخص اخر الذي يلتزم برده لدى الطلب او وفقا للشروط المتفق عليها ويكتسب المودع لديه ملكية النقود ويكون له الحق في التصرف فيها مع التزامه برد مثلها للمودع ويكون الرد بذات نوع العملة المودعة.

ومن اهم الآراء في مفهوم الوديعة نجد:

الراي الاول: الوديعة المصرفية ليست وديعة بالمعنى الدقيق:

ويقارن اصحاب هذا الراي الوديعة العادية والوديعة المصرفية، ففي الوديعة العادية يلتزم المودع لديه برد المبلغ المودع بذاته، وبذلك يتعهد بحفظه. وإذا تصرف المودع في الوديعة اعتبر خائنا للأمانة لأنه لا يملكها ولو هلكت الوديعة بقوة قاهرة لا يسال عنها، اما في الوديعة المصرفية فالبنك يمتلك الوديعة

[١] ابادي الفيروز ، القاموس المحيط ج١-م س.

[٢] **محمد حسين الوادي** ، حسين محمد سمحان ، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة ، الاردن ، ٢٠١١٠، ص١١٢-١١٣.

ويتصرف بها ويتحوط فقط لاحتمال سحبها. ومع انه ملتزم بردها فانه لا يلتزم بالمحافظة على ذات الوديعة وانما يحفظ للمودع جقه في استرداد مثل ما اودعه.

الراي الثاني: الوديعة المصرفية قرض.

ويرى اصحاب هذا الراي انه إذا كانت الوديعة نقودا او شيئا اخر يهلك بالاستعمال، وكان المودع لديه مأذونا في استعمال هذا المال، فان الوديعة على هذا النحو تعد قرضا.

ومن التعاريف السابقة للبنك تاجر نقود يعطي ائتمانا للغير، وهذا الائتمان ليس من راس ماله او امواله الذاتية، ولكنه اقتراض من المودعين اموالهم لكي يقرضها للغير. والمودع عندما قدم ماله للبنك فانه يتوقع فائدة من ذلك في المقام الاول، بالإضافة الى حفظ ماله.

١-٢. التعريف الاقتصادي للوديعة:

تعرف الودائع بانها اتفاق بين المصرف والعميل على ايداع مبلغ من النقود يلتزم المصرف برده حين الطلب أو لأجل معين مع دفع الفوائد عليها وتحاط الوديعة بالسرية التامة لأنها تدل على مركز العميل المالي.[٣]

والوديعة هي مبالغ من المال يودعها الأفراد أو الشركات التجارية لدى المصارف لأجل محدد ومقابل فائدة استنادًا للعروض التي تقدمها المصارف للمودعين.

والوديعة حسب التعريف تتضمن الخصائص التالية:

١- مبالغ من المال وعادة ما تكون هذه المبالغ فائضة عن حاجة الشخص المودعة ويرغب باستثمارها.

٢- تحدد المصارف الودائع في عروض خاصة فكل مصرف لديه جدول بكافة الودائع وأمام كل نوع سعر الفائدة والمزايا التي يمكن تقديمها للزبون.

٢- أنواع الودائع المصرفية:

٢-١. تصنيف الودائع وفقا لأجل الاستحقاق:

أ- الودائع الجارية وتحت الطلب: (Demand deposits)

[٣] علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ،ص١٨٤.

يمكن للعميل السحب منها في أي وقت، ولا تدفع عنها فوائد، حيث يتم السحب اما بواسطة شيكات، او اوامر دفع، يحررها العملاء.

يجب على ادارة البنك دراسة سلوك هذا النوع من الودائع لرسم سياسة استثمارها بما يتمشى مع خصائصها، حيث توظف الجزء الثابت والمستقر من هذا النوع في استثمارات طويلة الاجل نسبيا. اما الجزء المتغير او المتقلب، يتم استثمارها في اصول أكثر سيولة. وبذلك يمكن التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية.

- **خصائص الودائع تحت الطلب:**

وأهم خصائص الودائع تحت الطلب أو الحساب الجاري:

- ✓ قابلية الودائع للدفع بواسطة البنك عند الطلب، وللعميل الحق بالسحب من حساب الودائع بواسطة الشيكات.
- ✓ يمكن للبنك ان يمنح الزبون حق السحب بما يزيد عن مقدار ماله من ودائع تحت الطلب (Overdraft)، ويعني ذلك انه يمكن الاتفاق على ان تتجاوز قيمة الشيكات المسحوبة حدا متفق عليه يتجاوز مقدار الحساب الجاري الدائن للعميل، وعادة فان البنوك لا تقوم بدفع أي فائدة على الرصيد الدائن لهذا الحساب.
- ✓ إن العلاقة بين البنك والعميل ، بالرغم من أنها من الناحية القانونية هي علاقة بين مدين ودائن، الا انها من الناحية العملية هي علاقة لصيقة أي بمثابة علاقة شخصية مبنية على الثقة والسرية.[٤]

والدفع من حساب الودائع تحت الطلب، سواء اكان نقدا او بشكات، يمكن ان يتم في أي فرع من فروع البنك. وإذا لم يكن هناك فرع للبنك في المكان الذي يوجد فيه العميل فان الدفع ممكن ان يتم بواسطة فرع بنك اخر. وفي حالة تجاوز العميل لرصيد الدائن. في الحدود المتفق عليها، فان البنك يتقاضى فائدة عن الرصيد المدين. اما إذا تجاوز العميل رصيد حسابه الجاري الدائن دون سبق اتفاق بينه وبين البنك فان العميل يعرض نفسه للجزاء القانوني المترتب على تحرير شيك بدون رصيد.

[٤] ص١٨٥.

ب- الودائع لأجل والودائع بإخطار سابق:

لا يجوز السحب من الودائع لأجل قبل حلول ميعاد الاستحقاق، وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الايداع.

أما الحسابات بإخطار، لا يجوز السحب قبل اخطار البنك بمدة يتفق عليها، على ان يحدد في الاخطار المبلغ المراد صرفه، وتاريخ الصرف.

ج- ودائع التوفير:

تدون الودائع بدفتر التوفير الذي يحتفظ به العميل ويقدمه عند كل من عملية السحب والإيداع. ويتناسب هذا النوع من الحسابات الافراد الذين يسعون وراء العائد المرتفع نسبيا بدون التضحية بالسيولة، حيث يمكن السحب والايداع في أي وقت.

وتعمل البنوك الى تحفيز هذا النوع من الودائع بإضافة خاصية الجوائز والتحفيزات عينية او نقدية.

- ✓ **خصائص حساب الودائع لأجل:**

ومن أهم خصائص حساب الودائع لأجل (Time Dépostés) الأتية:

- ✓ رصيد الحساب الدائن لهذا النوع من الودائع يمكن سحبه أو السحب منه بناء على طلب شخي من العميل وذلك بعد مدة معينة من تقديم هذا الطلب.
- ✓ العميل في مثل هذا الحساب من الودائع ليس له الحق في استخدام الشيكات.
- ✓ البنك يمنح فائدة على اقل رصيد دائن لهذا الحساب خلال فترة معينة.
- ✓ البنك لا يتقاضى أي مصاريف كعمولة على هذا الحساب.

ويناسب هذا الحساب العملاء الذين يرغبون في ان يكسبوا فائدة وفي نفس الوقت يكونوا في حاجة الى السحب نقدا بسرعة معقولة. وعادة ما يقوم البنك بالعطاء العميل "دفتر" يوضح فيه حركة الحساب ويقدم العميل هذا الدفتر في حالة السحب والايداع.

ويتخذ حساب الودائع لأجل عدة اشكال وقد يسمى ايضا بتسميات مختلفة. فبعض الودائع لأجل قد تكون لمدة لا تقل عن سنة بحيث ان العميل لا يستحق أي فائدة إذا قام بسحب أي مبلغ من الوديعة خلال السنة. ويختلف سعر الفائدة

الممنوح للعميل في حالة إذا لم يتم السحب من الوديعة خلال الثلاث سنوات عنه إذا لم يتم السحب خلال سنتين او سنة.

وفي بعض اشكال الودائع لأجل تسمح البنوك للعميل بالسحب في أي وقت على الا تحسب الفائدة المستحقة للعميل الا على اقل رصيد لحساب الودائع لأجل خلال الشهر او السنة.

واحد اشكال الودائع لأجل هو ما يطلق عليه الودائع الادخارية (Saving deopits). ومثل هذا الحساب انما يكون مخصصا اساسا لصغار المدخرين. وعادة يكون سعر الفائدة على هذا الحساب منخفض. وعادة فان البنك لا يتطلب اخطار مسبق على السحب من هذا النوع من الودائع.[٥]

هـ- **الودائع الائتمانية:** وهي ليست نتيجة ايداع حقيقي، وانما هي ناشئة عن فتح حسابات ائتمانية، واستخدام هذا الائتمان من جانب الافراد والمشروعات للقيام بنشاطهم الاقتصادي، واحتمال تقدم اصحاب الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات للمطالبة بسداد قيمتها.

و- أنواع أخرى من الحسابات:

بالإضافة إلى حساب الودائع هنا أنواع أخرى من الحسابات يقوم البنك بفتحها وهي:

١- **حسابات القروض** (Loan Accouunts): ان سحب العميل لمبالغ تزيد عن مقدار رصيد الدائن في الحساب الجاري (overdraft)، انما هو احد الوسائل المضادة لإقراض النقود، ولكن في كثير من الأحوال ما يقوم البنك بإقراض العملاء مبالغ محددة وذلك عن طريق فتح حسابات القروض، وفي هذه الحالة فان الحساب الجاري للعميل يصبح دائنا بمقدار رصيد هذا القرض، ويتم حساب الفائدة المستحقة على مبلغ القرض على أساس يومي، وعادة فان سداد القرض انما يتم دوريا وذاك عن طريق تحويل مبالغ ثابتة من الحساب الجاري للعميل الى حساب القرض.[٦]

---

[٥] **سامي خليل**، اقتصاديات النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ص١٨٦.

[6] Whittlesey and others: Money and Banking; Op.Cit;P107.

٢- **حسابات القروض الشخصية** (Personal Loan Accounts): والتي تتميز بعدم وجود ضمان مطلوب لهذه القروض، كما ان الترتيبات يتم اعدادها لسداد القرض مع الفائدة وذلك على أقساط شهرية متساوية وذلك خلال فترة معينة يتفق عليها مسبقا - ومثل هذه الحسابات يكون الغرض الأساسي منها تمويل بعض نفقات الافراد فيما يتعلق بشراء السيارات والاثاث والادوات المنزلية المختلفة.

٣- **نظام الائتمان الدائر** (Revolving Credit Schemes): حيث تقدم بعض البنوك التجارية هذا النظام الذي يتضمن قروضاً تدفع بواسطة اقساط شهرية منتظمة ولكن هذا النظام يختلف عن بقية القروض التي تسدد بالأقساط من ناحيتين:[٧]

- ✓ إن المقترض ليس من الضروري أن يحصل على مقدار القرض منذ البداية.
- ✓ كلما ادى السداد الى نقص مديونية المقترض، فان الاخير يستطيع ان يقترض ليعيد القرض الى حده الاقصى هذا بشرط ان لا تتجاوز مقدار مديونية المقترض حد المديونية المتفق عليه مسبقا.

٤- **حسابات الميزانية** (Budget Accounts)، ففي إنجلترا مثلا، بعض البنوك قدمت هذا الحساب الذي يمكن عملاء البنك من الافراد من معادلة وموازنة الانفاق الشخصي على الكهرباء والمياه والتأمين على السيارة ومصاريف المدارس ومصاريف الملابس الصيفية والشتوية ... الخ، فكل هذه المصاريف يحسب مقدارها في السنة

ويقوم العميل بالسداد من هذا الحساب عندما يحل ميعاد استحقاق هذه المدفوعات. وفى نفس الوقت، فان العميل يقوم كل شهر بتحويل ١٢/١ من المقدار الكلى لهذه المصاريف المقدرة عن السنة وذلك من حسابه الجاري، بحيث انه بعد مضى ١٢ شهراً فان كل مقدار هذه المصاريف تكون قد سددت.[٨]

٢-٢. تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي للمودعين: [٩]

يمكن تصنيفها وفق هذا المعيار الى مايلي:

أ- ودائع البيوت التجارية :

تتمشى حركة الودائع بالنسبة لهذا البند وفقا لطبيعة النشاط التجاري، ومايتصف به من استقرار أو تقلب. لذلك ينبغي دراسة ظروف وأوضاع المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير وتوقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها، وبالتالي

---

[7] Pritchard: Money and Banking; cit;P 196.

[٨] **سامي خليل ، ص 188.**

[٩٩] **عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبوقحف**، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية،١٩٩٣،ص١٢٨.

وضع السياسات التي تتلائم وظروف هذه الفئة سواء من حيث السيولة المطلوبة او استثمارها هده الودائع.

ب- ودائع المنشات الصناعية :

يرتبط السحب والايداع بالنسبة لهذه الفئة بالدورة الإنتاجية. فمع بداية الدورة الإنتاجية تتزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من الموارد الخام ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتبات...الخ. ومع تمام الدورة الإنتاجية ، تبدأ الودائع في الزيادة نتيجة المبيعات النقدية، وتحصيل الذمم والمستحقات الأخرى، وقد يحدث في بعض الأحيان زيادة المسحوبات عن المعدل العادي ، بسبب عمليات التجديد والتوسع، وأداء التوزيعات النقدية، ويتطلب كل هذا وجود سياسة قائمة على أساس دراسة سلوك هذا النوع من الودائع ، بحيث يمكن المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية.

ج- ودائع المنشات الزراعية :

تتاثر الودائع بمواسم الزراعة، حيث تزيد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة، ثم تزيد الودائع مع بيع المحصولات، وقد يحدث سحب منتظم وموسمي. للافراد الزراعة لمواجهة النفقات الشخصية، التي ترتبط ببداية الموسم.

د- ودائع المنشات الخدمية :

وهي الخاصة بودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة ، فبخلاف المسحوبات العادية لاداء الأنشطة فقد تحتاج الى مبالغ كبيرة لعمليات التجديد والتوسع، لذلك يجب اخذ هذه العناصر في الاعتبار في رسم سياسة السيولة واستثمار الودائع بالنسبة لهذه الفئة. ص ١٢٨.

و- ودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين.

كودائع الأطباء والصيادلة والمحامين ، أصحاب المهن الحرة . و هذه الودائع متزايدة باستمرار، اما ودائع العاملين و التي تتمثل في المرتبات المحولة على البنوك، حيث يتم سحب معظمها في الأيام القليلة التالية للإيداع.

٢-٣. تصنيف الودائع حسب قطاعات المودعين:

أ- قطاع الاعمال العام:

يشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي سواء كان ذلك في شكل سلع او خدمات، ويستثنى من ذلك تلك التي تدخل في القطاع الوسطاء الماليين.

ب- قطاع الخدمات العام :

يتكون ممايلي:

- الخزانة ويقتصر على حسابات وزارة الخزانة
- الإدارة الحكومية ويشمل جميع الوزارات فيما عدا الخزانة والهيئات التي تدخل في قطاع الاعمال العام.

ج- قطاع الافراد:

يشمل هذا القطاع ما يلي:

- افراد ومنشئات فردية.
- هيئات محلية لا تهدف للربح مثل النقابات والجمعيات الخيرية.

د- قطاع العام الخارجي:

يشمل المنشأة والافراد الذي يتعاملون مع مختلف القطاعات عن طريق التبادل.

هـ- قطاع الوسطاء الماليين:

يشمل المؤسسات العامة للتامين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وشركات التامين.

و- المستحق للبنوك:

وهي أحد مصادر التمويل الهامة التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تسيير العمليات الخاصة في الفترات الموسمية حيث يشتد الطلب على القروض والسلف والتي تتجاوز الموارد المتاحة للبنك الفردي.

يمكن تصنيف المستحق للبنوك وفقا لأجل الاستحقاق، وقد يصنف أيضا وفق جنسية ومكان عمل البنك. مع ضرورة إعطاء أهمية خاصة للمبالغ المقترضة من البنك المركزي، نظرا للطبيعة الخاصة لهذا النوع من التمويل بسبب موسمية. [١٠]

٣- العوامل المؤثرة في ودائع البنك:

رغم ان البنوك منفردة لا تملك السيطرة التامة على مستوى ودائعها، ولكن يمكنها ان تؤثر في حجم الودائع لديها . ونظرا لان للودائع دور هام في ربحية البنك، لذلك تشتد المنافسة فيما بينها على جذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الاوعية والوسائل التي يمكن بها زيادة الودائع.

[١٠] **عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبوقحب**، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية،١٩٩٣،ص١٣١.

ومما لا شك فيه فان السياسات النقدية والمالية للحكومة من العوامل الرئيسية التي في حجم الودائع للجهاز المصرفي ، وللعوامل الاقتصادية والشخصية لها تاثير فعال في حجم الودائع للبنك الفردي.

وبذلك تتحدد هذه العوامل فيمايلي:

٣-١. السمات المادية والشخصية للبنك (Physical feactures and personnel)

يفضل الافراد التعامل مع البنوك ذات الموقع الجيد و المناسب ، لذا بدأت في تحسين المباني ونوعية الخدمات التي تقدمها / مبتاني حديثة وذكية. وأداء الموظفين والكفاءة في انجاز العمل.

٣-٢. الخدمات التي تقدمها البنوك.

لاشك ان البنوك التي تقدم المزيد من الحدمات المتنوعة لها ميزة التفضيل عن الأخرى ذات الخدمات المصرفية المحدودة.

٣-٣. السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للبنك.

تتعلق هذه السياسات بالقروض **Loans**، الاستثمارات **invertments** ، فهذه الجوانب تعطي للمتعاملين مع البنك إمكانية الحكم على كفاءة ومهارة الإدارة.

فالبنك الذي تتوافر لديه سيولة مناسبة خاصة في أوقات الازمات الاقتصادية نتيجة لخبر البنك ، فاتنظيم الجيد والمستقر يعتبر مؤشرا على ان المعاملات تتم بطريقة مرضية وبدقة . وهو نايعني ثقة المودعين في إدارة البنك.

٣-٤. مستوى النشاط الاقتصادي:

تزداد الودائع خلال فترة الرواج من الدورة التجارية عنه في حالة الكساد.

٣-٥. موقع البنك حجم انشار فروعه (LOcation).

للموقع و انشار فروع البنكم وعدد النوافذ التي يفتحها اثر بالغ على حجم الودائع وعدد الحسابات .

٣-٦. الأولوية في التعامل مع البنوك العريقة والمالوف التعامل معها

البنك الذي تم تكوينه منذ فترة طويلة له ميزة على البنوك الحديثة وهذا حقيقي في الواقع حيث لا تزداد فيها الأنشطة والودائع.

٣-٧. الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:

يؤدي ذلك بالتبعية الى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي والتعامل مع البنوك .

٣-٩. انتشار العادة المصرفية: يؤدي ذلك الى تيسير مهمة الجهاز المصرفي في جذب وتنمية الودائع ، ومما يعبر عنه بشمول المالي .[١١]

[١١] **عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبوقحب**، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية،١٩٩٣.ص ١٣٨.

ثالثا: القروض البنكية :

تمثل القروض النشاط الرئيسي للبنوك ولامعنى للودائع والأموال التي تجمعها البنوك ما لم توظف بطريقة تلابي حاجات التمويل للمتعاملين الاقتصاديين.

١- مفهوم القروض البنكية :

١-١. مفهوم القرض (الائتمان البنكي) :

الائتمان لغة من الامانة يقال : ائتمن فلان فلانا على الشيء: أي جعله امينا عليه.

ويقال : استامنه أي طلب منه الامان والطمأنينة والعهد والحماية والذمة .

اما الائتمان في الصطلاح كتاب المالية والمصارف فهو « مبادلة قيم حاضرة بقيم اجلة أو هو امداد العناصر العاملة في ميادين النشاط الاقتصادي بالنقود الحاضرة او مايقوم مقامها لتيسير المبادلات».[١]

والاقراض هو تقديم اصل لطرف اخر مع توقع باعادة ما يساويه قيمة في موعد زمني قادم.

فالقرض هو من موجودات المقرض، لذا فهو يتوقع ان يسدد في الموعد المتفق عليه مضافا اليه تعويضا له عن المدة التي توقف فيها انتفاعه المباشر من هذا الاصل، مضافا الى هذا التعويض عن المنفعة تعويض اخر يتعلق بالتكلفة وبالمخاطر التي يتوقع المقرض ان يواجهها. اما بالنسبة للمقترض فهو التزام يجب عليه دفعه في الموعد الذي التزم فيه مع دفع تكاليف الاستفادة من هذه الاموال لمدة الانتفاع.[٢]

ويرى البعض ان الائتمان هو « الاقراض النقدي المباشر، او السلعي غير المباشر، والاقراض السلعي غير المباشر عادة ما يأخذ صورة امهال في السداد يمنحه البائع للمشتري».

ومن صور الائتمان تلك النقود التي يقدمها فرد لاخر أو مؤسسة مالية لاحد الاشخاص، في لحظة معينة مقابل الحصول على قيمتها في اجل لاحق، وطبقا لتنظيم معين يحقق الفائدة او المصلحة لكل من الاطراف المعينة في علاقة الائتمان.

---

[١] **محمد حسين الوادي** ، حسين محمد سمحان ، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة ، الاردن ، ٢٠١١، ص١٢٧.

[٢] **مفلح عقل** ، الإئتمان المصرفي ومخاطره مدخل نظري وعلمي ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٢، ص ١٨.

ويتطلب أن يتوفر في الائتمان القدر الكافي من الثقة بين الافراد والمؤسسات ، وقدرة الطرف الاخر الذي يمنح الائتمان ،على الوفاء أو الدفع في الاجل اللاحق والمحدد أي المدة.[٣]

١-٢. أهمية الائتمان (القروض):

من أهم معاني المعاملات الائتمانية (Credit Transactions) هي تتمتع احد طرفيها بفرصة دفع الدين في المستقبل. ولايعني بالضرورة قيام العلاقة الائتمانية بين دائن موسر ومدين معسر، بل ان الامر على خلاف ذلك حيث ان المقرضين هم احيانا على قدر من الثراء فهم من رجال الاعمال الراسمالين، بل ان الدولة صارت بدورها اكبر المقترضين جميعا.

ومن يتضح لنا أن من اهم مزايا الائتمان التالي: [٤]

أ- إن وجود الائتمان يفتح افاقا رحبة امام الطاقات الخلاقة واصحاب المواهب في المجتمع. فكثير من هؤلاء قد يكونون في انتظار الفرصة التي تتيح لهم الاموال اللازمة لتنفيذ مشروعات او تطبيق اختراعات تعود على المجتمع بأكبر الفوائد. إذا يكفل الائتمان للمنظمين ان يقترضوا المال اللازم ويحولوه الى مشاريع.

ب- عن طريق نظام الائتمان يستطيع المصرف ان يمنح عملاءه قروضا بمالغ كبيرة على الرغم من الاحتفاظ باحتياطي نقدي قليل نسبيا. فالمصارف تقرض اضعاف ما يودع عندها بوساطة الافراد والشركات.

ج - الاقتصاد في استعمال النقود، بمعنى ان منح الاجل للمدين يغني مؤقتا عن استعمال النقود القانونية سواء اكانت معدنية أو ورقية. وبذلك يسهل منح الاجل من التعامل بغير اضطرار الاطراف للتعامل بالنقود مؤقتا.

وعلى الرغم من ذلك فلا يخلوا من احتمالات الاضرار بالاقتصاد الوطني، فالائتمان اداة حساسة يجب ان تستخدم بمنتهى الحذر وطبقا لأصول وقواعد إذا انحرف عنها الجهاز المصرفي تسبب اضرارا قد تصل الى درجة الخطورة، ومثال ذلك نجد:

---

[٣] **عزت قناوي**، اساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم ، ٢٠٠٥، ص ١٥٥.

[٤] **كمال شرف ، هاشم أبوعراج** ،النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٤،ص١٦٣.

أ- قد تتسبب الاجهزة الائتمانية في حالة من التضخم إذا ما اسرفت في خلق الائتمان، إذ ان المبالغة في تسيير الائتمان قد تؤدي الى ارتفاع الاسعار بما لهذا الاخير من مضار.

ب- ان المبالغة في تيسير الائتمان قد تؤدي الى اسراف لا مبرر له من جانب رجال الاعمال والافراد، فقد يبالغ الافراد في الانفاق إذا وجدوا سهولة في الحصول على ائتمان استهلاكي يمكنهم من شراء سلع معمرة تفوق اثمانها امكاناتهم الدخلية. كذلك قد يتساهل المنتجون في الانفاق أكبر من اللازم إذا ما شعروا انهم لا ينفقون من اموالهم بل من اموال (مقترضة) وهذا الاسراف في الاستثمار سوف يؤدي الى تراكم انتاجي، وبالتالي تكون الامكانات قائمة لظهور الاثار الكسادية.

ج- قد يكون تيسير الائتمان أكثر من اللازم سببا في دعم مشروعات ضعيفة ذات كفاية اقتصادية منخفضة، وينتج عن هذا ان تبقى في المجتمع نشاطات تسير على اسس غير اقتصادية.

د- ان الائتمان قد يضع اموالا نقدية ضخمة تحت تصرف عدد قليل من الافراد وبعض الشركات الكبرى، وهذا من شانه ان يؤدي الى تميز هؤلاء بمركز اقتصادي احتكاري قد يستغلونه لمصلحتهم الذاتية دون التفكير في مصلحة الاقتصاد الوطني.

٢- أنواع وتقسيمات القروض البنكية :

تتنوع أشكال الائتمان أو القروض، بحسب المعيار المستخدم في التفرقة بينهما، و أول هذه المعايير طبيعة المقترض فقد يكون المقترض فردا أو شركة أو الحكومة نفسها.

اما اذا كان النظر إلى المقرض هو معيار التفرقة بين أنواع القروض، فاننا نجد، المقرضون قد يتنوعون من افراد الى بنوك تجارية الى مؤسسات مالية وشركات غير مالية، وقد تقوم الحكومة بعملية الإقراض المطلوبة.

كما يمكن التفرقة بين أنواع القروض أو الائتمان بالنظر إلى الهدف من القرض، وبذلك تنقسم القروض إلى قروض استهلاكية او إنتاجية. حيث أن الديون الاستهلاكية تستخدم في أغراض استهلاكية، في حين أن الديون الإنتاجية تستخدم في العملية الإنتاجية.

كذلك يمكن تقسيم القروض بحسب فترة القرض إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الاجل وقروض طويلة الاجل. والفترة قصيرة الاجل في مجال القروض هي التي تقل عن سنة والفترة المتوسطة هي التي تتراوح بين سنة

وخمسة الى سبعة سنوات حسب قانون المنظم لذلك،اما الفترة الطويلة فيقصد بها مجال الائتمان المدة التي تزيد على ذلك.[٥]

ويمكن وضع أنظمة متعددة لتصنيف القروض حسب غايتها ومدتها لان البنوك نفسها والبنوك المركزية تتطلع الى مراقبة ذلك لاستبعاد مخاطر التركز من حيث الكم ومن حيث المدة.

فنجد البنك المركزي الأردني مثالا يطلب من البنوك ان تصنف قروضها حسب النشاط الاقتصادي (زراعة ، تعدين، صناعة ، تجارة عامة، انشاءاتن خدمات النقل ، السياحة والمطاعم والخدمات المالية)، ووفقا للجهة المقترضة (الحكومة،المؤسسات العامة ، المؤسسات المالية، القطاع الخاص مقيم والقطاع الخاص غير المقيم)، ووفقا للنوع وتاريخ الاستحقاق (جاري مدين، قروض وسلف لمدة ٣، ٣-٦، ٦-١٢ اكثر من ١٢ شهرا) وبرسم التحصيل ومبالغ مستحقة وكمبيالات واسناد ومخصومة موزعة حسب المدة المحددة للجاري مدين بالإضافة الى أخرى وهي غالبا ماتكون تسهيلات لافراد.[٦]

وتنقسم المنتجات الائتمانية إلى قسمين هما:

٢-١. منتجات الائتمان التقليدية:

أ- الجاري مدين (overdraft Line of Credit) :

هو نوع من الترتيبات الائتمانية يسمح فيها البنك للمدين أن يودع ويسحب من هذا الحساب لغاية حد اقصى متفق عليه مسبقا هو حد الجاري مدين والذي يعتبر نوعا من القروض الدوارة حيث ان المقترض يتمتع بحرية السحب والايداع في الوقت الذي يراه مناسبا طالما بقيت العلاقة الائتمانية مع البنك علاقة لا تشوبها سلبيات تهددها وتدعو البنك لاقفال الحساب ووضع حد للعلاقة حيث يصبح العميل مطالبا بتسديد الرصيد المدين للحساب عند طلب البنك منه القيام بذلك.

الجاري مدين هو قرض لدى الطلب يمكن استدعاؤه في أي وقت ودون اشعار تحذيري، لكن في الواقع العلمي يستدعي مثل هذا القرض في الحالات التالية:

- تراجع التصنيف الائتماني للمقترض.
- وجود سبب لدى البنك يجعله يعتقد ان المقترض يواجه او سيواجه صعوبات.
- عدم دوران الحساب دورانا كافيا وتحوله إلى (Hard Core Borrowing)

---

[٥] **كمال شرف ، هاشم أبوعراج** ،النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٤، ص١٦٢.

[٦] **مفلح عقل** ، الإئتمان المصرفي ومخاطره مدخل نظري وعلمي ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٢، ص ٣٤.

ب- القروض (Loans) :

هي ترتيبات لتقديم مبالغ محددة لعميل ويتم الاتفاق على غاية استعماله والشروط المسبقة لهذا الاستعمال وأسلوب السحب (دفعة واحدة او بموجب عدة دفعات) وموعده ومواعيد تسديد الفوائد واصل القرض والضمانات التي سيقدمها المقترض.

وهناك عدة تصنيفات للقروض:

- **التصنيف حسب الضمانة:**

✓ تسهيلات مصرفية بضمانات عينية: وهي التسهيلات المضمونة برهن عقاري أو رهن أصل من الأصول لاسهم شركة مساهمة، او حسابات دائنة او أوراق تجارية، أو ضمانات بنوك أخرى، أو مقابل تامين نقدي أو مقابل التنازل عن مستحقات لدى الغير.

✓ تسهيلات مصرفية بضمانات شخصية: وهي التسهيلات المكفولة بكفالة اشخاص اخرين تجار او موظفين او بكفالة الشركاء الشخصية.[٧]

✓ قروض بدون بضمانة: وهي التسهيلات غير المغطاة بالضمانات الملموسة أو غير الملموسة ويكتفي بكفالة العميل الشخصية، وهذا نادر ما تعمل به البنوك.

- **التصنيف حسب المقترض:**

حيث قد يكون المقترض فردا أو مؤسسة تجارية تتخذ طابع المؤسسة الخاصة أو شركة من ضمن أنواع الشركات المعروفة قانونا.

- **التصنيف حسب الاستحقاق:**

✓ **قروض قصيرة الاجل:** تمنح لسنة واقل.

✓ **قروض متوسطة الأجل:** تمنح لمدة من سنتين الى خمسة سنوات، وتوجه عادة لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها (٥-٧) سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج.

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الاجل، ويتعلق الامر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى او لدى جهة الإصدار، والقروض غير القابلة للتعبئة.

[٧] محمود حسين الوادي ، النقود والمصارف ، ص ١٣٩.

ففيما يتعلق بالقروض القابلة للتعبئة، فالأمر يعني ان البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى او لدى البنك المركزي. ويسمح له بذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة اليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه. ويسمح له بذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه الى حد ما الوقوع في ازمة نقص السيولة.[٨]

واما إذا تعلق الامر بالقروض غير القابلة للتعبئة، فان ذلك يعني ان البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى او لدى البنك المركزي. وبالتالي فانه مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض. وهنا تظهر مخاطر بتجميد الأموال وأزمة السيولة قائمة بشكل كبير، لهذا وجب دراسة وبرمجة القرض بشكل صحيح.

- ✓ **قروض طويلة الأجل:** تزيد عن مدة خمسة سنوات، ويمكن ان تمتد إلى غاية ٢٠سنة. وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني، .....).

إن مدة وحجم هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، الامر الذي يدفع البنوك الى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة هذه المخاطر. ومن بين الخيارات المتاحة تشترك عدة بنوك في تمويل واحد. او تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

- **<u>التصنيف القطاعي للقروض:</u>**

يتم تصنيف الائتمان حسب قطاعات العمل مثل قطاع التجزئة، وقطاع الصناعة والتعدين والخدمات والتجارة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تمويل الشركات الكبرى.

- **التوزيع الجغرافي للقروض:**

ليس من المناسب تركيز الإقراض في منطقة جغرافية لأسباب إدارية أو سياسية.

- **تصنيف القروض حسب الغرض:**

[٨] **الطاهر لطرش** ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٧، ٢٠١٠.ص٧٥.

هنـاك قـروض تمـنح لأغـراض السـكن وأخـرى لأغـراض تمويـل السـيارات وأخـرى لغايـات الاسـتهلاك أو لبنـاء المشـاريع الضـخمة والصـناعات الكبيـرة وأصـحاب الأفكـار المبدعـة التـي تحتاج لتمويل لأجل إخراجها الى عالم الواقع. ص٣٦.

٢-٢. أنواع التمويل الحديث لمؤسسات الاعمال:

أ- المشاركة في راس المال (Equity participation):

فـي هـذا النـوع يصـبح البنـك مسـاهما فـي الإدارة مـن خـلال مقاعـد تخصـص لـه فـي مجلـس الإدارة ويحصـل علـى حصـة مـن الأربـاح الموزعـة بـدل ان يكـون دائنـا يراقـب الشـركة عـن بعـد ولا يتدخل في ادارتها ويتقاضى فائدة على قروضه.

وقد فشل هذا الأسلوب وتحملت عدة بنوك نتيجة خسائر كبيرة قبل ان تتوقف عنه نهائيا في السنوات الأخيرة.

وهذا النوع واسع الانتشار في المانيا بعكس البنوك البريطانية التي ترفضه بحكم عدم خبرة مؤسسات الإقراض في إدارة الشركات. وموظفيها لا يملكون الوقت الكافي لتخصيصه لمثل هذه الأمور.

ب- قروض التجمع البنكي (Syndicated lending):

يتعاون مجموعة من البنوك لتقديم قروض كبيرة عندما يكون بنك واحد لا يستطيع تلبية حاجات المقترض الكبيرة.

ج- التأجير التمويلي والتشغيلي (Financail & operational lease)، الائتمان الايجاري: (Crédit – bail ou leasing).

هو مصدر تمويلي بديل للإقراض واسع الاستعمال في العديد من البلدان.

يعتبر الائتمان الايجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وان كانت هذه الطريقة لاتزال تحتفظ بفكرة القرض، فانها قد أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة.

تعريف الائتمان الايجاري وخصائصه: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا، او مؤسسة مالية او شركة تاجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع الات او معدات او اية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشانها تسمى ثمن الايجار.[٩]

[٩] **الطاهر لطرش**، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة ٧، ٢٠١٠، ص٧٦.

د- بيع الديون (Factoring):

عملية مالية تقوم البنوك بموجبها بشراء الديون من عملائها نقدا بعد خصم نسبة متفق عليها من القيمة الاسمية من هذه الديون، وقد يكون الشراء بدون حق الرجوع على البائع او مع حق الرجوع عليه حسب اتفاق الطرفين. ص٣

٣- معايير منح الائتمان في البنوك التجارية:

يمكن تقسييم المعايير التي تعتمدها البنوك التجارية عند اتخاذ القرارات الائتمانية الى ثلاثة مجموعات رئيسية.

الأول تتعلق بالمشروع الممووول ، والثانية فتتعلق بالفرد أو الافراد الذين سيتم منحهم القروض ، والثالث بالبنك نفسه.[١٠]

٣-١. المعايير المتعلقة بالمشروع:

أ- الربحية:

لابد ان يعود ما يمنحه البنك من تسهيلات ائتمانية بالربح سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، حيث يرتبط العائد عادة مع عنصر المخاطرة الذي يتحمله البنك ومدة وطبيعة التسهيلات.

ب- السيولة:

تتضمن السيولة طرقا متنوعة للتعرف على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته في حالات منح القروض مثل التعرف على تغطية الموجودات قصيرة الاجل للالتزامات قصيرة الاجل عن طريق احتساب نسبة التداول ونسبة السيولة وغيرها.

يهدف البنك التجاري من خلال دراسة المشروع الى التأكد من ان التدفقات النقدية التي يولدها المشروع تكفي لتشغيله وتسديد التزاماته.

ج- الأمان:

لحماية مصلحة البنك على مدى كامل مدة فترة القرض، لابد من النظر في راس مال المقترض وقدرته وسلامته وضعه بالإضافة الى طبيعة الضمان المقدم والتقيد بالإجراءات الرسمية القانونية واستكمال كافة المستندات.

د- الغرض من التسهيلات:

يجب دراسة الغرض من القرض بغية تحديد ما اذا كان يندرج ضمن سياسة البنك ام لا. فاذا كان خارج نطاق سياسة البنك يجب استبعاد النظر في الطلب.

[١٠] **محمد حسين الوادي** ، حسين محمد سمحان ، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة ، الاردن ، ٢٠١١٠، ص١٢٩.

كما ان الغرض من التسهيلات يجب ان يتوافق مع طبيعة عمل المقترض ومع أغراض الشركة حسب ماجاء في عقد التاسيس والنظام الداخلي لها.

هـ- مدة التسهيلات :

يجب ان تتناسب مدة التسهيلات مع طبيعة اعمال المقترض ومع طبيعة تدفقات النقدية وطبيعة الأصول الممولة.

٣-٢. المعايير المتعلقة بالشخص المقترض:

أ- الشخصية:

الالتزام المادي والسمعة التجارية لطالب القرض والسمعة الأدبية أمور هامة تؤدي الى معرفة العميل معرفة جيدة.

ان سلامة وضع المقترض وقدرته على مزاولة النشاط امران على درجة كبيرة من الأهمية وياتيان في المقام الأول قبل قيمة الضمانات التي يقدمها.

ب- المقدرة والكفاءة:

يجب على الشخص طالب التمويل ان يتحلى بقدرات وكفاءات إدارية وكوادر تمكنه من النجاح في إدارة المشروع .

٣-٣. المعايير المتعلقة بالبنك نفسه:

هناك أسس ومعايير يجب ان تتوافر في البنك حتى يكون قادرا على منح التمويل ومن أهمها:

أ- السيولة :

يجب أن تتوافر السيولة الكافية في البنك حتى يتسنى له تمويل مشروع معين وهذا يعتمد على عوامل كثيرة منها حجم التمويل ومقدار السيولة التي يفضل المصرف توفيرها لديه لمواجهة الازمات وغيرها من العوامل.

ب- المتطلبات القانونية:

من المعروف أن المصارف تخضع لرقابة وأنظمة الدولة التي تعمل فيها وهناك متطلبات قانونية يجب ان تلتزم بها البنوك مثل نسبة السيولة ونسبة الائتمان الى الودائع وغيرها.

ج- الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة:

في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي تقل البنوك من حجم التمويل لما لذلك من مخاطر كبرة على البنوك التجارية ، والوضع الامستقر يمثل بيئة جدية للنمو العمل المصرفي.

٤- العناصر المكونة لهيكل القرض:

فيما يلي نعرض العناصر المكونة لهيكل القرض أو التسهيل البنكي:[11]

١- مدة القرض أو التسهيل .

٢- أساس معدل الفائدة.

٣- هيكل التسعير.

٤- الكيفية التي يتم بها التمويل : سواء اكان سيتم تقديمه كقرض أم تسهيل.

٥- كيفية سداد القرض.

٦- الضمان والضمانات الشخصية.

٧- الالتزامات.

٨- بيانات الحالة والاقرارات.

٩- عملة الاقتراض.

٤-١. مدة القرض: على الرغم من البنوك معدة لتقرض أموالا لفترات قصيرة تتراوح ما بين يوم واحد ولفترات طويلة تمتد حتى عشر سنوات، الا انها لها تفضيلات. فالبنوك بوجه عام تتردد في ان تقرض أموالا لفترات تزيد عن خمسة سنوات حتى لعملائها من كبرى الشركات المقترضة، نظرا لان مخاطر الائتمان المتوقعة تتزايد كلما زادت مدة القرض. ويمكن للبنك ان يطلق قواعده الداخلية الخاصة بقياس المخاطر، فيقدر حجم مخاطر اعلى للقروض التي تزيد مدتها عن خمسة سنوات.

٤-٢.أساس معدل الفائدة:

إن معدل الفائدة المطبق على القرض يمكن أن يكون إما معدلا ثابتا أو معدلا متغيرا بالنسبة للقروض ذات الفائدة الثابتة، ويتم تحديد معدل الفائدة منذ البداية ليطبق على المدة الكاملة للقرض.

وغالبا ما يتم الاسترشاد بمعدلات الفائدة الذي تم دفع على الأوراق المالية الحكومية ذات المدة المماثلة على تاريخ الاستحقاق عند تحديد معدل الفائدة الثابت على القروض.

٤-٣.هيكل التسعير:

هناك عنصرا تسعير اساسيان للقرض البنكي:

---

[11] **برايان كويل** ، التعاملات المالية للبنوك ، ترجمة ونشر : دار الفاروق للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ٢٠٠٨،ص١٣.

- رسوم إجراءات التعاقد على القرض.
- معدل الفائدة (معدل السحب).

وهناك عنصر تسعير تكميلي للتسهيل البنكي الاحتياطي يعرف باسم رسوم الارتباط. بالإضافة الى ذلك، عادة ما يسدد المقترض رسوما قانونية لمستشاريه ومستشاري البنك.

٤-٣-١. رسوم إجراءات التعاقد على القرض:

عبارة عن رسوم تدفع مباشرة ولمرة واحدة للبنك مقابل:

- النظر في الطلب المقدم من الشركة للحصول على قرض.
- تقدير الجدارة الائتمانية للشركة.
- التفاوض على إتمام القرض.
- تشكيل اتحاد للبنوك، إذا كان القرض مشتركا.

ويمكن تن يطلق على رسوم إجراءات التعاقد على القرض أسماء مختلفة. فرسوم الإدارة، على سبيل المثال يتم سدادها الى ضامني التسهيل المشترك. اما رسوم التوكيل فيتم سدادها الى البنك الذي يدير القرض.

٤-٣-٢: معدل السحب:

إن معدل السحب عبارة عن معدل الفائدة المدفوعة على القرض في حالة إذا تم سحب الأموال بموجب تسهيل ائتماني بالسحب على المكشوف او تسهيل ائتماني متجدد. عادة ما يتم تسعير القروض او التسهيلات البنكية ذات الفائدة المتغيرة بهامش متفق عليه يكون اعلى من معدل الفائدة السائد في السوق في وقت سحب القرض (السحب) او في تاريخ إعادة التحديد او التجديد، عندما تنتهي فترة سداد الفائدة وتبدأ فترة أخرى بمعدل فائدة جديد.

٤-٣-٣: رسوم الارتباط أو رسوم التسهيل الائتماني:

يشتمل التسهيل الاحتياطي على ان يتعهد البنك بتقديم قروض حتى مبلغ مالي متفق عليه في حالة إذا رغب العميل في الاقتراض. فرسوم الارتباط التي تدفع على التسهيل الاحتياطي تعوض البنك عن تعهد لإمداد النوال عند الطلب. ويتم

التعبير عن رسوم الارتباط بطبيعة الحال بمبلغ يتم تقديره بنسبة مئوية ويسدد سنويا على الحصة غير المسحوبة من التسهيل.[١٢]

٤-٣-٤: الرسوم القانونية/ رسوم التوثيق:

إذا لم يكن العقد الخاص بالقرض عقدا معياريا، فان الاعداد له بشكل رسمي غالبا ما يتطلب الحاجة الى وجود مجموعتين من المحامين، واحد يمثل البنك والأخر يمثل العميل.

٤-٤. كيفية سداد القرض:

يمكن ان يتم سداد مبلغ أصل القرض كاملا في تاريخ الاستحقاق او سداده تدريجيا على مدار مدة القرض وهناك ثلاثة أنواع من طرق السداد.

٤-٤-١: طريقة السداد كدفعة واحدة: تتطلب هذه الطريقة ان يتم سداد اصل القرض كدفعة في نهاية مدة القرض .

٤-٤-٢: طريقة سداد الدفعة الكبيرة الأخيرة : تتطلب هذه الطريقة في السداد ان يتم سداد بعض من قيمة مبلغ اصل القرض خلال مدة القرض. وفي تاريخ الاستحقاق، يتم سداد نسبة كبيرة من مبلغ اصل القرض المستحق.

٤-٤-٣: القرض المستهلك: يتم سداد مبلغ اصل القرض تدريجيا على مدار مدة القرض. فيتم سداد مدفوعات القرض على فترات منتظمة، عادة تكون كل شهر او كل ثلاثة اشهر او كل ستة اشهر. وتتالف هذه المدفوعات من الفائدة وجزء من مبلغ اصل القرض. وعند سداد الدفعة الأخيرة من المبلغ ، يكون اصل القرض مستحق السداد صفرا.

٤-٥- الضمان والضمانات الشخصية : هناك دائما مخاطرة ان يعجز المقترض عن سداد مدفوعات الفائدة او انه سيكون غير قادر على سداد مبلغ اصل القرض في نهاية مدة القرض ، لذلك فالغرض من وراء الحصول على ضمان هو حماية المقرض او الدائن من هذه المخاطرة.

إن تأمين او ضمان القرض عبارة عن شكل من اشكال شبكة الأمان ، يزيل بعض المخاطرة المصاحبة للاقراض. فهو يضع المقرض في مكانة افضل مما إذا كان الدين غير مضمون.

[١٢] **برايان كويل** ، التعاملات المالية للبنوك ، مرجع سابق ، ص١٧.

٤-٦- الالتزامات وبيانات الحالة والاقرارات : الالتزام عبارة عن تعهد مكتوب مقدم من قبل المقترض يقر فيه بان يعمل وفقا لشرط محدد للاقراض.ويحتوي كل قرض خاص بالقرض على عدد من الالتزامات. وينبغي ان يقوم كل من البنك والمقترض بالتفاوض بعناية على هذه الالتزامات.

وعلى المقترض ان يقدم بعض بيانات الحالة المعينة الى القرض، وتصبح بيانات الحالة التي يتم ادراجها كتابة ضمن العقد الخاص بالقرض اما اقرارات او شروط قرض.

٤-٨- عملة الاقتراض: في ظل كثرة الشركات المتعدية للحدود الوطنية، هناك حاجة للاقتراض بعملات سواء دولية كاقتراض من سوق العملة الاروبية أو من البنوك الحلية في الدولة التي تتعامل بتلك العملة.

رابعا: الإقراض بواسطة البطاقات الائتمانية (Credit Cards)

تمثل القروض النشاط الرئيسي للبنوك ولامعنى للودائع والأموال التي تجمعها البنوك ما لم توظف بطريقة تولابي حاجات التمويل للمتعاملين الاقتصاديين.

١- مفهوم البطاقات المصرفية :

١-١. نشاة ومفهوم البطاقات المصرفية وتطورها:

ترجع نشاة بطاقات الئتمان (Credit Cards) الى خمسينات القرن الماضي وتحديدا لسنة ١٩٥٢ قام بنك فرانكلين الأمريكي بإصدار اول بطاقة دفع بعدها بنك أمريكا علم ١٩٥٨م، عندما اصدر بنك أمريكا بطاقة باسم " Bank Americrd" في ولاية كاليفورنيا بالألوان الزرقاء والذهبية والبيضاء حيث سمح من خلالها لمجموعة محددة من المستخدمين بسداد قيمة المشتريات عند التجار من دون دفع أي نقدية على ان يقوموا بسداد هذه القيمة للمصرف في تاريخ لاحق.[١]

ويطلق على هذه الطاقات العديد من المسميات ومنها بطاقات الدفع اليلايتيكية وبطاقات الدفع الالكترونية والنقود البلاستيكية غير ان مسمى بطاقات الائتمان هو الأكثر شيوعا. ولقد تعددت التعريفات الخاصة ببطاقات الائتمان ومن هذه التعريفات ان بطاقة الائتمان هي " عقد يتعهد بمقتضاه مصدر البطاقة بفتح اعتماد بمبلغ معين لمصلحة شخص اخر هو حامل البطاقة الذي يستطيع بواسطتها الوفاء بقيمة مشترياته لدى المحلات التجارية التي ترتبط مع مصدر البطاقة بعقد تتعهد فيه بقبولها لهذه البطاقات للوفاء بمشتريات حامليها على ان تتم تسوية المبالغ المستحقة بعد كل مدة محددة".

وتعرف على انها " بطاقة تمنح بناءا على تعاقد خاص بين احدى الهيئات المالية القائمة على تسهيل الائتمان وبين احد الأشخاص. وبموجب هذا التعاقد تقوم هذه الهيئة بفتح اعتماد بمبلغ محدد من المال فاذا أراد حامل البطاقة شراء سلعة او الحصول على خدمة من احد المتاجر المعتمدة لدى تلك الهيئة المصدرة يقوم بتقديم البطاقة اليه حيث تقوم الجهة المصدرة بتسوية العملية ثم تسترد مقابلها من حاملها وفقا لشروط فتح الاعتماد".

وتعرف ايضا على انها عبارة عن بطاقات بلاستيكية ذات احجام متساوية بمواصفات فنية عالمية محددة ومميزة بحيث يصعب تزويرها، ولهذه البطاقات

[١] **محمد عمر الشويرف**،التجارة الالكترونية في ظل النظام العالمي الجديد، زهران للنشر، ص١١٣.

البنوك الية معينة واتفاقيات محددة فيما بينها وبين الشركات العالمية المصدرة لهذه البطاقات. [٢]

يتضح مما سبق أن الفكرة الاساسية التي تقوم عليها بطاقات الائتمان هي فكرة الائتمان والذي يعني اقتصاديا القدرة على الاقراض ذلك لان الجهة المصدرة للبطاقة تعجل الوفاء بالقيمة للتاجر على ان تقوم باستردادها من حامل البطاقة بعد ذلك على دفعات مؤجلة مما يحقق معنى الائتمان وهو تسهيل له قيمته خاصة في الوفاء باثمان المواد الاستهلاكية والخدمات الشخصية.

١-١. اطراف التعامل في بطاقات الإئتمان:

يمكن تقسيم اطراف التعامل في بطاقات الائتمان إلى :

أ- الهيئات الدولية:

وهي الهيئات الدولية المنظمة للعمل ببطاقات الائتمان والتي عن طريقها تتم عمليات المقاصة والتسويات الالكترونية وتحويل الاموال بين بنك العميل حامل البطاقة وبنك القائم بعملية التحصيل، وتقوم هذه الهيئات بالسماح للمؤسسات المالية الكبيرة في جميع انحاء العالم بالتكامل في نظام البطاقات الائتمانية سواء باصدارها للعملاء او بتحصيل ايصلات المبيعات للتجارة واكثر تلك الهيئات انتشارا (هيئة الفيزا – هيئة الماستركارد).

ب- بنك الشخص حامل البطاقة:

وهو البنك الذي له حق اصدار البطاقات البلاستيكية للعملاء،ولا يكون للبنك الحق في ذلك الا بعد حصوله على موافقة من الهيئة الدولية بالتعامل بهذا النظام، وهذه الهيئات لاتعطي الموافقة الا للمؤسسات المالية الكبيرة التي لها القدرة المالية والفنية على استخدام هذا النظام بحيث يكون لكل بنك رقم خاص به يتم من خلاله التعامل مع البنوك الاعضاء والهيئة الدولية.

ج- الشخص حامل البطاقة:

وهو الشخص الذي يحصل على بطاقة بلاستيكية من البنك المصدر لها بغرض استخدامها كوسيلة دفع من اجل الحصول على السلع والخدمات في مختلف ارجاء العالم بدلا من المخاطرة بحمل النقود، ويحصل العميل على هذه البطاقة عن طريق تعاقده مع البنك المصدر لها وذلك من خلال توقيعه على طلب الحصول عليها والذي ينص على شروط استعمال هذه البطاقة، وتوقيع الشخص

[٢٢] **محمد حسين الوادي** ، حسين محمد سمحان ، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة ، الاردن ، ٢٠١١، ص١٤٤.

على هذا العقد يعتبر موافقة منه على اصدار البطاقة وان استعماله لها بالشروط المذكورة بالطلب ولا يقوم البنك باصدار البطاقة الا بعد دراسة طلب العميل جديا وبعد التاكد من وجود الضمانات الكافية سواء اكانت عينة او شخصية والتي تتناسب مع الحد المصرح به للبطاقة.

د- التاجر:

هو الجهة التي تقبل بطاقات الائتمان من حاملها كوسيلة دفع لقيمة السلع والخدمات المقدمة لهم مقابل توفيعهم للتاجر على ايصالات بقيمة التزامهم الناشيء عن شرائهم لتلك السلع والخدمات ولايحق لاي جهة قبول البطاقات من العملاء كوسيلة دفع دون وجود تعاقد مع احد البنوك العاملة في هذا المجال والذي يقوم بتزويد التاجر بالادوات اللازمة للتعامل في هذا النشاط وعلى ان يقوم التاجر بتحصيل قيمة تلك الإيصالات من البنك المتعاقد معه.

هـ- بنك التاجر:

هو البنك الذي يقوم بالتعاقد مع التاجر لتقديم خدمة تحصيل ايصالات المبيعات له مقابل عمولة معينة يتفق عليها الطرفان، ويقوم التاجر بالتوقيع على العقد والذي بناءا عليه يوافق التاجر على الاشتراك في نظام الدفع بالبطاقات الائتمانية وذلك وفقا للشروط والاوضاع التي يحددها البنك.[٣]

١-٣. المواصفات العالمية للبطاقة المصرفية:

- طول البطاقة ٨ سم وعرضها ٥سم.
- تتكون من ٨ رقاقات مضغوطة.
- الوجه الامامي للبطاقة يحتوي على:

١. شعار الشركة العالمية: ويتكون عادة من علم الشركة بالإضافة الى علامة مائية مميزة مع اسم المنظمة التي تتبع لها البطاقة.

٢. اسم وشعار البنك المصدر.

٣. رقم البطاقة: وعادة ما يتكون من ستة عشر رقما، جزء منها يدل على البنك المصدر وجزء اخر يدل على رقم البطاقة المميز ويكون الرقم مطبوعا بشكل نافر () ثلاث الابعاد.

٤. اسم حامل البطاقة.

[٣] **محمد عمر الشويرف**،التجارة الالكترونية في ظل النظام العالمي الجديد، زهران للنشر ،ص ١١٦.

٥. تاريخ انتهاء البطاقة.

- الوجه الخلفي للبطاقة يحتوي على:

١. الشريط الممغنط: وهو شريط مغناطيسي اسود يحتوي على جميع البيانات الخاصة بحامل البطاقة والسقف المحدد له.

٢. شريط ابيض مخصص لتوقيع حامل البطاقة عليه ايضا رقم البطاقة مطبوعا بشكل عادي.

٣. شعار خاص بالمنظمة العالمية يدل على قبول الصراف الالي للسحب بواسطة البطاقة إذا حمل نفس العلامة (LOGO).

٢- أنواع البطاقات المصرفية:

تنقسم البطاقات المصرفية إلى قسمين، البطاقات غير الائتمانية التي لها ميزة التقسيط، والبطاقات الائتمانية او البطاقات الدائنة التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان (قرض).[٤]

٢-١. البطاقات غير الائتمانية (الخدمية):

وهي بطاقات تنطوي على تقديم خدمة من البنك مصدر البطاقة الى عميله وعادة ما تكون هذه البطاقات مجانية فلا يدفع العميل عمولة اصدار على السحب النقدي. وتنقسم الى قسمين هما:

أ. بطاقة الصراف الالي ATM: (Automated teller machine)

وهذه البطاقة تصدر عن البنك نفسه أو بالاتفاق مع مؤسسة منسقة، وتمكن حاملها من السحب النقدي وفي حدود رصيده الدائن في البنك فقط من الصرفات الالية التابعة لنفس البنك أو من الصرفات الالية التابعة للبنوك الوطنية الأخرى المشتركة في شبكة السحب نفسها.

يقوم الزبون بإدخال البطاقة في المكان المخصص في جهاز الصراف الالي ثم يدخل رقمه السري فتظهر الخدمات التي يمكنه الحصول عليها وهي:

[٤] **مصطفى يوسف كافي** ، النقود والبنوك الالكترونية ،دار مؤسسة رسلان للنشر والطباعة والتوزيع ، دمشق، ٢٠١١، ص٢٩.

السحب النقدي، الايداع والتحويل النقدي، الاستفسار عن الرصيد الحساب طلب كشف حساب مختصر، وخادمات اخرى متجددة.

فيختار العميل الخدمة التي يريدها ويحدد ما يريد ثم يضغط على مفتاح القبول فيحصل على الخدمة التي طلبها.

ب. بطاقة الخصم الفوري (Debit Card):

وهي بطاقة يصدرها البنك لعميله بالتعاون مع احدى المنظمات العالمية مثل الفيزا او الماستر، وتمكن العميل من الحصول على الخدمات السحب النقدي ودفع اثمان المشتريات من السلع والخدمات للمحلات التي تقبل البطاقة وفي حدود رصيد العميل الدائن لدى البنك مصدر البطاقة، ومن أشهر هذه البطاقات بطاقة فيزا الكترونيك (Visa Electron) ومايسترو (Maestro)، يقوم العميل بنفس الخطوات التي سبق ذكرها في شرح بطاقة ATM وذلك في حال رغبته السحب نقدا. اما في حالة رغبته دفع اثمان مشترياته فيقوم بالذهاب الى المحلات التي تقبل البطاقة ويقوم بإظهارها الى المحاسب الذي يقوم بدوره بتمرير البطاقة على جهاز خاص متصل بالبنك التاجر وبالمنظمة العالمية وبالبنك المصدر وفي حالة توفر رصيد كافي للعميل تخصم فورا من حساب العميل في البنك المصدر للبطاقة دون خصم أي عمولة عليه اما التاجر البائع فيدفع عمولة للبنك التاجر. ص١٤٨.

٢-٢. البطاقات الائتمانية (Credit Cards):

وهي بطاقات تنطوي على منح ائتمان من البنك المصدر للبطاقة لحامل البطاقة، فقد يكون هذا الائتمان شهريا او دوريا لمدة أكثر من شهر، حيث يستطيع حامل البطاقة الائتمانية ان يسحب نقدا او ان يدفع اثمان مشترياته من السلع والخدمات بحدود سقف البطاقة التي منحه إياها البنك المصدر وبغض النظر عن رصيد حسابه سواء كان مدينا او دائنا او صفرا. ومن أنواعها نجد:

أ. بطاقة الاعتماد الخصم الشهري (Charge Card):

في هذا النوع من البطاقات يمكن البنك المصدر حامل البطاقة من سحب النقدي او دفع اثمان المشتريات بغض النظر عن رصيد حسابه وبما لا يتجاوز سقف

البطاقة الممنوح له شريطة ان يقوم حامل البطاقة بتسديد كامل ما استغله من سقف البطاقة في نهاية الشهر الذي استخدم فيه البطاقة وبحيث لا تتجاوز فترة الائتمان المجاني باي حال من الأحوال خمسة واربعون يوما، وإلا فانه يتم احتساب فوائد تأخير إذا تأخر عن الموعد المحدد للتسديد.

ب. بطاقة الائتمان (Credit Card):

هذا النوع من البطاقات يسمح لحاملها بتسديد قيمة ما استغله من سقف البطاقة على فترة زمنية متفق عليها سلفا تتجاوز الشهرين أو الستة تشهر بحيث يدفع ما استغله دفعة واحدة أو بموجب أقساط شهرية مقابل دفع فوائد على المبالغ التي استعملها عن المدة المتفق عليها. ومن أنواعها نجد:

- **البطاقة المحلية (Local Card):** وهي البطاقة التي تستخدم داخل بلد البنك المصدر فقط وتقبل من المحلات التجارية و الصرافات الالية في نفس البلد فقط.
- **البطاقة الفضية او العادية (Classic Card):** وهي بطاقة يمكن استخدامها محليا ودوليا، وتختلف عن البطاقة المحلية في انه يمكن استخدامها عالميا بالإضافة الى ان الحد الأدنى الذي تصدر به يكون اعلى من الحد الأدنى للبطاقة المحلية.
- **البطاقة الذهبية (Gold Card):** وهي بطاقة عالمية يمكن استخدامها محليا وعالميا ولكن الحد الأدنى الذي تصدر به يكون اعلى من الحد الأدنى للبطاقة العادية. ص ١٤٩.

٣- مزايا وعيول بطاقات الائتمان:

٣-١. مزايا بطاقات الائتمان تتميز بطاقات الائتمان بمجموعة من المزايا التي تقدمها لصاحبها، ومنها:

بالنسبة للمتعامل مع البنك :

- سهولة دفع قيمة المشتريات المترتبة على صاحب البطاقة؛ ممّا يؤدي إلى تقليل الفرصة أمام ضياع أو سرقة المال.
- إمكانية سحب المال من الآلات المصرفيّة الإلكترونيّة.
- حصول صاحب البطاقة على العديد من الامتيازات، مثل الاستفادة من الخصومات على المنتجات في المحلات التجاريّة.

- تلبية رغبات صاحب البطاقة المتنوعة، والتعامل مع العملات المختلفة دون الحاجة لحمل أكثر من نوع من العُملات.
- تعتبر من الطرق الجديدة في تسوية المدفوعات الدولية يضاف الى ذلك الائتمان المجاني الذي يحصل عليه حامل البطاقة من البنك مصدر البطاقة.

بالنسبة للبنك:

- نعتبر مربحة جدا
- اقل مخاطر من الائتمان في بعض الاحيان
- تساعد البطاقة على احتفاظ البنك بزبائنه الحاليين واستقطابه زبائن جدد.

بالنسبة للتجار:

- اندماج التاجر وقبوله البطاقة يجعل زبائن البنك من زبائنه.
- يزيد من ارباحه من خلال حمالات الاشهار والامتيازات التي يمنحها البنك. مما يغطي العملات التي يمنحها للبك.

٣-٢. عيوب بطاقات الائتمان

تُعتبر بطاقات الائتمان سلاحاً ذا حدّين؛ أي أنّه بالرغم من الفوائد والمزايا التي تمنحها للعميل إلّا أنّ هناك بعض السلبيّات، ومنها:

- إساءة تعامل صاحب البطاقة مع رصيدها الماليّ؛ من خلال صرف مبلغ ماليّ أكبر من القيمة الماليّة المُحددة ضمن البطاقة في عمليات شراء المنتجات غير الضروريّة والتي لا تتناسب مع الدخل الشخصيّ وحجم الرصيد؛ ممّا يؤدي إلى تراكم الديون الماليّة على صاحب البطاقة، وفي حال تأخر عن سدادها تُفرض عليه غرامة ماليّة.
- زيادة نسبة الفوائد المترتبة على القروض الخاصة بالبطاقة.
- يلتزم صاحب البطاقة بتسديد قيمة المشتريات المرتبطة بالبطاقة؛ حتى لو ضاعت أو سُرِقت منه.
- إنّ الشراء بالاعتماد على البطاقة يقيد صاحبها بالمنتجات الموجودة داخل المتاجر التي تتعامل معها، ممّا يؤدي إلى منع صاحب البطاقة من متابعة جودة ومواصفات السلع.

- ظهور النزاعات بين صاحب البطاقة والمصرف المسؤول عن إصدارها؛ بسبب عدم اهتمام صاحب البطاقة بتسديد المبالغ الماليّة المستحقة والمترتّبة عليه. [٥]

٣-٣. العوامل المؤثرة في انشار البطاقات المصرفية:

من العوامل المؤشرة في انشار البطاقات المصرفية، حجم القطاع المصرفي وتعامل المتعاملين والمجتمع معه، بما يعبر عنه بالوعي المصرفي لدى المجتمع الناجم على مستوى ثقافي وعلمي مهم. وما يعزز انشار استخدام بطاقات الائتمان هو توفر مجموعة من العوامل نذكر منها:

١. اجراءات اصدار البطاقة: فكلما كانت هذه الاجراءات بسيطة ومفهومة كلما زاد عدد العملاء الراغبين بالحصول على البطاقة.

٢. انتشار اماكن قبول البطاقات المصرفية: فكلما كانت هذه الاماكن منتشرة وموزعة بشكل جيد في جميع انحاء البلاد يزيد الطلب على البطاقة ويمكن لحامل البطاقة ان يستغني على النقود.

٣. تكلفة البطاقة: فكلما انخفضت تكلفة الحصول على البطاقة وتكلفة استخدامها كلما زاد عدد الراغبين في الحصول على البطاقة.

٤.سهولة استخدام البطاقة: استعمال البطاقة بسهولة وسرعة ودون احراج يزيد من رغبة استخدامها لدى العملاء.

٥- كفاءة الاساليب التسويقية المتبعة لترويج البطاقات المصرفية من قبل البنوك المصدرة.

٦- تلائم القوانين والتشريعات مع طبيعة وثقافة المجتمع، فيما يخص طريقة التعاقد واحتساب التكاليف.

[٥] https://mawdoo3.com/أنواع_بطاقات_الائتمان.

خامسا: عملية خلق النقود (مضاعفة النقد) (Money Greation):

إن قيام البنوك التجارية بقبول الودائع ومنح القروض ساعدها على ان تكون جهة ثانية مع البنك المركزي في تاثيرها على كمية النقود الموجودة في الاقتصاد بواسطة مضاعفتها لنقود الودائع.

١- خلق الودائع المصرفية وإعدامها:

١-١. خلق الودائع المصرفية (Creation of demand deposits).

نقتصر في تحليلنا على الودائع تحت الطلب لغرض تبسيط الشرح، ويمكن توسيع الفهم بإضافة ودائع لاجل وودائع الادخارية.

أ- الحالة الأولى ودائع مقابل نقود حاضرة، وهي الحالة التي تصدر فيها البنوك التجارية الودائع وذلك مقابل زيادة النقود الحاضرة (السائلة) في خزائن البنوك.

ونستخدم لفظ (النقود الحاضرة " Cash") وذلك لكي يشمل كل من النقود الحاضرة في خزينة البنوك والودائع المستحقة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي.

والبنوك التجارية تستطيع ان تستخدم الفائض المتدفق من العملة والنقود الورقية من التداول لزيادة مقدار النقود الحاضرة في خزائنها. كما انهم يستطيعون ارسالها الى البنك المركزي لزيادة ودائعهم.

بالإضافة الى ان البنوك التجارية تستطيع ارسال النقود الحاضرة من خزائنها لزيادة ودائعهم لدى البنك المركزي. كما انهم يستطيعون تحرير الشيكات على ودائعهم لدى البنك المركزي للحصول على العملة والنقود الورقية وذلك لحفظها في خزائنهم. فمقدار النقود الحاضرة بهذا المعنى في جهاز البنوك التجارية انما تعادل كل النقود التي يصدرها البنك المركزي، ناقصا النقود الموجودة في التداول خارج الجهاز المصرفي.

وعليه فان زيادة مقدار الحاضرة التي تتدفق داخل جهاز البنوك التجارية يمكن ان تنتج من اصدار نقود جديدة بواسطة البنك المركزي او نتيجة استقطاب مقدار من العملة والنقود الورقية خارج النظام المصرفي.

ب- الودائع مقابل ديون مستحقة ، ان الجزء الغالب من الودائع انما تقوم البنوك التجارية بخلقه وذلك للحصول على الأصول الأخرى في شكل ديون مستحقة على الغير.

ولنفرض ان البنوك قد زادت من قروضها للعملاء بمقدار ١٠مليون دينار مقابل خلق ودائع لهؤلاء العملاء بنفس القيمة فان اثر ذلك على ميزانية البنك يكون كالاتي:

الأصول	الخصوم
قروض .....+ ١٠ مليون دينار	ودائع تحت الطلب+ ١٠مليون دينار

فعن طريق شراء مستحقات من الديون فان البنك استطاع ان يخلق ١٠مليون دينار التي لم تكن موجودة من قبل. وفي الواقع فان البنك قد بادل القروض لعملائه بودائع تحت الطلب وذلك لفائدة كل من الطرفين. فالبنك قد منح قروضا، (التي هي ليست في حد ذاتها سيولة حاضرة) ، ولكنها تغل دخلا في صورة فائدة او خصم. اما المقترضون فقد حصلوا على ديون مستحقة في صورة ودائع والتي لاتدر أي دخل ولكن لها ميزة انها تتمتع بالقبول العام في سداد قيمة الأنواع المختلفة من السلع والخدمات.

وهناك نقطتان يجب التأكيد عليهما حتى نستطيع ان نفهم اعمال البنوك التجارية:

- اغلب الودائع تحت الطلب انما هي ودائع مشتقة، أي ودائع تم خلقها عن طريق شراء البنك لمستحقات من الديون قبل الاخرين.
- ان الودائع تحت الطلب التي تخلق للدفع في مقابل الحصول على هذه الأصول انما هي إضافة صافية لمقدار النقود المعروضة.

١-٢. إعدام الودائع تحت الطلب (Destruction of Demand Deposits):

الودائع تحت الطلب يمكن اعدامها (أي الغاؤها) وذلك عن طريق خطوات عكس الخطوات التي تؤدي الى خلق هذه الودائع. فالودائع يتم الغاؤها وذلك عندما يقوم النظام المصرفي بتخفيض اصوله التي في صورة نقود حاضرة، او قروض او سندات.

انخفاض النقود الحاضرة لدى البنوك، فقد يعاني النظام المصرفي ككل من تسرب في مقدار الأصول التي في صورة نقود حاضرة وذلك اما عن طريق سحب العملة او النقود الورقية وذلك بغرض تداولها خارج البنك او نتيجة نقص صافي في مقدار النقود التي يصدرها البنك المركزي. وفي كلا الحالتين فان هؤلاء الذين يقومون بسحب النقود الحاضرة سوف يقدمون على ذلك عن طريق تخفيض ودائعهم لدى البنوك.

فاذا فرضنا ان الأصول التي في صورة نقود حاضرة قد نقصت بمقدار ٥٠٠ مليون دينار فان البنوك التجارية سوف تتأثر على النحو التالي:

الأصول	الخصوم

نقود حاضرة ..– ٥٠٠ مليون دينار	ودائع تحت الطلب – ٥٠٠ مليون دينار

فنتيجة لانخفاض ما لدى البنك من نقود حاضرة بمقدار ٥٠٠ مليون دينار فإن البنك قد أعدم أو خفض خصوما من الودائع تحت الطلب بنفس القيمة.

ملاحظة هامة: ان تسرب مقدار النقود الحاضرة من البنوك التجارية قد يكون له اثار هامة ذلك لأنها قد تؤدي إلى اجبار البنوك على تخفيض مقدار النقود وذلك عن طريق بيع أصول أخرى.[1]

النقص الصافي في مقدار أصول البنوك التي هي في صورة ديون مستحقة، ان معظم التخفيض في حجم الودائع انما يرجع الى انخفاض في صافي الأصول في شكل ديون مستحقة. فلو فرضنا ان البنوك خفضت مقدار قروضها للغير بمقدار ٥ مليون دينار ن فالمدينين عادة ما يلجئوا الى دفع مقدار هذه الديون عن طريق السحب على ودائعهم في حساباتهم لدى البنوك، وبالتالي فان خصوم البنك سوف تنخفض بالتالي. وأثر ذلك على ميزانية البنوك التجارية كالاتي:

الأصول	الخصوم
القروض ...– ٥ مليون دينار	الودائع تحت الطلب – ٥ مليون دينار

ففي خطوات تخفيض البنك لمقدار القروض فان البنك قد أعدم ٥ مليون دينار من النقود في صورة ودائع تحت الطلب.

ولا شك ان هذا يعتبر تخفيضا صافيا في مقدار المعروض من النقود، فلا يوجد هناك زيادة في مقدار العملة او النقود الورقية المتداولة تلغي أثر هذا الانخفاض.

وفي الحقيقة فان هؤلاء الذين يقومون بسداد هذا القدر من الديون الى البنوك انما يحققون ذلك عن طريق التنازل عن قدر مساوي في قيمة من خصوم البنك من الودائع. ص ٢٥٧.

٢- خلق الودائع البنوك مفردة ومجتمعة:

٢-١. حالة الاحتياطي النقدي الكامل:

[1] **سامي خليل** ، النقود والبنوك ، الكتاب الاول ،الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ص٢٥٦.

لنفترض ان جميع البنوك التجارية قد ادمجت في بنك واحد او كان هناك بنك تجاري واحد فقط، ونفترض أيضا ان نسبة الاحتياطي النقدي التي اعتاد ان يحتفظ بها هذا البنك الوحيد مقابل الودائع التي يلتزم بها كانت ١٠٠%. هذا يعني ان البنك يحتفظ باحتياطي نقدي كامل وبذلك تنحصر وظيفته في مجرد الاحتفاظ بالأموال التي تودع لديه على ذمة أصحابها نظير اتعاب يتقاضاها. مقابل ادارته لهذه الودائع والمحافظة عليها.

ولنفترض ان أحد الافراد أودع لدى البنك وديعة جديدة مقدارها ١٠٠٠دينار.

من الممكن تصور التغير الذي طرأ على ميزانية هذا البنك الوحيد الذي يقوم مقام البنوك مجتمعة نتيجة حصوله على هذه الوديعة في الاتي:

بيان رقم (١)

التغير الذي طرأ على ميزانية البنك الوحيد

أصول	خصوم
+١٠٠٠دينار بالخزينة	+١٠٠٠ وديعة

لقد ظهرت ١٠٠٠ دينار التي حصل عليها البنك في كل من جاني الاصول والخصوم : وهذا واضح لانه بينما زادت موجوداته بهذا المبلغ زادت التزاماته ايضا بنفس المبلغ.

ان مجرد حصول البنك عللا هذه الوديعة لا يعدو ان يكون عملية نقل هذا المبلغ من التداول الى خزينة البنك. وطالما يظل هذا البنك لايقرض أي جزء من الوديعة أي يحتفظ باحتياطي نقدي كامل ١٠٠% مقابل الودائع التي يلتزم بها، فلا تتصور ان هناك مجالا لتوسع مضاعف او انكماش مضاعف في حجم الودائع التي يلتزم بها البنك كنتيجة لزيادة او نقص في حجم الاحتياطي النقدي او النقود التي تودع لدى هذا البنك.

نخلص من دراسة هذه الحالة انه اذا احتفظت البنوك باحتياطي نقدي كامل ١٠٠% فلا يكون لديها اية مقدرة على خلق ودائع جديدة.[٢]

٢-٢. حالة الاحتياطي النقدي الجزئي – بنك منفرد :

[٢] **صبحي تادرس قريصة**، النقود والبنوك ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٨٤، ص٨١.

ان الواقع يشير الى ان البنوك التجارية لا تحتفظ باحتياطي نقدي كامل بل تحتفظ باحتياطي نقدي جزئي. وهنا نتصور نموذجا يقوم على افتراضات مبسطة نستنتج منه كيف تستطيع البنوك التجارية في ظل احتفاظها باحتياطي نقدي جزئي ان تمنح ائتمان وتخلق ودائع جديدة على اساس الزيادة في ارصدتها النقدية الناتجة عما يرد اليها من ودائع.

فدعنا نفترض الاتي :

أ- الابقاء على افتراض الحالة الاولى بوجود بنك تجاري واحد في الدولة يقوم مقام البنوك مجتمعة.

ب- اسقاط افتراض الاحتياطي النقدي الكامل لعدم واقعيته ونفترض بدلا منه ان القانون المصرفي في هذا البلد اصبح ينص على انه يكفي ان يحتفظ هذا البنك الوحيد باحتياطي نقدي جزئي ولنفترض ان هذه النسبة القانونية للاحتياطي النقدي ٢٠% ، أي عليه ان يحتفظ قانونا ٢٠% من كل زيادة في موارده الناتجة من الإيداع لديه.

ج- جميع الذين تؤول اليهم المبالغ التي يقرضها هذا البنك سوف يودعونها في النهاية في حساباتهم المصرفية لديه. أي نفترض انه لا يترتب « تسرب نهائي» من ارصدته النقدية الى التداول كنتيجة لما يقدمه من قروض وسلفيات. ومؤدى هذا ان كل قرض يمنحه هذا البنك لعملائه سوف يترتب عليه – في نهاية التحليل- زيادة في ودائعه تعادل قيمة هذا القرض.

د- يستطيع هذا البنك ان يقرض او يوظف دائما كل الارصدة التي تفيض لديه عما يلزم للمحافظة على النسبة القانونية للاحتياطي النقدي.

وفي ظل الافتراضات السابقة ، نفترض ان هذا البنك حصل على مقدار ١٠٠٠ دينار مما خلق لديه فائض من الارصدة النقدية السائلة بهذا المبلغ ، وهذا يخلق لديه دافعا اقتصاديا الى زيادة حجم قروضه واستثماراته بغرض تحقيق كسب مادي. نقول انه اصبحت لدى هذا البنك مصلحة قوية في زيادة اصوله الى الحد الذي تصبح عنده نسبة ما يجب ان يحتفظ به من ارصدة نقدية سائلة الى ودائعه متعادلة مع النسبة القانونية أي الـ ٢٠% .

في ظل هذه الافتراضات يمكن القول ان هذا البنك الوحيد في الدولة يستطيع ان يضيف الى اصوله اصولا جديدة قيمتها ٤٠٠٠ دينار ، أي انه يستطيع ان يخلق ودائع جديدة قيمتها ٤٠٠٠دينار ، ويمكن ان نطلق عليها صفة الودائع

المشتقة (Darivative Depostis) تميزا لها عن الوديعة الاولية (Primary deposit) التي زادت من ارصدته النقدية السائلة بمقدار ١٠٠٠ دينار.

ومن الممكن أن نتصور التغير الذي طرأ على ميزانية هذا البنك الوحيد فيما يلي:

الجدول رقم (٢-١)

التغير في ميزانية البنك الوحيد

(وديعة اولية = ١٠٠٠ دينار ، النسبة القانونية للاحتياطي النقدي = ٢٠%)

الاصول	الخصوم
دينار	دينار
+ ١٠٠٠ نقد سائل بالخزينة	+ ١٠٠٠ وديعة اولية
+ ٤٠٠٠ قروض وسلفيات	+ ٤٠٠٠ ودائع مشتقة
+٥٠٠٠	+ ٥٠٠٠

وطبقا لافتراضنا ان كل مبلغ يقرضه البنك سوف يودع لديه بالكامل في نهاية العملية نتوقع ان الذي سحب مقدار القرض لصالحه سوف يودع هذا المبلغ في حسابه لدى هذا البنك الوحيد في الدولة ، وبالتالي تزيد الوديعة ويقرض الباقي، وهكذا نفترض ان هذا القرض الجديد سوف يعود الى البنك اما في شكل ايداع جديد او اضافة لحساب عميل ثالث، وهكذا تستمر عمليات الاقراض ثم الايداع حتى تصبح الزيادة الاجمالية في الودائع هذا البنك ٥٠٠٠ دينار (٤٠٠٠ دينار ودائع جديدة مشتقة + ١٠٠٠ وديعة اولية).

٢-٣. خلق النقود البنوك مجتمعة:

نفترض وجود عدد كبير من البنوك التجارية وان واحدا من هذه البنوك قد حصل على وديعة مقدارها ١٠٠٠ دينار، في ظل التزامه بالاحتفاظ بنسبة احتياطي نقدي قانوني قدره ٢٠% ، حيث يقوم البنك بدوره بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني واقراض الجزء الاخر من الوديعة الجديدة، وهكذا.....

ويمكن تلخيص آلية عملية خلق النقود:

أ- ان عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة.

ب- التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي.

ج- تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل الى حد الاقراض الكامل (مع افتراض ان هناك طلب للقروض يكفي ما تقدمه البنوك من قروض).

د- يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الاخرين بشكات مسحوبة على حساباتهم الجارية، ولايحتفظون باي ارصدة خارج البنوك.

والجدول التالي يوضح تداول القروض في القطاع البنكي مجتمعة.

الجدول رقم (٢-٢) القروض في القطاع البنكي مجتمعة.

البنك	إجمالي الودائع	اجمالي القروض	قيمة الاحتياطي القانوني	نسبة الاحتياطي القانوني
البنك أ	1000	800	200	%20
البنك	800	640	160	%20
البنك	640	512	128	%20
البنك	512	409.60	102.40	%20
البنك	409.00	327.68	81.92	%20
البنك	327.68	262.72	65.54	%20
البنك	262.14	209.72	52.42	%20
البنك	209.72	167.77	41.95	%20
البنك	167.77	134.22	33.55	%20
البنك	134.22	107.37	26.85	%20
مجموع البنوك العشرة الأولى	4463.13	3570.50	892.63	%20
–	–	–	–	–
باقي الدورة البنكية	536.87	429.50	107.37	
المجموع الكلي	5000.00	4000.00	1000.00	

REF-DR. N.K. SHARMA TEXT BOOK OF BANKING AND FINANC SUNRISE PUBLISHERS & DISTRIBUTORS First Published - 2009.pp156.

ويمكن كتابة الجدول على شكل صيغة رياضية على شكل متتالية هندسية والتي يساوي مجموعها:

$$S = D \times \frac{1 - R^N}{1 - R}$$

حيث :

S: الحجم الإجمالي للودائع.

D: الحد الأول للمتتالية وهو مبلغ الوديعة الأولية.

R: أساس المتتالية الهندسية (1-t).

ومنه نجد:

$$S = D \times \frac{1-(1-t)^N}{1-(1-t)}$$

وتؤول القيمة $(1-t)^N$ الى الصفر عندما تؤول N الى ∞.

ومنه يصبح المجموع كمايلي :

$$S = D \times \frac{1}{t}$$

ان انه :

الحجم الإجمالي للودائع = مبلغ الوديعة الأولية × $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$.

حيث انه:

١- مضاعف الائتمان = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$.

٢- قيمة اجمالي الودائع = الوديعة الأولية × مضاعف الائتمان.

٣- اجمالي قيمة الاحتياطي القانوني = الوديعة الأولية.

والشكل التالي يوضح مساهمة البنوك في خلق وزيادة حجم الكتلة النقدية في التعامل .

الشكل رقم ٢-١ : اثر البنوك في خلق النقود في القطاع النقدي.

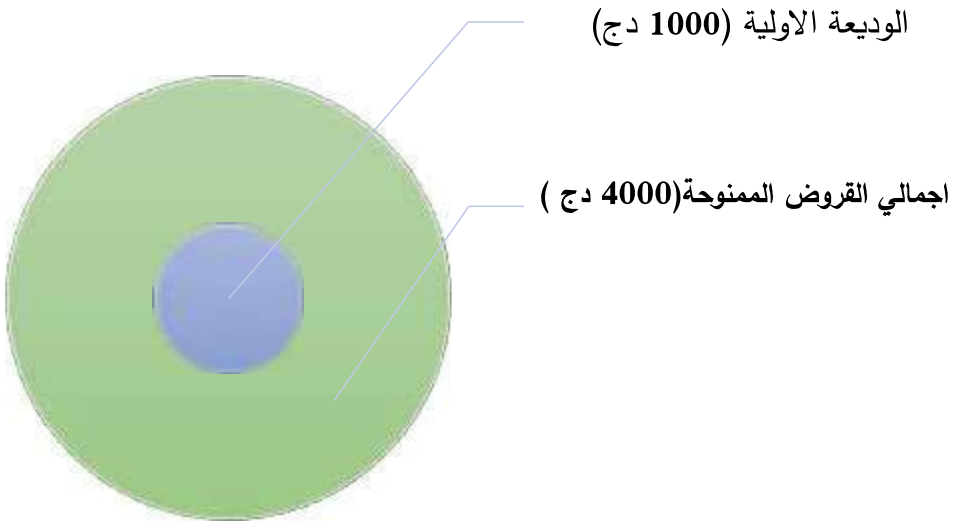

المصدر : من اعداد الباحث

٣- اثر التسربات النقدية على عملية خلق النقود:

هناك تسربات نقدية من شانها تقليل قدرة البنوك على خلق الودائع أو النقود الائتمانية ومن اهم هذه الأسباب نجد:

- تسرب العملة المتداولة بغرض مواجهة المدفوعات الجارية اليومية خاصة في الاقتصاديات الضعيفة من ناحية التعاملات المالية الالكترونية.
- اتساع رقعة التعاملات الغير الرسمية خاصة في السوق الموازي.
- ظاهرة الاكتناز.
- ضعف قدرة البنوك في استيعاب واستقطاب الودائع الأولية.
- كثر ت التزامات البنوك اتجاه مستلزمات السيولة وضوابط البنك المركزي.

تؤدي مثل هذه التسربات الى تقليص حجم مضاعف الائتمان ، وبالتالي انخفاض الحد الأقصى للتوسع في الإقراض ، مما يحد من عملية خلق النقود.

ومنه يصبح مضاعف الائتمان كالاتي :

$$\text{مضاعف الائتمان} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني + نسبة التسرب النقدي}}.$$

إظافة إلى التسرب النقدي و تاثيره على حجم خلق الائتمان وانشاء الوديعة هناك عوامل اخرى نوجوزها في مايلي:

- مجموع النقد المتداول أي حجم الكتلة النقدية التي يصدرها المصرف المركزي لتسهيل عملية التبادل وتعد اساسا هاما لخلق النقود.
- حجم الوديعة الاولية.
- مستوى الوعي المصرفي أي العادات المصرفية.
- درجة الثقة في الجهاز المصرفي.
- نسبة الاحتياطي القانوني وتكون العلاقة بينهم عكسية.
- نسبة التسرب النقدي وتكون العلاقة بينهم عكسية.
- الانفاق الاستهلاكي والعلاقة عكسية بتأثيرها على الادخار.

أسئلة للمحور الثاني:

أجب على الأسئلة التالية:

١. ماهي اقسام وظائف البنك التجاري؟

٢. كيف يساهم الهيكل التنظيمي لبنك في أداء وظائفه؟

٣. ماهي فائدة الحسابات البنكية للبنك والزبون؟

٤. ماهي اهم أنواع الودائع المصرفية؟

٥. عدد مكونات القرض المصرفي؟

٦. كيف يمكن الاستفادة من البطاقات الائتمانية؟

٧. اشرح الية مضاعفة النقود؟

المحور الثالث:

علاقة البنك التجاري

بالبنك المركزي

الأهداف التعلمية للمحور الثالث:

يهدف هذا الحور إلى اطلاع الطالب على:

- نشأة البنوك المركزية.
- هيكل ومكونات ميزانية البنك المركزي.
- أهم وظائف البنك المركزي الأساسية.
- مفهوم استقلالية البنك المركزي.

المحور الثالث : البنك المركزي وعلاقته بالنوك التجارية :

أولا: نشأة ومفهوم البنوك المركزية:

تحتل البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم مكانة هامة بين مختلف المؤسسات الحكومية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها و سياساتها المختلفة ، و يرجع ذلك الدور الذي تأمل الحكومات إن تؤديه هذه البنوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة من خلال إدارتها للسياسة النقدية ، و مراقبة أعمال الائتمان بصفة. ومن اجل هذا تخص الدول تلك البنوك عادة بصلاحيات معينة تميزها عن سائر البنوك التجارية و المتمثلة في السيادة و الاستقلال .كما تفوضها في استخدام أدوات و قرارات سيادية مختلفة لتمكنها من أداء الوظائف و المهام الموكلة إليها و تحقيق الأهداف المرجوة منها بأكبر كفاية ممكنة .

وهكذا تبلورت على مدار الزمن مجموعة واضحة المعالم من القواعد و الأصول المتعلقة بوظائف هذه البنوك و خصائصها، سواء تعلق ذلك بالمسائل الفنية المرتبطة بإدارة البنك المركزي ذاته أم بعلاقة البنك المركزي بالدولة أو بالمؤسسات الائتمانية المتعددة التي يتألف منها السوق الائتماني.

وعليه سنتناول في هذا المبحث دراسة، نشأة و مفهوم البنوك المركزية و وظائفها، إضافة إلى ماهية استقلالية البنوك المركزية باعتبارها أحد أهم المميزات الحديثة للبنوك المركزية.

١- نشأة البنوك المركزية:

يبين تاريخ البنوك المركزية أن الغاية من تأسيس البنك المركزي كانت تختلف باختلاف البلدان وظروفها، فقد كان هدف تامين التمويل لخزانة الملك سبب وراء تأسيس أول بنكين مركزيين في العالم.

فقد أسست السويد أول بنك مركزي في التاريخ Rijsbank سنة١٦٦٨ ، بهدف تامين تمويل لدولة مقابل امتياز الإصدار النقد، وللسبب نفسه أسست بريطانيا ثاني بنك مركزي سنة ١٦٩٤، وهو شركة خاصة أنشئت بمرسوم ملكي لأجل تمويل خزانة الملك ، المتعطشة للمال خلال حربه مع لويس الرابع عشر ، وقد منح البنك الجديد بالمقابل حق إصدار النقد.[١]

إلا أن القنصل الأول نابليون بونابرت، أسس بنك فرنسا المركزي في كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ من اجل مواجهة الركود الذي ساد فرنسا خلال السنوات الثورية .

وقد وجدت دول أخرى، أن تأسيس بنك مركزي هو الطريق لمواجهة أزمات الثقة بالأوراق النقدية التي كانت تتكرر من حين إلى آخر .

---

[١] **غسان العياش** ، المصرف المركزي و الدولة في التشريع العربي و الدولي ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٨، صفحة ٢٥،٢٦،٢٧،٢٨

فقد أسست هولندا De Nederlandshe Bank سنة ١٨١٤، لمواجهة انعدام ثقة الجمهور بعملتها الورقية ،و أيضا لتمكين الأفراد و المؤسسات من الحصول على القروض .

كما أنشأت النمسا مؤسسة الإصدار سنة ١٨١٦، بقصد إعادة ترتيب نظام الدفع الذي أصيب بإضرار جسيمة بسبب تعاظم حجم الأوراق النقدية ، وانهيار قيمتها اثر الحروب النابليونية.

وفيما أنشئ ينك بلجيكا الوطني سنة ١٨٥٠،لمواجهة الصعوبات المالية التي نجمت عن أزمة ١٨٤٨ الاقتصادية ، فان ينك اليابان الذي أسس سنة ١٨٨٢ ، متأثرا إلى حد بعيد بنظام البنك الوطني البلجيكي، كان إنشاؤه بهدف معالجة هموم أخرى .

فقد كان وزير مالية اليابان البارز Masayoshi Matsukata، يهدف من وراء إنشاء البنك إلى مواجهة التضخم المفرط الناجم عن العجز الكبير في الموازنة، وعن الفوضى الشاملة في إصدار النقد،حيث كان النقد يصدر عن ١٥٠ " ينكا وطنيا " دون ضوابط أو رقابة،فرأى Matsukata إن إنشاء ينك مركزي ، يحصر بيده امتياز إصدار النقد ، هو خطوة رئيسية على طريق الإصلاح المالي و النقدي .

ومع تقدم و انتصار الفكر قومي في أوروبا في القرن التاسع عشر ، كان إنشاء مؤسسة المركزية للإصدار يهدف إلى توحيد النقد استكمالا لتوحيد الأمة ، مما جعل توحيد الإصدار مهمة صعبة التحقيق في بعض الأحيان نتيجة العقبات التي وضعتها الأقاليم في وجه تأسيس البنك المركزي .

بعد سنوات قليلة من توحيدها ، كانت ايطاليا تعيش في حالة من عدم الاستقرار البنكي ، بسبب تعدد مؤسسات الإصدار، فجاء قانون ٣٠نيسان (ابريل) ١٨٧٤ ليحصر حق إصدار النقد بست مؤسسات بنكية كخطوة أولى على طريق توحيد الإصدار.

وأسست ألمانيا الموحدة reichsbank في آذار (مارس) ١٨٧٥ ، بهدف الحد من الفوضى النقدية ومن تعدد العملات التي كانت تصدر عن ٣٣ بنكا zettelbanken في عشرين مقاطعة ، وقد وضع البنك منذ إنشائه تحت الرقابة المباشرة للدولة.

وأقر الدستور الأمريكي سنة ١٧٨٧ مبدأ وحدة النقد البلاد وأناط بالكونغرس مهمة الإصدار النقد وتنظيم قيمته . مع ذالك فقد فشلت محاولتان لتأسيس ينك المركزي أمريكي ، إلى أن أنشأ الكونغرس نظام احتياطي الفدرالي سنة١٩١٣ [٢] .

أما في سويسرا ، فقد تأخر إنشاء مؤسسة موحد للإصدار بسبب بطء عملية التوحيد النقدي، ويعود سبب في ذالك إلى المعارضة الإقليمية التي واجهت فكر إبلاء إصدار النقد إلى هيئة

[٢] تمت سنة ١٧٩١ أول تجربة لتأسيس مصرف مركزي في الولايات المتحد الأمريكية واستمرت حتى سنة ١٨١١،وقد عاش ثاني المصرف مركزي عشرين سنة أيضا من ١٨١٦ وحتى ١٨٣٦ .نظم هذان المصرفان على نسق المصرف المركزي البريطاني فكانا مؤسستين للإصدار ومصرفين للحكومة ويمارسان في الوقت نفسه الأعمال المصرفية الخاصة.

فدرالية. فسنة ١٨٨١ كان النقد في سويسرا يصدر عن٣٣ بنكا من مصارف الكانتونات، ومع أن دستور سويسري أناط سنة ١٨٩١ بالاتحاد مهمة إصدار النقد ، فقد تأخر حتى (أكتوبر) ١٩٠٥ تأسيس البنك الوطني السويسري ، الذي لم يباشر مهمته إلا في سنة ١٩٠٧ .

وفيمايلي جدولا يعكس نشاة بعض البنوك المركزية في العالم خلال القرن العشرين :

الجدول رقم (٢-١) نشأة بعض البنوك المركزية في العالم القرن العشرين.

(نشأة أهم البنوك المركزية في العالم خلال القرن العشرين)

البلد	البنك المركزي	سنة التأسيس
بنما	البنك المركزي لبنما	1904
سويسرا	البنك الوطني لسويسرا	1907
الولايات المتحدة الأمريكية	البنك الاحتياطي الفيدرالي	1914
جنوب أفريقيا	البنك الاحتياطي لجنوب افريقيا	1921
تشيلي	بنك تشيلي المركزي	1926
إكوادور	البنك المركزي للإكوادور	1927
الصين	البنك الوطني الصيني	1928
تركيا	البنك المركزي التركي	1931
كندا	بنك كندا	1935

المصدر : علي شاكر محمد شهاب ، الدور التنظيمي الرقابي لبنك المركزي العراقي للمدة (١٩٩٨-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير ،المعهد العالي لدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد ،٢٠٠٧.

ولم يعد يقتصر دور هذه البنوك كما في الماضي على إصدار النقد و تامين الاحتياجات المالية للدولة و السيولة للمصارف، بل اتساع لشمل مراقبة الكتلة النقدية و التأثير على حجمها لتحقيق أهداف اقتصادية أهمها محاربة التضخم و تامين استقرار الأسعار.

هذه المسيرة التي اتضحت من خلالها المعالم الأساسية لنشأة البنوك المركزي، أسست لمفهوم وماهية هذه المؤسسة.

٢- مفهوم البنك المركزي :

٢-١. تعريف البنك المركزي:

البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت، وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام البنكي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي[٣].

كما يعرف المصرف المركزي على أنه السلطة المؤسسة التي تمثل السلطة النقدية في الاقتصاد والتي تقف على قمة هرم النظام المصرفي في السوقيين النقدي والمالي، إن المصرف المركزي يعمل كملجأ أخير للإقراض للمصارف في السوقين معتمدا على انفراده بإصدار النقود الورقية (البنكنوت) المقبولة بقوة القانون من جميع وحدات الاقتصاد، وعادت ما يتم تعريف المصرف المركزي بوظائفه كبنك إصدار النقود القانونية وكبنك للبنوك[٤].

وعرف البنك المركزي في القاموس باللغة الفرنسية كمايلي:

« Banque centrale : nom donné à la banque qui dans un pays assure l'émission de la monnaie légale et le contrôle du volume de la monnaie et du crédit ».

هذا التعريف اعتبر البنك المركزي " بنك "، كما ذكر اهم وظيفة أساسية تميزه عن غيره من البنوك الا وهي اصدار النقد، هذه الأخيرة تتيح له سلطة الرقابة على النقد والقرض.

وعرفة بعض فقهاء القانون على انه : " مؤسسة حكومية تتولى العمليات التمويلية الهامة للحكومة، بحيث يؤثر على المؤسسات النقدية بغرض مساندة السياسة الاقتصادية للحكومة".[٥]

وعرف البنك المركزي على انه " هو الذي يقف على قمة النظام المصرفي مشرفا ورقيبا ومنظما للائتمان".

وعرف البنك المركزي على انه :" الهيئة التي تتولى اصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل اليها الاشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تاثيرات في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا لايعدو البنك المركزي ان يكون وادا من المصالح العامة المتعددة التي تتوصل الدولة بواسطتها الى الهيمنة على اتجاهات الحياة الاقتصادية في البلاد.

---

[٣] زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي ، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي**، مرجع سبق ذكره ، ص:١٣٨.

[٤] محمد عزة عزلان، **اقتصاد النقود والمصارف**، الدار الجامعية، مصر ،٢٠٠٢،ص ١٥٧

[٥] **محمد ضويفي** ،المركز القانوني للبنك المركزي ، أطروحة دكتوراه في الحقوق ، جامعة الجزائر ١ ، ص.17

ومن خلال هذه التعاريف تتضح لنا مجموعة من خصائص هذه الهيئة .

٢-٢. خصائص البنك المركزي:

تتلخص الخصائص العامة للبنك المركزي، التي فيما يلي:

– هو مؤسسة نقدية قادرة على إصدار و تدمير النقود القانونية، أي ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية و الإجبارية على الوفاء بالالتزامات، وهو المهيمن على شؤون النقد و الائتمان في الاقتصاد الوطني.

– هو ليس بنكا أو مؤسسة عادية، إذ يتصدر الجهاز البنكي، فالبنك المركزي بماله من قدرة على إصدار و تدمير النقود من ناحية، و القدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في إصدار نقود الودائع من ناحية أخرى، يمثل سلطة الرقابة العليا في البنوك التجارية.

– يترتب على احتكاره إصدار النقود القانونية تميزه بمبدأ الوحدة، فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة و لا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلالها بعضها عن البعض الآخر، ففي كل اقتصاد وطني لا توجد إلا وحدة مركزية معينة تصدر النقود و تشرف على الائتمان.

– هو غالبا مؤسسة عامة سواء بقوة القانون أم بقوة الواقع، و هي ضرورة تمليها أهمية و خطورة الوظائف التي يقوم بها، سواء كان ذلك من حيث إصدار النقود القانونية، أم من حيث تأثيره في إصدار الودائع، و ما يترتب على ذلك من نتائج متعلقة بالسياسة النقدية خاصة و السياسة الاقتصادية عامة.

– لا يمارس عمليات البنوك العادية، ذلك أن مثل هذه العمليات قد تتعارض مع وضعه بالنسبة إلى البنوك التجارية و ما يترتب على هذا الوضع من علاقات خاصة تربطه بها، و كذلك ممارسته لمهمة رقابة الائتمان. و هنا نجد أنفسنا أمام اتجاهين، الاتجاه الأول، يتبعه بنك إنجلترا، حيث تقتصر فيه وظائف البنك المركزي على إصدار النقود، و الإشراف العام على البنوك التجارية و الائتمان، أما الاتجاه الثاني، الذي يتبعه البنك المركزي لفرنسا، أين يقوم هذا الأخير، بجانب العمليات الخاصة بالبنك المركزي، بالوظائف العادية للبنوك التجارية[٦].

وللبنك المركزي شخصيته المالية المتجسدة في ميزانيته و التي تعبر عن الأدوات المستخدمة في عملياته الموجه نحو النشاط الإقتصادي.

٢-٣. أهداف البنك المركزي :

[٦] زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي**، مرجع سبق ذكره ، ص ص:١٣٨-١٤٠.

يهدف البنك المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في وضمان قابلية تحويل العملة الوطنية والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في الدولة والمساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للوطن.

ولتحقيق هذه الأهداف يتولى البنك المركزي العديد من المهام تتمثل في رسم السياسة النقدية وتنفيذها من خلال استخدام منظومة متكاملة من أدوات السياسة النقدية، وسياسة سعر صرف العملة الوطنية المناسبة للاقتصاد، والاحتفاظ باحتياطي الوطني من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته. كما يقوم البنك المركزي بتنظيم الائتمان في الاقتصاد لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ومتطلبات النمو الاقتصادي الشامل، فضلاً عن اصدار الأوراق النقدية والمسكوكات.

من جهة أخرى يقوم البنك المركزي بالرقابة على البنوك والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين وفق أحكام التشريعات النافذة وقواعد الحوكمة المؤسسية، وكذلك الرقابة والإشراف على أي مؤسسة مالية لضمان سلامة مركزها المالي وفق أحكام التشريعات النافذة. اضافةً الى ذلك فإن البنك المركزي يتولى مهمة تنظيم نظام المدفوعات الوطني وتطويره بما يضمن توفير نظم آمنة وكفؤة للدفع والتقاص والتسوية.

ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

أ- المحافظة على استقرار الاسعار: وهو الاهدف الرئيس للبنك المركزي، ويسعى البنك المركزي لتحقيقه عن طريق مجموع الوظائف الاساسية التي يقوم بها، ويضمن استقرار قيمة النقد وفق اجراءات قصد تخفيف من تقلبات سعر صرف العملة الوطنية. واثر ذلك على الثروات والدخول الثابة ومن ثم على الاستثمار وتوازن الاقتصاد الوطني .

ب- تنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.

ج- تخزين وإدارة احتياطيات الدولة من الذهب.

د- إصدار وإدارة العملة.

هـ - إنشاء، تحسين وتعزيز نظام مدفوعات فعالة.

و- إصدار التراخيص أو التصاريح بالاضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي والاشراف عليه كما هو محدد في قانون البنوك.

ي- القيام بأي مهام أو معاملات إضافية في إطار القانون.

٣- البنك المركزي الجزائري النشاة والمهام:

٣-١. نشاة البنك المركزي الجزائري (BCA):

تاسس هذا البنك بالقانون رقم ١٤٤/٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣م. وقد ورث فعاليات بنك الجزائر فترة الاستعمار.[٧]

ويعرف بنك الجزائر على انه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو يخضع للاحكام التالية :

- يدعى البنك في علاقته مع الغير " بنك الجزائر ".
- يتألف الرأسمال الاولي لبنك الجزائر من تخصص تكتبه الدولة كلية يحدد بموجب القانون كما يمكن رفع رأسمال بنك الجزائر بدمج الاحتياطات بناء على مجلس الإدارة عليها بمرسوم.
- يحدد مقر بنك الجزائر في مدينة الجزائر.[٨]
- يفتح بنك الجزائر فروعا في اية مدينة كلما رأى فائدة في ذلك.
- يمكن لبنك الجزائر ان يختار مراسلين وممثلين أينما رأى ذلك مناسبا.
- لا يتم حل بنك الجزائر الا بموجب قانون بموجبه كيفيات تصفيته[٩]
- يكلف البنك المركزي في مجال النقد والقرض بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب جميع الوسائل الملائمة، تفريغ القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.
- يسهر على خلق الظروف الأكثر ملائمة للتطور الاقتصادي.
- يضع الشروط التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية او مراعاتها ليكون لها حق الممارسة في الجزائر.
- بنك الجزائر يحدد كل المقاييس التي يجب على كل بنك احترامها بصفة دائمة خاصة المتعلقة بـ:
  - نسب التسيير البنكي.
  - نسب سيولة
  - استعمالات الأموال الخاصة والاخطار بصفة عامة.

---

[٧] **شاكر القزويني**، محاضرات في اقتصاد البنوك،سلسلة في دروس الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة ٢٠٠٦،ص ٥٧.

[٨] داودي الطيب، ص ٤٦

[٩] الجريدة الرسمية ، ١٩٩٠، العدد١٦، قانون النقد و القرض ، المادة ١٨.

وفي إطار صلاحيات ومهام بنك الجزائر نجد انه له امتياز اصدار العملة الورقية والمعدنية، حيث يصدر بنك الجزائر مجانا الأوراق النقدية كما يساوي في اصدار النقد الكتابي، ويراقبه على ضبطه، وعموما فقد تم اصدار العملة الوطنية " الدينار الجزائري" عام ١٩٦٤م على أساس غطاء نسبي يعادل ٠,١٨ غ من الذهب النقي الواحد.

ويعتبر بنك الجزائر بنك الحكومة، حيث تستشيره في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية والنقدية، كما يسدي لها المساعدة في علاقتها مع المؤسسات المتعددة الأطراف والدولية.

ويعتبر بنك البنوك والمقرض الأخير لها، والرقيب على التحويل الخارجي ومنح رخص التصدير والاستيراد، ويعتبر أيضا الرقيب على الأسواق المعادن النفيسة وعلى شراء وبيع العملات الأجنبية وكذا تحويلات الافراد للسفر والعلاج.

ويترأس البنك محافظ يتم تعينه بمرسوم من قبل رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية. وإدارة البنك منوطة بمجلس النقد و القرض .

واختصاصات المجلس واسعة من ابرزها :

- تقرير الخصم ونسبته وميدانه وشروطه،
- تقرير نسبة الفائدة والعمولة وشروط الرهن،
- اصدار وسحب النقود الورقية،
- تطبيق الاتفاقيات الدولية،
- وضع ميزانية البنك.

وللبنك مراقبون ولهم دور الرقابة على الحسابات وكذلك مراقبة التسيير المالي والمحاسبي، وهؤلاء المراقبون يتم تعيينهم بمرسوم من قبل رئيس الدولة.

وللبنك المركزي الجزائري امتياز اصدار العملة(الورقية والمعدنية)، بما في ذلك استبدال التالف منها بالجديد.

وهو المسؤول عن التداول النقدي أي حجم النقود وسرعتها في التداول، والسياسة النقدية والقاعدة النقدية والغطاء النقدي. وهو الذي يبيع ويشتري ويحتفظ بالذهب والعملات الأجنبية.

والبنك المركزي هو المسؤول عن توزيع الائتمان وتقرير شروط والمراقبة عيله(عن طريق سياسات تغيير سعر الفائدة، وتغيير النسب القانونية للاحتياطي النقدي للمصارف وعمليات السوق المفتوحة..).

وهو بنك الدولة يقم لها الامدادات (سلفة ، ضمانات، خصم ...الخ)، والاستشارات فيما يخص الوضع المالي للدولة و النمو الاقتصادي للبلاد.

وهو الرقيب على التحويل الخارجي (اعدا القوانين المتعلقة بذلك والسهر على تطبيقها. منح اجازات التصدير والاستيراد. مطالبة البنوك بالمعلومات والإحصاءات، الرقابة على سوق المعادن النفيسة. شراء وبيع العملات الأجنبية، تحويلات الافراد للسفر او العلاج او الحج ...الخ).

كما انه المسؤول عن ميزان المدفوعات، الذي هو التعبير النقدي لفعاليات البلاد مع الخارج لمدة سنة واحدة.

والبنك لا يتعامل مع الافراد ولا مع المنشات (لا توجد حسابات جارية لهم عنده)، بل مع المصارف ومع الدولة ممثلة بالخزينة العامة.

ورقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك تتمثل في تقارير الحركات المالية التي تقدمها البنوك اليه في العاصمة وفروعها الى فروعه في الولايات، يوميا تبين فيها خلاصة بالمدفوعات والمقبوضات التي أجرتها. اما فروع البنك المركزي في الولايات فهي ملزمة بتقديم التقارير اليه في العاصمة مرة كل عشرة أيام تتضمن خلاصة بالفعاليات المصرفية ككل في الولاية، وتقارير شهرية تتضمن إضافة للإحصاءات المصرفية الشهرية تقريرا اقتصاديا في الولاية.[١٠]

٣-٢. الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر:

يتكون بنك الجزائر من شبكة تضم ٤٨ وكالة وفرع تضمن له الوجود الفعلي في كل ولايات الوطن، حيث يتم التنسيق بين الوكالات والفروع عن طريق ثلاثة مدريات جهوية موجودة في الجزائر، عنابة ،وهران، ويضم العدد من المواظفين يسهرون على تحقيق الأهداف المسطرة من قبله ضمن برنامج واسع من اجل تطوير المعدات وطرق العمل وبرنامج تكوين ثم وضعه لكي يسمح للبنك لمتطلبات العصرنة والمتطلبات الوطنية والدولية.

أ- بنك الجزائر المديرية العامة:

ليقوم بنك الجزائر بمهامه على احسن وجه فهو مشكل على مستوى المركزي من سبعة مديريات عامة باقسام الدراسات والمعاينة والمراقبة والنشاطات البنكية وهي:

- مديرية عامة للدراسات.
- مديرية عامة للرقابة العامة.
- مديرية عامة للقرض والقانون البنكي.
- مديرية عامة للصندوق العام.

[١٠] شاكر القزويني ،نفس المرجع السابق ، ص ٥٨.

- مديرية عامة لمراقبة الصرف.
- مديرية عامة للعلاقات المالية الخارجية.
- مديرية عامة للشبكة.

مديريتان عامتان: يقومان بتسيير إصدار النقود والتكوين البنكي وهما:

- المديرية العامة للطباعة والصك.
- المديرية العامة إدارة الوسائل العامة.

" وتجدر الإشارة الى ان ٩٨ % من الأهمية تقع في مستوى المديرية العامة بالعاصمة حيث يتميز تقرير الحسابات العامة والاتصال بالمديريات العامة للبنوك بقصد تنفيذ هذه السياسات.

الشكل رقم (٢-٣): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر – المديرية العامة.

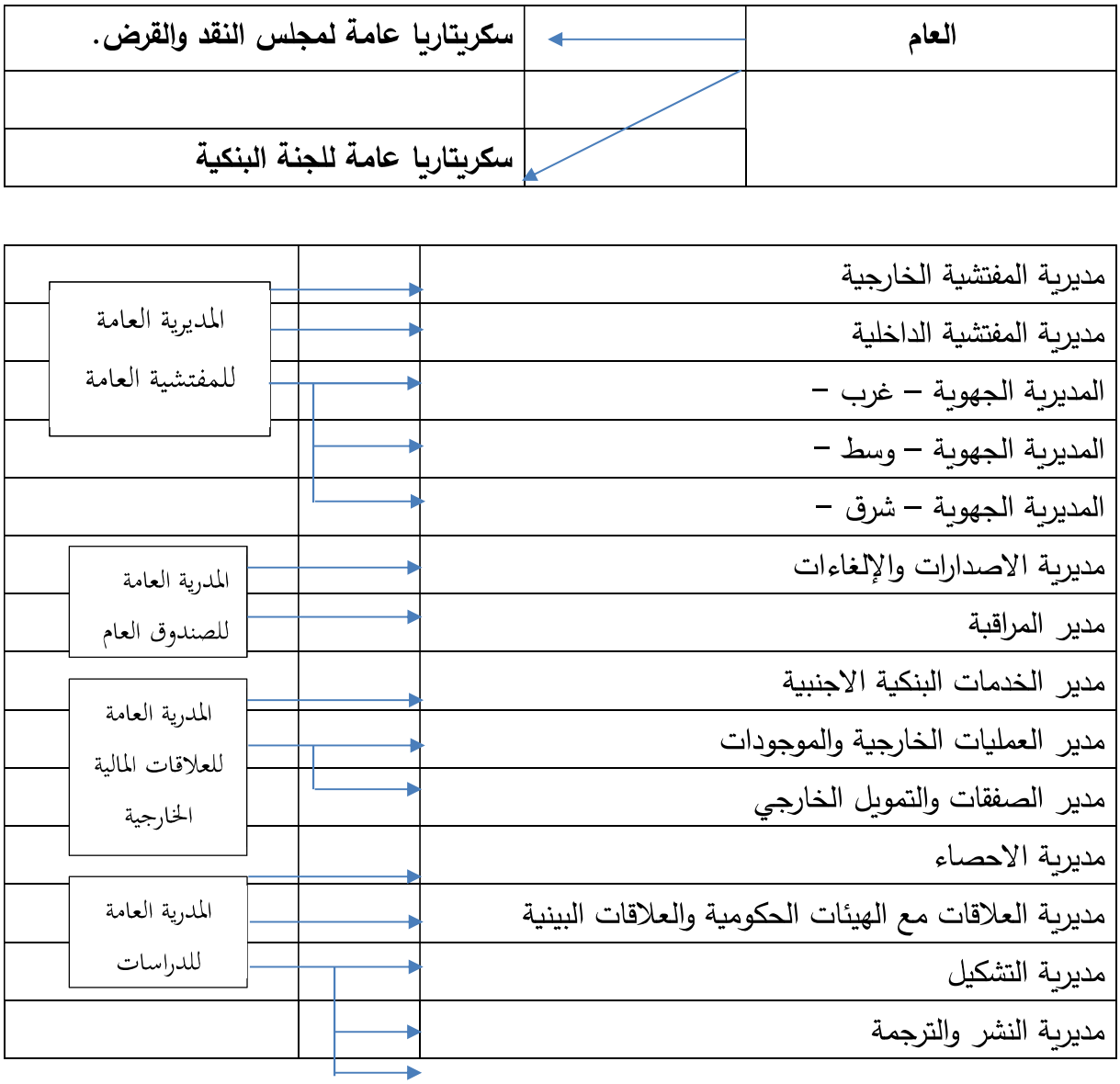

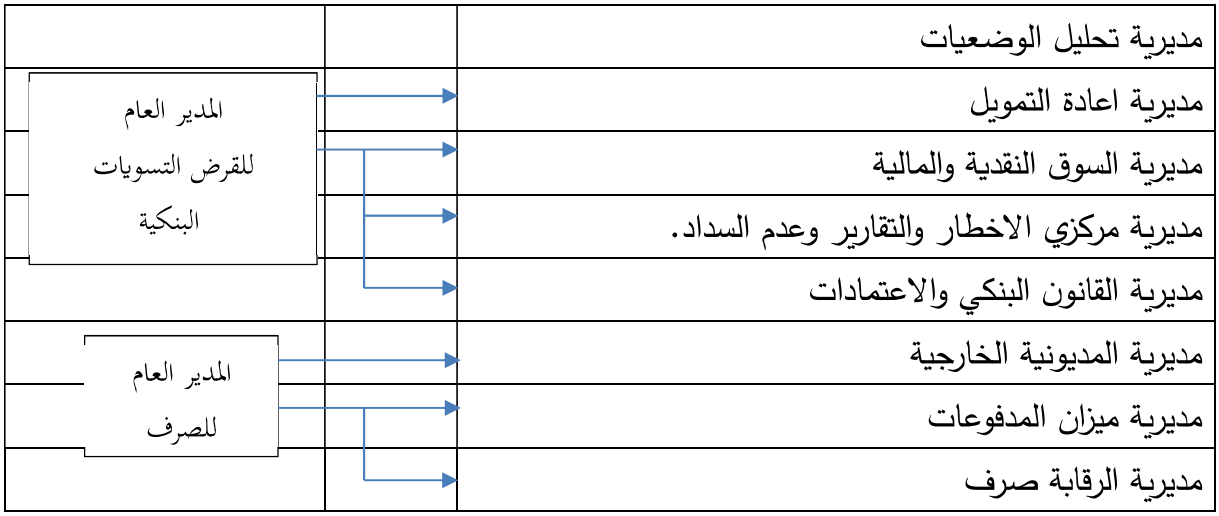
مديرية تحليل الوضعيات
مديرية اعادة التمويل
مديرية السوق النقدية والمالية
مديرية مركزي الاخطار والتقارير وعدم السداد.
مديرية القانون البنكي والاعتمادات
مديرية المديونية الخارجية
مديرية ميزان المدفوعات
مديرية الرقابة صرف
المدير العام
للقرض التسويات
البنكية
المدير العام
للصرف

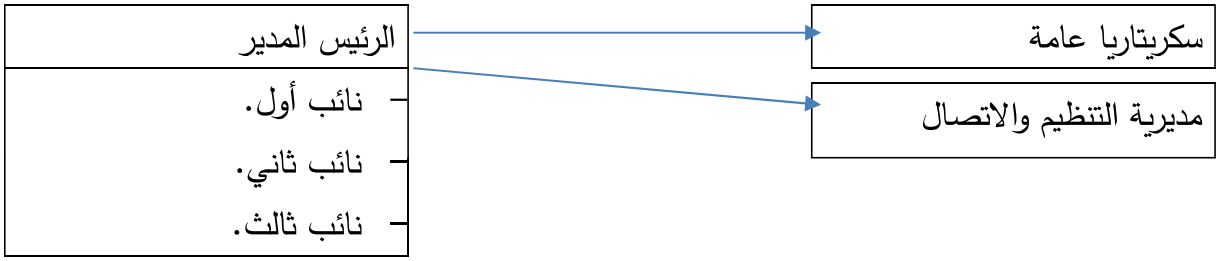
سكريتاريا عامة
مديرية التنظيم والاتصال
الرئيس المدير
نائب أول.
نائب ثاني.
نائب ثالث.

المديرية العامة
للشبكة .
المديرية الجهوية – شرق–
المديرية الجهوية – وسط–
المديرية الجهوية – غرب–
المديرية العامة
لصك النقود
مديرية الصناعة النقدية والورقية
مديرية العلاقات العامة
مديرية الدراسات والبرمجة والصيانة
مديرية الادارة العامة
المدرية العامة
لادارة البشرية
مديرية المستخدمين
مدير التكوين
مديرية العامة للشبكة
المديرية العامة
لادارة الوسائل
مديرية العامة للشبكة
مديرية العامة للشبكة
مديرية الوقاية والامن
المديرية العامة
للمديرية العليا
للبنوك
مديرية المحاسبة الميزانية

	مديرية الوسائل العامة
	مديرية الاعلام الالي
	مديرية المدى الطويل.

المصدر : وحدة ولائية .

ثانيا: ميزانية البنك المركزي :

إن ميزانية البنك المركزي تبين مصادر أموال البنك وأوجه استخدام هذه الأموال وهي لا تختلف عن ميزانية البنوك التجارية من حيث بنود مكوناتها التي تشتمل على الخصوم والأصول وان الاختلاف الأساسي بين ميزانية المصارف الأخرى يتمثل في المكونات الرئيسية لجانبي الأصول والخصوم، وبالذات فيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية و آثارها على عرض النقد والسيولة المحلية.

١- أهمية ودور الميزانية لبنك المركزي :

ان ميزانية السلطة النقدية ذات أهمية كبيرة ليس فقط مصدر لخلق النقود، ولكن لانها تقدم وصفا لعلاقتها بالحكومة من جهة ولعلاقتها بالنظام المصرفي و المالي من جهة أخرى.[١]

تنبثق وظائف الصيرفة المركزية عموما من سياق تطور الروابط والعلاقات ضمن النظام الاقتصادي. ونظرا لان هذه الروابط تنعكس على المستوى الكلي بشكل ثابت في ميزانيات البنوك المركزية، فان ذلك يوجد اهتماما متزايدا من الاقتصاديين والمسؤولين وصناع السياسة في تحليل سجلات البنوك المركزية.

ويعزى الاهتمام بشكل اكبر بميزانية المركزي إلى سببين مؤسساتي واقتصادي:

أ- من المنظور المؤسساتي: يمكن للمركزي ان يعزز استقلاليته، ويعمل كل ما يستطيع ليمنع التدخل المحتمل من وزارة المالية، حيث ان اختلال توازن الميزانية يمثل دعوة مفتوحة للتدخل من قبل وزارة المالية (ولاسيما في حالة الخسارة).

ب- من المنظور الاقتصادي: عندما يحول المركزي الأرباح لوزارة المالية او تنخفض هذا الأرباح نتيجة انخفاض التضخم وأسعار الفائدة، قد ينخفض راس مال المركزي (او ما يسمى الثروة) وربما يهبط لدون مستوى الصفر. وبالتالي ستضعف قدرة المركزي على ضمان استقرار الأسعار وضبط التضخم، فالأصول التي يمتلكها المركزي قد تصبح غير كافية لتغطية التزاماته النقدية، وتصبح الوحدات الاقتصادية غير مستعدة لحمل النقود، حيث تنخفض ثقة العامة بالنقود وهذا يخلق مشاكل للمركزي.

ويمكن شرح أهمية انعكاس أدوار البنك المركزي على الميزانية في النقاط التالية:

- تبين الميزانية كيف تؤثر سياسة المصرف المركزي التي تعكسها الميزانية على الاحتياطيات المصرفية والقاعدة النقدية.
- تظهر الأصول أدوات التحكم النقدي اما الخصوم فتبين مكونات الاحتياطيات المصرفية.

[١] **ميمون علي العبيد** ، أثر إدارة أصول وخصوم المصرف المركزي على ربحيته ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق ، 2013، ص 28.

- تعبر الميزانية بجانبيها عن الأدوار التي يمارسها المصرف المركزي بصفته مصرف الحكومة وبصفته مصرف المصارف.

انعكاس أدوار المصرف المركزي على الميزانية:

الجدول رقم ٢-٢: ميزانية البنك المركزي.

أدوار المصرف المركزي	الأصول Assets	الخصوم Liabilities
مصرف الحكومة **Government's Bank**	احتياطيات الصرف الأجنبي Foriegn exchange reserves	النقد المصدر Currency
	أوراق مالية حكومية Securities	حسابات الحكومة Government's account
بنك البنوك	القروض (Loans) المقدمة للبنوك.	حسابات المصارف (الاحتياطيات) Accounts of the Commercial banks (Reserves)
المصدر : ملخص من موقع :ا.د. نبيل صلاح العربي.		

٢- هيكل ومكونات ميزانية البنك المركزي:

تعبر الميزانية لاي منشاة عن الوضع المالي لها في وقت معين (تاريخ محدد)، كما توضح حجم وتركيب الأصول والخصوم بالإضافة لحقوق الملكية. يمثل الطرف الأيمن للميزانية جانب الأصول والذي يعبر عن استخدامات الأموال لدى المنشاة، اما الجانب الايسر فيمثل الخصوم التي تعتبر مصادر الأموال للمنشاة بالإضافة الى حقوق الملكية. لا يختلف الحال عند الحديث عن هيكل ميزانية البنك المركزي، اما عند الحديث عن تركيبة عناصر الميزانية فالامر مختلف، نظرا لا الأصول وخصوم البنك المركزي تختلف عنها في المنشات والمؤسسات المالية الأخرى. ان هذا الاختلاف يعكس الموقع السيادي للبنك المركزي في النظام المصرفي و الاقتصاد بشكل عام، كما يعكس اختلاف الوظائف والاهداف التي يسعى لتحقيقها، كما ان السياسات والاليات التي يستخدمها من اجل تحقيق تلك الأهداف تؤثر على طبيعة الأصول التي يحتفظ بها ومصادر الأموال التي يعتمد عليها.

تتالف الميزانية العمومية للمركزي من الالتزامات النقدية المصدرة من قبل البنك المركزي والأصول الممولة من قبل هذه الالتزامات، ان شكل وترتيب هذه العناصر الرئيسة يتم وفق كل

من عوامل هيكلية (اساسية) تشمل القرارات الواضحة لتشكيلة الأصول والالتزامات، وخيارات السياسة الاقتصادية مع العلم ان الأخير هو المسيطر غالبا.[٢]

تسمى مطلوبات (التزامات) البنك المركزي كالعملة الورقية ومتطلبات الاحتياطي القانوني أو الاحتياطيات التعاقدية والاحتياطيات البنكية الحرة (الفائض) بالنقد الاحتياطي او النقد الأساسي. ويحتاج الاقتصاد الى النقد الاحتياطي لان النقد السائل المتداول والاحتياطات الحرة في البنك المركزي هي الوسائل النهاية الأفضل للدفع، حيث انها تنطوي على أي مخاطر ائتمانية.

.....

تكاد معظم ميزانيات المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم على عناصر مشتركة، ولكن هياكلها تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. والمصارف المركزية، مثل أي مؤسسة أخرى، لديها ميزانية من الأصول والخصوم. يمكنهم الحصول على أصول تدرّ فوائد بالعملة التي ينشئونها، وبالتالي، بشكل عام، يصرفون أرباحًا كبيرة عندما يشتري البنك المركزي الأصول، فإنه ينشئ أصولًا، وتستخدم بعض هذه الأرباح لتغطية نفقاتها.

والجدول التالي :

(٣-٢) الذي يبين موجز لبنود ميزانية البنك المركزي.[٣]

ميزانية البنك المركزي			
الأصول		**الخصوم**	
١. الاحياطيات الرسمية:	٤	١. أوراق النقد قيد التداول	٨٨
○ احتياطيات بعلمة الأجنبية		٢. حسابات الحكومة	٢
○ شهادات الذهب			
○ حقوق السحب الخاصة.			
٢. الأوراق المالية الحكومية.	٨٥	٣. ودائع البنوك التجارية	٥
		٤. ودائع الأجنبية	١
٣. قروض للبنوك التجارية.	١	٥. مفردات نقدية اجلة	١
٤. النقود الحاضرة بالخزانة.	١		

[٢] **ميمون علي العبيد** ، أثر إدارة أصول وخصوم المصرف المركزي على ربحيته ، مرجع سابق ، ص 28.

[٣] . **ناظم محمد نوري الشمري**، النقود والمصارف والنظرية النقدية ،دار زهران، الأردن ،١٩٩٤ ص١٣٥- ١٣٦ .

٥. مفردات نقدية قيد التحصيل. ٦. أصول اخرى.	٢ ٧	٦. حسابات راس المال وخصوم أخرى	٣
المجموع	١٠٠٠	المجموع	١٠٠٠

٢-١. الأصول ميزانية البنك المركزي:

تعتبر **الأوراق المالية الحكومية** والقروض الممنوحة للاقتصاد عن طريق البنوك التجارية من اهم الأصول، وتغير تلك الأصول يؤدي الى تغيير الاحتياطات الاجمالية لدى البنوك التجارية ومن ثم تغير عرض النقود ويحصل كذلك البنك المركزي على فوائد من جانب تلك الأصول.

١- الاحياطيات الرسمية (صافي الاصول الخارجية) :[٤]

تتجسد **الاحياطيات الرسمية** في الذهب النقدي والعملات الاجنبية الصعبة وحقوق السحب الخاصة[٥] التي يتوفر عليها البلد. سواء تعلق الامر بالذهب النقدي او العملات الصعبة وحتى حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، يمتلك حائزها اداة تمثل قدرة شرائية على العالم الخارجي.

كما ان امتلاك البنك المركزي لهذه الاصول يمكنه من التدخل في سوق الصرف للدفاع عن القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

وبالتالي، فان حيازة مثل هذه الاصول يدعم الموقف المالي الخارجي للبلد من خلال منحه قوة شرائية اضافية على بقية العالم واعطائه الوسائل الضرورية للحفاظ على استقرار عملته الوطنية مقابل العملات الاجنبية.

يمكن التعبير عن هذه الاصول باسم الاصول او الموجدوات الخارجية. تزيد بتدفق العملات الاجنبية القابلة للتحويل الى داخل البلد (زيادة الصادرات ، الاقتراض من الخارج...)، وتنخفض في حالة تدفق العملات الاجنبية القابلة للتحويل الى الخارج (زيادة الواردات، منح قروض الى الخارج ...) والفرق بينهما في نهاية لالمدة معينة يسمى صافي الاصول الخارجية.

---

[٤] . **الطاهر لطرش** ، الاقتصاد النقدي و البنكي ، ديوان المطبوعات الجتمعية ،ةالطبعة الثانية ،٢٠١٥، ص١٠١.

[٥] حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. وقد تم حتى الآن توزيع ٢٠٤,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل ٢٩١ مليار دولار أمريكي) على البلدان الأعضاء، منها ١٨٢,٦ مليار وحدة تم توزيعها في ٢٠٠٩ عقب الأزمة المالية العالمية. وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات – الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني. (اكثر تفصيل في الملحق رقم ١-١)

ويسمى صافي الموجودات الخارجية رصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي فانه يعبر عن التغير في احتياطيات الصرف الرسمية خلال الفترة.

وعليه فان دخول عملة صعبة يترتب عنه اصدار نقدي، وفي هذه الحالة نقول ان البنك المركزي قد قام بتنقيد الاصول الخارجية.

٢- الأوراق المالية الحكومية (المستحقات الصافية على الحكومة):

قد لا تكفي الإيرادات خلال فترة زمنية معينة لتمويل النفقات الحكومية سواء لان النفقات تفوق الطاقة الجبائية للاقتصاد او بسبب ركود انعكس على حجم الإيرادات ، في هذه الحالة تلجأ الحكومات الى البنك المركزي لطلب الدعم المالي الكافي لتغطية نفقاتها.

يتم تمويل الحكومة عن طريق البنك المركزي باعطائها تسبيقات في الحساب الجاري. ولايقابل في الحقيقة اصدار النقود المترتب عن تقديم هذه التسبيقات أي اصل مادي، بل يعتبر قرضا مقدما للحكومة على بياض. أي دون وجود سندات تغطية.

ويقوم البنك المركزي في اطار عمليات السوق المفتوحة بشراء سندات عمومية في السوق النقدية تم إصدارها في مراحل سابقة من طرف الخزينة قام بشرائها أعوان اقتصاديون خاصة البنوك التجارية، ويقوم الان ببيعها في السوق النقدية.

ان شراء السندات العمومية من طرف البنك المركزي يعتبر تنقيدا لهذه السندات وبشكل قرضا مقدما الى الحكومة طالما ان البنك المركزي يعوض حائزي هذه السندات الأصليين في الدائنين. ويختلف هذا القرض عن التسبيقات في الحساب الجاري في كونه يتم مقابل الحصول على سندات.

ان ديون البنك المركزي على الحكومة ، والتي تشكل مصدرا للاصدار النقدي تتضمن التسبيقات التي منحها للخزينة وحيازته للسندات العمومية التي اشتراها في السوق النقدية في اطار السوق المفتوحة ويشكل مجموع هذه العناصر مستحقات على الحكومة.

وفي اطار الاحصائيات النقدية، يأخذ هذا البند بشكل صافي بعد طرح ودائع السلطات العمومية لدى النظام البنكي.

٣- قروض للبنوك التجارية (مستحقات على الاقتصاد):

يقوم البنك المركزي عند الحاجة بمنح قروض للاقتصاد عن طريق البنوك التجارية انطلاقا من صفته كبنك للبنوك يشكل بالنسبة لها الملجأ اللخير للإقراض.

ويقوم البنك المركزي بعملية إعادة تمويل البنوك عادة مقابل حصوله على أصول تتمثل في السندات التجارية. وتقدم البنوك هذه السندات اما في اطار عملية إعادة الخصم، او كضمان لقروض يمنحها لها مباشرة في الحساب الجاري او في اطار عمليات السوق المفتوحة. وفي كل

هذه الحالات يقوم البنك المركزي بتنقيد هذه السندات، أي اصدار نقود قانونية لفائدة النظام البنكي مقابل حصوله عليها.[٦]

٢-٢. مكونات الخصوم لميزانية البنك المركزي:

بما أن البنك المركزي هو بنك الإصدار فإن جميع أوراق النقد قيد التداول الورقية والمعدنية هي من ضمن الخصوم.

١- أوراق النقد قيد التداول:

قيمة العملة النقدية الإلزامية قيد التداول.

٢- حسابات الحكومة:

ودائع وزراة المالية لدى البنك المركزي وجهات حكومية أخرى.

٣- ودائع البنوك التجارية:

ما تودعه البنوك التجارية لدى البنك المركزي بصفة احتياطي الزاميRR ، إضافة الى ارصدة الاحتياطي الإضافيER.

٤- ودائع الأجنبية:

ودائع بنوك اجنية أو هيئات اجنبية ك كسفرات.

٥- حسابات راس المال:

من الملاحظ ان مستوى رأس مال المصارف المركزية يتحدد عموما بالقانون الأساسي المتعلق بأنظمة المصارف المركزية، وبالتالي يظل خاملا. والملاحظة الثانية هي أن إعادة رسملة البنوك المركزية لا ينص عليها القانون الأساسي دائماً.

ومع ذلك، يتفق عدد من الاقتصاديين ومحافظي البنوك المركزية على أن البنوك المركزية لا تحتاج إلى رأس مال إيجابي لنفس الأسباب التي تحتاجها البنوك التجارية. ولا يعرضها المستوى السلبي لرأس المال لخطر الإفلاس لأنها لا تزال قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون عن طريق اقتراض العملة الأجنبية. وهكذا، لا يحتاجون إلى رأس مال .

والواقع أن عددا من الدراسات يبين ان مسؤولي البنوك المركزية مهتمون بشكل متزايد برأس مالهم. وفي بعض البلدان الناشئة، يبلغ مستوى رأس المال ٨,٨% من إجمالي أصولها من الميزانية العمومية (هوكينز، ٢٠٠٤). ويمكن أن يصل هذا المستوى من رأس المال حتى إلى ١٥,٣% في بعض الاقتصادات المتقدمة. ووفقاً لستيلا (٢٠٠٥)، فإن البلدان الوحيدة التي

[٦] . **الطاهر لطرش**،الاقتصاد النقدي و البنكي، ص ١٠٥.

تكـون فيهـا مسـتويات رأس مـال البنـوك المركزيـة سـلبية هـي فـي معظمهـا بلـدان أمريكـا اللاتينيـة التي تعطلت بسبب مشاكل عدم الاستقرار النقدي.

ثالثا: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية:

إزدادت علاقة الارتباطية بين البنك المركزي وباقي البنوك التي يتكون منها الجهاز المصرفي لثلاثة أسباب:[1]

- الحصول على النقود القانونية.
- تسوية مقدار الأرصدة القانونية لدى البنك المركزي.
- تسوية الحسابات البينية بين البنوك وبعضها او بين البنوك والمنظمات النقدية الأخرى (والخزانة العامة) وذلك من خلال عمليات المقاصة، أي الغاء الدائنة والمديونية التي تتساوى معها. فهذه التسويات تتم بالنقود المركزية بمعنى انها تتم من خلال الحسابات الدائنة والمدينة لجهة الإصدار الرسمي.

١- وظائف البنك المركزي الأساسية:

١-١. إصدار العملة:

أصبح البنك المركزي في معظم الأقطار بموجب القانون المحتكر الوحيد لإصدار العملة. وبذلك أصبح البنك المركزي في مركز يستطيع منه ممارسة رقابة فعالة على العملة في التداول لدى الجمهور الذي يقرر ضمن هذه الحدود مقدار ما يرغب فيه من العملة لأغراض المعاملات والاحتياط والتداول عوما.

ويترتب على البنك المركزي توفير مقدار كاف من العملة لتمويل النشاط الاقتصادي وإصدار العملة إلى حد لا يؤدي إلى إحداث تضخم نقدي ضار كما أن عليه أن يضمن إمكانية تحويل الودائع لدى المصارف إلى عملة عند الطلب.

وتعتبر وظيفة اصدار النقود اولى واهم مهام البنوك المركزية وفي السابق كان هناك اكثر من بنك يقوم بمهمة اصدار النقود مقابل وعود بالدفع عند الطلب، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر بدات الدول تقتصر عملية اصدار البنكنوت على البنك المركزي دون غيره من البنوك التجارية.

وكان اول تلك هولند حين قررت اصدار النقود من بنك واحد وذلك في عام ١٨١١م، وفي انجلترا في عام ١٨٤٤م وفرنسا في عام ١٨٤٨ وفي المانيا عام ١٨٧٥ وفي السويد عام ١٨٩٧ وفي الولبايات المتحدة الامركية علم ١٩١٤م.

[1] **سهير محمد السيد حسن** ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،٢٠٠٦،ص٣٣٦.

وبشكل علن فان مهمة اصدار النقد اصبحت من مسؤولية البنوك المركزية في معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الاولى، والهدف الاساسي من التركيز على اصدار الاوراق النقدية في بنك واحد هو لزيادة ثقة الجمهور بالنقود المصدرة ، اضافة إلى تمكين الحكومة من السيطرة على حجم النقود المصدرة وبالتالي التاثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع، حيث ترتبط قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع بحجم الارصدة السائلة لديها. واستنادا الى هذه الوظيفة فقد زادت مكانة البنك المركزي عندما اصبحت اوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة ابراء غير محدودة وكذلك عندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها.

وقد سارت وظيفة الاصدار جنبا الى جنب مع تطور نظام البنوك المركزية وكانت هي الاساس لتميز هذا النوع من البنوك عن غيره ، وحتى اوائل القرن العشرين كان البنك المركزي يعرف بانه " بنك الاصدار ".

ويعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من الحكومة او الدولة بحق اصدار النقود، اذ ان هذه المهمة تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات الاحرى، لذا يعد البنك المركزي مصرفا حكوميا يخضع للاشراف والتوجيه من قبل الحكومة حسب القوانين والانظمة التي تنظم علاقته بالدولة بحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد.

وتخضع عملية اصدار النقود الى انظمة وقوانين واسس تحددها التشريعات القانونية والتاثيرات الاقتصادية، ويمكن تمييز رائيين حول تنظيم عملية الاصدار، الراي الاول ينادي بحرية الاصدار والثاني دعا إلى تقييد هذه العملية.

فراي الاول ان التغير في حجم الاصدار يجب ان يخضع الى التغير المقابل في حجم الطلب على النقد المصدر خضوعا تلقائيا، فعندما يكون مستوى النشاط التجاري عاليا خاصة في اوقات الرواج يزيد طلب الافراد على الاقتراض من البنوك التي تحتاج بدورها الى نقد اضافي تستخدمه للتوسع في حجم الائتمان الذي يمنحه وتزيد مع ذلك حاجة التداول الى الاوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي، وتزيد كذلك اوراق البنكنوت المصدرة بناءا على زيادة حجم المعملات. وهذا الراي يرى انصاره ان هذه الطريقة التي تجعل عرض النقود خاضعا خضوعا تلقائيا الى التغير في حجم الطلب عليها هي الطريقة المثلى التي لابد ان تقوم عليها عملية الاصدار ويرون ان اخضاع عرض النقود للطلب عليها يقدم المرونة الكافية في التوسع والانكماش بالدرجة التي تقتضيها حالة النشاط التجاري.

أما الراي الثاني فقد نادى بوضع قيود على الاصدار بحيث تنظم عملية الاصدار كي يتمشى حجمه مع حجم الطلب على النقد اللازم لتمويل المعاملات، ولكن لايجب ان يسار هذا الطلب الى نهاية الطريق صعودا او هبوطا بل يكون هناك للبنك المركزي هدف يحققه عن طريق توجيه الاصدار النقدي والائتمان تنفيذا لسياسة نقدية مرغوب فيها.[٢]

١-٢. الملجأ الاخير للاقتراض :

البنك المركزي بصفته مصدرا للنقد القانوني الذي تستخدمه البنوك التجارية كاحتياطي للتوسع في تقديم القروض، تتقدم اليه البنوك التجارية للاقراض عند الحاجة، ففي حالات معينة تحتاج البنوك التجارية الى قدر اضافي من الارصدة النقدية فتلجأ الى البنك المركزي تقترض منه او تعيد خصم الاوراق التجارية والمالية لديه.

ويقوم البنك المركزي بتقديم قروض للبنوك التجارية كونه المصَدر للعملة الوطنية وتتخذ هذه القروض شكل قروض مباشرة بضمان اوراقها المالية او من خلال اعادة خصم الاوراق المالية التي بحوزة البنوك التجارية. واعادة الخصم هو قيام البنوك التجارية ببيع اوراقها المالية للبنك المركزي بهدف الحصول على السيولة لتدعيم مركزها النقدي لقاء سعر فائدة يفرضه البنك على البنوك التجارية يسمى بسعر اعادة الخصم.

وبعمل البنك المركزي كملجأ أو كمصدر أخير للإقراض، وبتالي يعد مصدر رئيس للسيولة في الاقتصاد.

١-٣. عملية المقاصة:

انفراد البنك المركزي باصدار النقد القانوني واستخدامه كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها البنوك التجارية زادت اهمية البنوك المركزية في نظام البنوك التجارية وعليه اخذت هذه البنوك تودع جزءا من ارصدتها النقدية لدى البنك المركزي تستخدمها كاداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن معاملاتها بين بعضها عن طريق مايسمى عملية المقاصة.[٣]

المقاصة تعني تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد اطفائها (extinction) والتداول هذا يتم بين البنوك. ومكان التداول هو غرفة المقاصة بالبنك المركزي. فكل بنك ينظم كل يوم قائمة بماله وماعليه تجاه البنوك الأخرى، يظرها ممثله في اجتماع المقاصة بالنبك المركزي، وبعملية

[٢] **سعيد سامي الحلاق** ، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية،ص١٠٠.

[٣] **صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد**، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٣، ص ١٥١.

حسابية يكتشف كل بنك ان حصيلة أوراق الدين (له وعليه) مه كل بنك اخر لذلك اليوم، هي اما موجبة او سالبة بمبلغ معين.[٤]

وبما ان كل البنوك لديها حسابات جارية في لدى البنك المركزي فان حصيلة اجتماع المقاصة تترجم لدى البنك المركزي بقيود حسابية بحيث يضاف لحساب البنك ما له ويخصم منه ما عليه.

و تتم هذه العمليات اولا بخصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك بالنسبة لبنك اخر لذى سمي البنك المركزي (**بنك البنوك**). وفي حالة ظهور رصيد مدين على بنك اخر يحرر البنك المدين شيكا لامر البنك الدائن بهذا المبلغ لدى المركزي. ثم تودع البنوك الدائنة الشيكات المسحوبة لصالحها لدى البنك المركزي وتكون النتيجة ان حسابات البنوك الدائنة تزيد وحسابات البنوك المدينة تنقص بينما يظل مجموع ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي على حاله.

ويرى البعض أن المقاصة هي العملية الرئيسية في الصيرفة المركزية، وخلال اليوم تظهر فروقات جوهرية بين مبالغ الشيكات والسحوبات المسحوبة على أي مصرف ومقدمة للدفع من قبل مصرف اخر نيابة عن عملائها ومثل هذه الفروقات يمكن ان تسوى بواسطة قيود مدينة ودائنة في حسابات البنوك التجارية لدى البنك المركزي. وذلك من خلال رفة المقاصة لتبادل الشيكات تحت اشراف البنك المركزي. فالبنك التجاري الدائن يستلم قيمة الشيكات المسحوبة لصالحه من بنوك اخرى بقيام البنك المدين بتسديد ما عليه بشيك مسحوب على حسابه الجاري لدى البنك المركزي.[٥]

١-٤. البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي :

يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة وذلك بالاحتفاظ بالودائع الحكومية لديه ونقل الأموال النقدية الحكومية من منظمة إلى أخرى في القطر و إلى الخارج ومنه إلى داخل القطر. وبيع وشراء الأوراق المالية لحساب الحكومة والمساعدة على إصدار وتسويق السندات الحكومية وكذلك في دفعها عند الاستحقاق ودفع الفوائد عليها وعلى غيرها من الالتزامات الحكومية.

فضلا عن قيام البنك المركزي بالرقابة على الصرف الاجنبي، وادارة الاحتياطيات المالية الحكومية وتنظيمها، وتقديم المشورة عند عقد القروض الحكومية الداخلية منها والخارجية، لهذا فهو يمارس وظيفة بنك الحكومة ووكيلها ومستشارها المالي.

---

[٤] **شاكر القزويني** ، محاضرات في اقتصاد االبنوك، طبعة ٢٠٠٦، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ٨٧.

[٥] **هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين يسع ارسلان** ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الاردن ، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، ص١٨٨.

وفي ضـــوء ما تقدم يمكن تحديد المهام التي يتولاها البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة ومســـتشـــارها المالي كما ياتي :[٦]

– توفير العملة بالكميات المناسبة للحكومة بهدف تمكينها من تمويل انفاقاتها الجارية والاستثمارية.

– منح القروض قصيرة الاجل للحكومات لتمكينها من مواجهة العجز في ميزانيتها خاصة في الفترات التي تزداد فيها النفقات الحكومية مقابل اخر جباية بعض الايرادات الحكومية على ان تعيد الحكومة هذه المبالغ المقترضة في اجالها المحددة.

– تقديم القروض متوســطة ، وطويلة الاجل الى الحكومة عن طريق اصــدار الســندات الحكومية وتولي مهمة ادارة هذه القروض من خلال قيام البنك المركزي كمستثمر في السندات الحكومية أي مشتريها.

– منح القروض للمؤســســات والهيئات الحكومية من اجل تمكينها من تمويل نفقاتها الانتاجيةوخاصــة في فترات الازمات الاقتصادية.

–ادارة الدين الحكومي العام الداخلي والخارجي نيابة عن الحكومة، ويتمثل الدين الداخلي في حوالات الخزينة والسندات الحكومية، وتتم هذه الخدمة من خلال قيام البنك المركزي ببيع هذه الادوات في الاسواق النقدية، والاسواق المالية.

اما ادارة البنك المركزي للدين الخارجي، أي تسوية ديون الحكومة مع الاطراف الدولية سواء اكانت دولا ام هيئات من خلال تحمل اعباء خدمة هذه الديون (ســداد اقســاط الدين مع الفوائد المترتبة عليه) نيابة عن الحكومة دون اية عمولة.

– ادارة الاحتياطات النقدية والمالية الحكومية ان يتولى البنك المركزي ادارة ورقابة كافة الموجودات الحكومية من ذهب وعملات دولية في تسوية المبادلات الخارجية على اساس اسعار الصرف المحددة بين العملة الوطنية والعملات الدولية.

– تقديم المشـــورة المالية و المصـــرفية للحكومة، وابداء الراي حول الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة في المجالات والسياسات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها السياستان النقدية والمالية.

٢– أدوات البنك المركزي في الرقابة على الائتمان :

إن المهمة الأساسية للبنك المركزي هي الرقابة على الائتمان والتحكم فيه بشكل يخدم المصلحة العامة. ولكي يمكن للبنوك المركزية أن تؤدي مهمتها الرئيسة في الرقابة على الائتمان، فقد استخدم العديد من الوسائل في اطار سياسة نقدية متسقة مع السياسات العامة لتحقيق الاهداف المجتمعية.

٢–١. الرقابة الكمية على الائتمان:

[٦] **رضا صاحب ابو حمد**، ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الاولى ٢٠٠٢، دار الفكر للطباعة والنشر و الوزيع،الاردن، ص ٦٦.

يقصد بالرقابة على الائتمان التاثير في حجم الائتمان سواءا بالزيادة او النقصان، وتهدف الى التاثير على كمية النقود او حجم الائتمان في مجموعة بغض النظر عن وجوه الاستعمال الذي يراد استعماله فيها، يتخذ هذا النوع من الرقابة سبيلة الى ذلك عن طريق التاثير على جملة من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي وبالتالي التاثير بطريقة غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها، ومن وسائل تحقيق الرقابة الكمية على الائتمان:

أ- **سعر الإقراض والخصم** Central Bank Rediscount :

سعر الخصم و الذي يطلق عليه أيضا سعر البنك (Bank rate) وأيضا سعر إعادة الخصم، و هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها[1]. إعادة الخصم هي الأداة الأكثر استخداما عند السعي للتأثير على السيولة البنكية، فالسلطات النقدية عند رفعها لمعدل إعادة الخصم تنقص من الأصول البنكية الابتدائية في شكل نقود مركزية. يتميز معدل إعادة الخصم بكونه معدل متغير، حيث يقل عن جميع معدلات الفائدة الأخرى و ذلك مقابل إعادة تمويل الجهاز المصرفي من طرف بنك المركزي، بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية، وفي نفس الوقت يحدد بنك المركزي سقفا كليا، و في إطاره يحدد سقفا لكل مصرف على أساس المتغيرات التي تخصه. والجهاز البنكي في مجمله، يبدي حاجة دائمة إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي والمعدلات المطبقة على هذه التمويلات تؤدي دورا هاما في توزيع القروض و في وتيرة إصدار النقد.

و لقد حدد قانون النقد والقرض إعادة الخصم لدى البنك المركزي، ويمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية :

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج .
- اعادة خصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة (٠٦) أشهر، مع امكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة اثنا عشر شهرا.
- اعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لاحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاثة (٠٣) سنوات. ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية كانت تهدف تمويل احدى العمليات التالية : تطوير وسائل الانتاج ،أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن .
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك و المؤسسات المالية و التي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاثة (٠٣) أشهر على الاكثر .

---

[1] **يسرى مهدي ، زكرياء مطلك** ، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية ، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية ، ليبيا ، ١٩٩٩ ، ص ٢١٩.

ب – عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations).

تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي في التدخل في سوق الاوراق المالية بائعا او مشتريا لكميات كبيرة من الاوراق المالية من جميع الانواع لا سيما السندات الحكومية ومن مختلف الاجال، وتتم عمليات هذه السياسة خارج نطاق البنك المركزي وفي السوق المالي بعكس سياسة الخصم التي تتم داخل البنك لذا عرفت بعمليات السوق المفتوح، فعندما يريد البنك المركزي زيادة الائتمان لمكافحة حالة الكساد يقوم البنك المركزي بشراء كمية كبيرة من السندات الحكومية وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على هذه السندات وبالتالي يرتفع سعرها وينخفض سعر الفائدة الحقيقي. وسعر الفائدة الحقيقي هو عبارة عن العلاقة بين السعر الحقيقي للورقة في السوق المالي وبين العائد الذي تعطيه بغض النظر عن قيمتها الاسمية.[٧]

ج – تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (Required Legal Reserve Ratio).

الاحتياطي الاجباري هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غي المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع لاجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه، باسم هذا البنك. ويهدف البنك المركزي من وراء استعمال هذه الوسيلة الى التاثير بشكل مباشر على سيولة البنوك التجارية في التجاه المرغوب من طرفه. فاذا اراد تقليص السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذا المعدل. [٨]

٢-٢. الرقابة النوعية على الائتمان المصرفي(الرقابة الكيفية) (Qualitative Control On Bank Credit)

ان الرقابة الكمية على الائتمان هي رقابة هدفها التاثير على حجم الائتمان الكلي بصرف النظر على اوجه الاستخدامات التي سوف يوظف فيها هذا الائتمان، لذلك فقد ركزت على سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني، وان الهدف من الرقابة على الائتمان هو تحديد حجم الائتمان بالاضافة الى تحديد ذلك الحجم في مختلف القطاعات الاقتصادية.

والهدف من الرقابة النوعية هو تنظيم الائتمان الممنوح لبعض نواحي النشاط الاقتصادي بطريقة تختلف عما يطبق في العادة وذلك من خلال التاثير في اوجه استعمال الائتمان المقدم.

---

[٧] سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٠، ص ١٥٧.

٨ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،٢٠١٥، ص١٥٧.

ومن أهم صور الرقابة الكيفية على الائتمان مايلي:[٩]

أ- رقابة الائتمان الاستهلاكي بهدف تقيد شراء السلع الاستهلاكية المعمرة بالتقسيط، ويتم هذا التقيد عن طريق رفع قيمة القسط الاول الذي يجب للمشتري دفعه وتقصير مدة السداد ودفع سعر الفائدة على الاقساط.

ب- رقابة الائتمان العقاري بهدف عدم استخدام القروض في تشييد المباني السكنية اذا الهدف الحد من بناء المساكن و تشجيع الائتمان العقاري وذلك عن طريق عدم سداد الاقساط الا بعد مدة معينة، وخفض سعر الفائدة على القروض.

ج- منع البنوك التجارية من منح القروض التي تبلغ حدا معينا بعد موافقة البنك المركزي عليها.

د- تحديد انواع القروض وحجمها التي تخص الصادرات.

هـ- تعيين الحد الاقصى لقروض البنوك التجارية باالنسبة لانواع من القروض وكذلك وضع قواعد عامة للرقابة على البنوك التجارية يتم بموجبها تعيين الوجوه التي يمتنع على البنوك التجارية استمار الاموال فيها.

٣-٣. الرقابة المباشرة على الائتمان (Direct Control On Credit).

يقصد بالنوع الثالث من انواع الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي المتمثلة في رقابة المباشرة هو فرض تاثيره الادبي في الجهاز المصرفي بهدف تعزيز وسائل رقابته الكمية والنوعية ، كما يمكن ان تكون رقابته المباشرة بديلا لرقابته الكمية و النوعية ، اذا تعذر عليه استخدام ادوات الرقابتين الكمية والنوعية بصورة فعالة.[١٠]

وترتبط فعالية اجراءاته هذه بمكانة وجاهزية البنك المركزي ومدى تاثير على مكونات الجهاز البنكي ، فيقوم بمايلي :[١١]

أ- اقناع البنوك التجارية ، وابداء النصيحة والمشورة لها، فيما يخص توجهاته الاستثمارية والائتمانية بشكل عام.

---

٩ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٠، ص ١٦١.

١٠ رضا صاحب ابو حمد ، ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر ، ٧٧

١١ محمود حسين الوادي واخرون ، النقود و المصالرف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى ٢٠١٠،، ص ١٨١.

ب – التدخل المباشر، عند الضرورة، في فرض بعض القيود والشروط على نشاط المصارف الائتماني والاستثماري مثل، تحديد الحد الاعلى للقروض المقدمة الى بعض القطاعات او تحديد النسبة الواجب الالتزام بها من قبل المصارف، فيما بين راس المال المصرفي والاحتياطات النقدية ، وغيرها من التدابير التي يراها المصرف المركزي ضرورية لضمان تحقيق اهدافه النقدية.

٣- استقلالية البنك المركزي :

يبرز تاريخ البنوك المركزية تطورًا آخر ذات طابع قانوني هذه المرة، فمع الوقت تحول معظم هذه البنوك من شركات خاصة، يملكها مساهمون من القطاع الخاص إلى مؤسسات مملوكة كليًا أو جزئيًا من الدولة.

في البداية، تأسست البنوك المركزية بغالبيتها كشركات خاصة، لأن سيطرة الدولة على إصدار النقد تتناقض مع الاتجاهات الليبرالية في الفكر الاقتصادي، التي كانت سائدة في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر.

منذ تأسيسهما ، كان البنك المركزي البريطاني والبنك المركزي الفرنسي شركتين خاصتين. أما البنك المركزي السويدي Rijsbank ، فقد كان عند تأسيسه سنة ١٦٦٨ مملوكا ومراقبا من البرلمان ، ولكن بعد قرن ونصف القرن على تأسيسه، ساد الاعتقاد بأن مصالح الصناعة والتجارة يمكن أن تخدم بشكل أفضل إدا وجدت شركات بنكية خاصة تصدر النقد ، فصدر سنة ١٨٢٤ قانون أجاز تأسيس مصارف خاصة تمتلك حق الإصدار .

وأيضا في الدانمرك فإن Rigsbank المملوك من الدولة، والذي كان يتمتع بحق حصري للإصدار، تحول سنة ١٨١٨ إلى شركة خاصة هي بنك الدانمرك الوطني . وفي ألمانيا حل محل البنك البروسي في إصدار النقد الرايشبنك ، وهو شركة خاصة تعيُن الدولة إدارتها .

ولم يتغير هذا الاتجاه إلا في النصف الأول من القرن العشرين ، وبالتحديد في الثلاثينيات ، حيث بدأت الدول تؤمُم مصارفها المركزية تباعًا، ويعود ذلك إلى رغبة الحكومات في الاضطلاع بدور أكبر في مواجهة الانهيارات النقدية ، التي شهدها العالم في تلك الحقبة من تاريخه .

ومما ساعد الحكومات على سلوك هذا النهج ، أنه في هذا الوقت كانت تنمو وتسيطر الأفكار الداعية إلى تدخل الدولة في الاقتصاد .

قبل عام ١٩٣٦ كانت البنوك المركزية المملوكة كليًا من الدولة قليلة العدد ، ولكن بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ جرى تأميم عدد من هذه البنوك ، كما أن جميع البنوك المركزية ، التي أنشئت في هذه الفترة ، كانت مؤسسات عامة مملوكة من الدولة . وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح

تـأميم البنـوك المركزيـة ظـاهرة أكثـر شـيوعا فـي العـالم، وقـد شـمل التـأميم مؤسسـات إصـدار مهمـة مثل البنوك المركزية في بريطانيا وفرنسا وهولندة .

إن النسـبة تملّـك الدولـة للبنـك المركـزي لا تعكـس بتاتـا درجـة اسـتقلالية البنـك عـن السـلطات العامـة ، فقد يكـون البنـك مملوكـا كليـا مـن الدولـة ومسـتقلا عنهـا فـي نفـس الوقـت (ألمانيـا) ، أو بـالعكس فقـد يشـارك القطـاع الخـاص فـي ملكيـة البنـك ، فيمـا هـو خاضـع لتعليمـات الحكومـة فـي إدارة السياسـة النقدية (اليابان) .

مـن دراسـة التـاريخ النقـدي نلاحـظ ان البنـوك التجاريـة التـي تطـورت الـى بنـوك مركزيـة كانـت تحتل مكانة خاصة في علاقتها مع الحكومة.

وقـد تعرضـت علاقـة البنـك المركـزي بالحكومـة بالنسـبة الـى مـدى تـدخلها وطبيعـة هـذا التـدخل وشكله الـى مناقشـات وتجـارب عـدة، فالبنـك المركـزي بـانفراده باصـدار البنكنـوت يسـتطيع ان يـؤثر فـي الحجـم الكلـي للنقـود ومـن ثـم تقـع علـى عائقـه مسـؤولية كبيـرة نحـو تحقيـق سياسـة نقديـة تنسـجم مع السياسة المالية بوجه خاص والسياسة الاقتصادية للدولة بوجه عام.

وبـالرغم مـن مسـؤولية البنـك المركـزي فـي المسـاهمة فـي تحقيـق سياسـة تسـتهدف الصـالح العـام الا ان هنـاك مـن ينـادي بضـرورة اسـتقلال البنـك المركـزي عـن الحكومـة معتقـدين ضـمنيا بعـدم تمتـع الحكومـة بصـفة الرشـد الاقتصـادي وحجـتهم فـي ذلـك ان خضـوع البنـك المركـزي للحكومـة يقـدم لهـا اداة طيعـة للحصـول علـى مـا تحتاجـه مـن نقـود لتغطيـة عجـز مسـمر فـي ميزانيتهـا مـن خـلال الاقتراض المباشر من البنك المركزي.

وفـي الطـرف الاخـر نجـد فريقـا يـؤمن ايمانـا كـاملا بتمتـع الحكومـة بالرشـد الاقتصـادي فـي تصـرفاتها ومـن ثـم يـرى اخضـاع البنـك المركـزي اخضـاعا كـاملا لتوجـه الحكومـة وادارتهـا وحجـتهم فـي ذلـك ان البنـك المركـزي لا يعـدو ان يكـون هيئـة عامـة تتـولى شـؤون النقـد ومـن ثـم يجـب اخضاعه للحكومة.

والمتأمل في تطور علاقة البنوك المركزية بالحكومات يجدها قد تاثرت بعاملين رئيسين:[١٢]

العامل الاول هو مدى سيادة المبادىء الاقتصادية التي تحبذ زيادة تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية فكلما قويت هذه المبادىء الاقتصادية في بلد من البلاد انعكست في تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية بدرجة اكبر من ذي قبل ، وبالطبع يشمل هذا التدخل شئون النقد الائتماني.

العامل الاخر الظروف الاقتصادية الطارئة التي ارغمت البنوك المركزية في البلاد المختلفة على التمشى في ركاب الخزانة العامة لتنفيذ سياسة مالية معينة، وهنا خضعت السياسة النقدية لمقتضيات السياسة المالية.

[١٢] **صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد**، ،نفس المرجع السابق ، ص١٥٤.

أسئلة للمحور الثالث:

أجب على الأسئلة التالية:

١. ماهي أسباب نشأت البنوك المركزي ؟

٢. عرف البنك المركزي ؟

٣. ماهي اهم وظائف البنك المركزي ؟

٤. اشرح أدوات البنك المركزي في إدارة الائتمان البنكي؟

٥. حدث عن جدلية استقلالية البنوك المركزي؟

المحور الرابع :

ميزانية البنك التجاري.

الأهداف التعلمية للمحور الرابع:

يهدف هذا الحور إلى اطلاع الطالب على:

- مفهوم الميزانية العمومية للبنك التجاري:
- قواعد تحليل الميزانية العمومية للمصارف التجارية.
- بنود الميزانية العمومية للبنك.
- موارد المصارف التجارية واستخداماتها:

المحور الرابع : ميزانية البنك التجاري:

أولا : الميزانية العمومية للبنك التجاري:

١- ميزانية البنك التجاري:

من أجل فهم كيفية عمل البنك، أولا نحتاج إلى تفحص كشـــف ميزانية البنك (Balance Sheet) وهي قائمة (a List) بارصدة البنك (assets) ومطلوباته (Liabilities) وكما يتضمن الاسم فإن هذه القائمة توازن بمعنى أنها تتصف بأن: [١]

راس المال + المطلوبات الكلية = الأرصدة الكلية.

ويرتب كشـــف ميزانية البنك في القائمة (Lists) مصـــادر أموال البنك (Sources of Bank Funds) المطلوبات (Liabilities) واستعمالات تلك الأموال (Uses).

وتحصـل البنوك على أموال (Funds) من خلال الاقتراض ومن خلال اصـدار مطلوبات أخرى مثل الودائع. وبعد ذلك تستعمل البنوك هذه الأموال (These Funds) لاكتساب ارصـدة أو أصـول مثل السـندات (Securities) أو أوراق مالية وقروض. وتجني البنوك أرباحا من خلال قرض بمعدل سـعر فائدة على (Their holdings) ما لديهم من ســـندات أو أوراق مالية وقروض أعلى من تكاليف مطلوباتهم.

ولما كان نظام القيد المزدوج يتطلب أن تكون قيمة الاصـول المملوكة للبنك مسـاوية تماما، لا اقل ولا اكثر، لقيمة المستحقات قبل هذه الاصول،لذلك يجب ان تكون هذه الاخيرة مساوية لقيمة الاصول.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين مصادر و استخدامات البنك :

الشكل رقم : ٤-١ العلاقة بين مصادر واستخدامات البنك التجاري

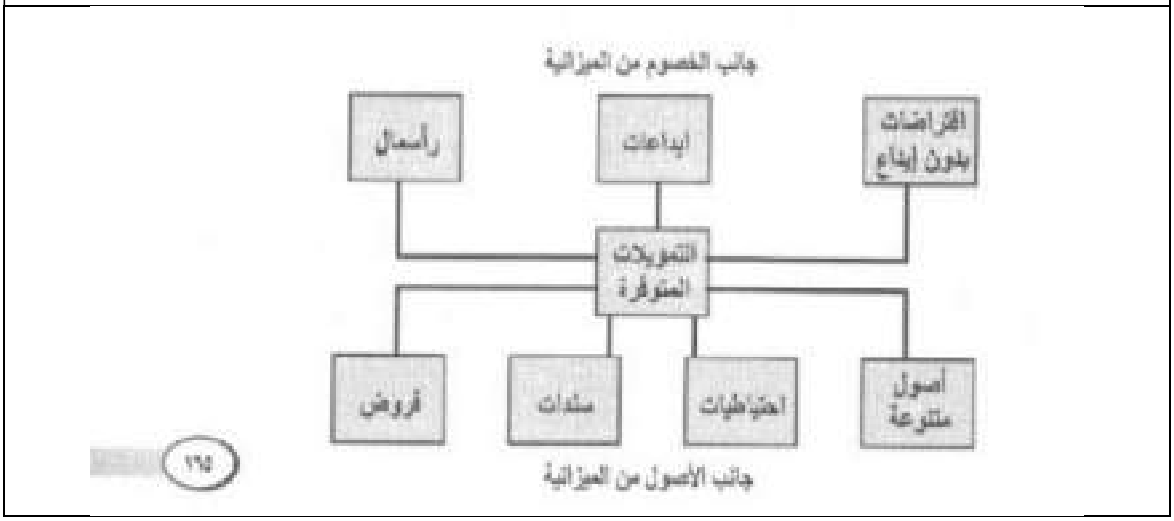

[١] **محمد صالح القريشي**، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الاولى ،٢٠٠٩، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، ص٣٠.

المصـــدر : **توماس ماير، جيمس إس دوسيتبري ، روبرت زد ايبر**، ترجمة: السيد احمد عبد الخالق ، النقود والبنوك والاقتصاد،دار المريخ للنشر،٢٠٠٢، ص١٦٥.

٢- قواعد تحليل الميزانية العمومية للمصارف التجارية :

عند تحليل الميزانية العمومية للمصارف التجارية يجب مراعاة القواعد الاتية :[٢]

- ان ميزانية المصرف التجاري تمثل تحليلا لعملياته في لحظة زمنية معينة، وتشير الى ارصدته في نقطة من الزمن فهي تحليل للخزين وليس تحليلا للدفقات. أي تشير الى فعالياته عبر فترة زمنية معينة.
- ان اية معاملة يقوم بها المصرف التجاري يجب ان تقيد قيدا مزدوجا مرة في جانب الموجودات ومرة في جانب المطلوبات. فلو ان المصرف اشترى موجودا من الموجودات، فان المصرف يكون مدينا بقيمة الموجود في جانب المطلوبات لصاحب الموجود، ودائنا بقيمته في جانب الموجودات.
- استنادا الى ما تقدم تقوم الميزانية العمومية للمصرف التجاري على المعادلة الأساسية الاتية:

الموجودات = المطلوبات.

- لو تم استخدام أحد الأصول لشراء أصل فان تركيب الأصول سيتغير ولكن قيمة الأصول وقيمة راس المال لا تتغير.
- إذا استخدم أحد الأصول لسداد قرض فان قيمة الأصول والخصوم ستنخفض بنفس المقدار.
- يحدث الانخفاض في راس المال من خلال الاستهلاك والخسائر الرأسمالية (انخفاض القيم السوقية للأصول).[٣]
- ان الميزانية الموحدة للمصارف التجارية تشمل على جميع الفقرات الواردة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري الواحد باستثناء فقرتي:
  - ارصدة لدى المصارف التجارية الأخرى.

---

[٢] **رضا صاحب أبو حمد**، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ،ص٨١.

٣ **سعيد سامي الحلاق ، محمد محمود العجلوني**، النقود والبنوك والمصارف المركزية،الطبعة العربية ٢٠١٠، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الاردن، ص٦٠.

- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل، وارصدة وصكوك مستحقة للدفع. والسبب في ذلك هو انها تمثل فقرات متقابلة وإن قيمتها تساوي صفرا.

٣- بنود الميزانية العمومية للبنك: (THE BANK'S BALANCE SHEET**)**.

ان الميزانية العمومية الخاصة بالصناعة البنكية، وكاي ميزانية عمومية، فانها تعطي قائمة الاصول على احد الجوانب والخصوم على الجانب الاخر، ويتم ترتيبها بحيث يكون كل جانب مساوي للاخر. اما مايجعل كل منها مساو للاخر هو التقليد الذي يضع راسمال البنك في الجانب الخاص بالمديونيات وليس في جانب الاصول في الميزانية العمومية.

وقبل ان ننظر الى البنود المقررة في الميزانية العمومية ، يجب ان ننظر الى نقطة هامة وهي راس المال، وهو حق ملكية المالك، وربما يبدوا استخدام كلمة مديونية كإستخدام اكبر من حجمها، ولكن يجب ان نفكر في الميزانية العمومية كقائمة بما يمتلكه البنك (في جانب الاصول) وقائمة كحقوق الجماعات المختلفة مثل المودعين والملاك الذين لهم حقوق لدى البنك (في جانب الخصوم).

ويمثل راس مال البنك حقوق حاملي الاسهم على البنك وكذلك هي مديونية على الرغم من انها اصلا لحاملي الاسهم وهناك سبب اخر لوجود راس المال على جانب المديونيات وهو ادراكنا لامكانية احلال كلمة استخدام التمويل بدلا من الاصول وكلمة " مصادر التمويل بدلا من الخصوم . وبعد ذلك يصبح واضحا ان راس المال يعتبر مديونية لانه يمثل مصدرا للتمويل.

وسبب اخر لمعاملة راس المال كمديونية هو أن نتذكر ان الميزانية العمومية توضح الوضع المثالي للبنك ذاته وليس لملاك البنك. فبالنسبة لملاك البنك فان راس المال الذي يستثمرونه هو مجرد اصل ، اما بالنسبة للبنك ، فانه يمثل حق للشخص عليه، ولذلك فهو مديونية. واستنادا الى التمويل الذي يقدمه المالك، فانه يتم استثماره في اصول متنوعة مثل القروض ومباني البنك .[٤]

وفي مايلي البنود العادية لميزانية البنك التجاري:

[٤] **توماس ماير، جيمس إس دوسيتبري ، روبرت زد اليبر**، ترجمة: السيد احمد عبد الخالق ، النقود والبنوك والاقتصاد،دار المريخ للنشر،٢٠٠٢،ص ١٦٣-١٦٤.

"MONEY .BANKING AND ECONOMY –w.v.Norton &Company.Inc.1996"

الجدول رقم (٤-١) ميزانية البنك التجاري .

الاصول		الخصوم	
التعين	**المبلغ**	**التعين**	**المبلغ**
١- ارصدة نقدية ٢- نقدية في الخزانة. ٣- ارصدة لدى المصرف المركزي. • ذهب وعملات اجنبية. ٤- شيكات وحوالات تحت التحصيل. ٥- اوراق مخصومة. • اذونات الخزانة. • أوراق تجارية. ٦- حساب البنوك والمراسلين. ٧- أوراق مالية واستثمارات. • سندات حكومية. • أوراق مالية اخرى. ٨- قروض وسلفيات. • قروض بضمان. • قروض بدون ضمان. ٩- مباني.		١- راس المال والاحتياطات. • راس المال • الاحتياطات ٢- حسابات البنوك والمراسلين. ٣- قروض من البنوك والبنك المركزي. ٤- شيكات وحوالات مستحقة الدفع. ٥- ودائع. • ودائع لأجل. • ودائع التوفير. • حسابات جارية. • مطاليب اخرى.	
المجموع		المجموع:	

المصـــدر: كمـــال شـــرف ، هاشـــم ابـــوعراج، النقـــود والمصارف،منشـــورات جامعـــة دمشق،١٩٩٣-١٩٩٤م، ص١٨٢.

إن ميزانيـــة البنـــك وكـــاي منشـــاة أخـــرى تصـــور مركـــزه المـــالي فـــي تـــاريخ معـــين بصـــفة شخصـــية معنويـــة مســـتقلة عـــن أصـــحاب راســـماله والمتعـــاملين معـــه. فالخصـــوم تمثـــل القـــيم التـــي يلتـــزم بهـــا البنـــك والأصـــول تمثـــل موجـــودات او حقـــوق التـــي تعـــادل قيمتهـــا الدفتريـــة التزاماتـــه فـــي ذات التـــاريخ المعـــين. وعليـــه فدراســـة كـــل مـــن عماصـــر الخصـــوم والأصول في ميزانية البنك التجاري تكشف عن موارده واستخداماته على التوالي.

وعليـــه وفـــي ضـــوء هـــذا الترتيـــب نخصـــص الجـــزء التـــالي لدراســـة مـــوارد البنـــك التجـــاري ثم تاليها استخداماتها.

ثانيا : موارد المصارف التجارية :

يفصح جانب الخصوم من ميزانية البنك التجاري عن طبيعة الموارد التي يعتمد عليها في مزاولة نشاطه ، ويمكن لنا ان ان نجملها في ثلاثة ابواب رئيسية. وهي رأس المال المدفوع والاحتياطات والقروض من المصارف الاخرى، والودائع بانواعها المختلفة. ولم تذكر هذه الموارد الثلاثة مرتبة وفقا لاهميتها. بل وفقا لترتيبها الوارد في هيكل الميزانية المتعارف عليه. اما ترتيب الاهمية الحقيقية لهذه الموارد فيكون العكس تماما، بمعنى ان الودائع بانواعها المختلفة هي اهم مورد للمصرف التجاري، تليها القروض، اما فيما يتعلق براس المال والاحتياطات فهي لاتمثل سوى نسبة ضئيلة حيث لايعتمد عليها في الاقراض، واهمية راس المال تنبع من كونه مصدرا لثقة المودعين وتدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين معه.

وتتكون موارد البنوك التجارية من مجموعتين من الموارد : ذاتية وغير ذاتية. وتعتمد البنوك التجارية أساسا على مواردها غير الذاتية التي يغلب عليها طابع الوديعة دون القرض، كما يغلب على الودائع طابع الودائع الجارية، وتحدد طبيعة موارد البنك طبيعة استخداماته لهذه الموارد، والبنوك التجارية تحاول تحقيق افضل توفيق ممكن بين اعتبار السيولة والربحية مع تجنب اكبر قدر ممكن من مخاطر الائتمان.

١- الموارد الذاتية:

وتشمل الموارد الذاتية رأس المال والإحتياطات.

١-١: رأس المال :

راس المال المدفوع عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها مساهمو البنك بالفعل مساهمة منهم في راسماله. فهو اصل تاريخي للمصرف استخدمه في دفع قيمة الاصول والنفقات التي لزمته عند بدء نشاطه.

ويجب التفرقة بين راس المال الاسمي ، وهو راس المال الذي صدر به قانون انشاء البنك وبين راس المال المدفوع. وقد يقوم المساهمين بدفع كل راس المال الاسمي او راس المال المصرح به وفي هذه الحالة يتساوي راس المال الاسمي مع راس المال المدفوع.

الا انه في كثير من الحالات يقل راس المال المدفوع عن مقدار راس المال الاسمي. وفي هذه الحالة فان الفرق يسمى براس المال الذي لم يدعى (غير المدفوع)،(Uncalled capital). وليس كل راس المال الذي لم يدعى قابل

للاستداع، فجزء فقط من راس المال الذي لم يدعى قابل للاستدعاء (Callable capital). فقد يطلب البنك من المساهمين دفع ذلك الجزء من راس المال القابل للاستدعاء وذلك اذا ما رغب في زيادة راس ماله المدفوع والذي يظهر في الميزانية. اما الجزء المتبقي من راس المال الذي لم يدعى فانه لا يطلب الا عند تصفية البنك ولذلك فانه يسمى براس المال الاحتياطي (Reserve capital). والحكمة من ذلك هو تقوية المركز المالي للبنك واعطاء الثقة للمودعين في البنك.[1]

١-٢: الاحتياطات:

وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها البنك من ارباحه ولا يوزعها على المساهمين، فتراكمت لديه في صور احتياطيات بغض استخدامها في انشطة معينة للبنك. [2]

والاحتياطي على نوعين:

أ- احتياطي قانوني: وهو احتياطي يلتزم المصرف به بمقتضى النظام الاساسي للمصرف او بنص القانون.

ب- احتياطي خاص: ويكونه البنك مختارا لتعزيز مركزه المالي امام المتعاملين وتدعيم رأسماله.

وعلى حين تقتطع هذه الاحتياطات من صافي الربح المعد للتوزيع، نجد ان المصارف التجارية تقتطع ايضا مخصصات، ولكن من اجمالي الربح كل عام لمواجهة اغراض معينة مثل: توقع فقدان في قيمة أحد اصولها كتلك التي تكونها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، او لمتابعة الهبوط المحتمل في اسعار الاوراق المالية، او لمواجهة الاخطار والحوادث الطارئة التي تترافق وعمليات المصارف التجارية عموما والتي يترتب عليها خسائر معينة. ص١٨٣.

١-٣: المخصصات:

تكون المخصصات في العادة قيمة الاصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ اعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من انواع الاصول. وتحمل الارباح عادة بقيمة هذه المخصصات، وتختلف نسبة

[1] سامي خليل، ص ٢٢٨.(Chandler, the economies of money and banking pp160-165)
[2] (Kent Money and Banking p283.)

المخصصات حسب ظروف كل مصرف ومن أمثلة المخصصات، مخصصات الاستهلاك، ومخصصات الديون المشكوك فيها.[٣]

١-٤: الارباح المحتجزة: (Retained Earnings):

وهي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صلفي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده، وهذا المصدر إضافة الى انه يمثل نوعا من الحماية للمودعين فانه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا.

ملاحظة: كلما ارتفعت نسبة الموارد الذاتية زادت ثقة المودعين وتدعم مركز البنك في علاقته مع المراسلين بالخارج.

٢- الموارد غير الذاتية:

الموارد غي الذاتية تتمثل في الودائع على اختلاف انواعها والقروض التي يقترضها البنك من البنوك الاخرى او البنك المركزي. الا ان الجزء الغالب والنسبة الكبرى من الموارد غير الذاتية تتمثل في الودائع، بل ان الودائع تمثل النسبة الغالبة من جميع الموارد ذاتية وغير ذاتية.

٢-١: الاقتراض:

يستمد البنك التجاري قدرا من موارده عن طريق الاقتراض من غيره من البنوك. فقد يقترض البنك التجاري من البنك المركزي او من البنوك التجارية الوطنية او الاجنبية.

أ- الاقتراض من البنك المركزي : (Borrowing From Central Bank)

ويحدث لجوء المصرف التجاري الى البنك المركزي اذا ما اعترضته مشكلة في السيولة. فالبنوك تحتفظ لديها باحتياطي نقدي وباصول اخرى على درجات مختلفة في السيولة مثل اذونات الخزانة والاوراق المخصومة والقروض قصيرة الاجل. فاذا لم يكف الاحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير المتوقعة للمتعاملين فان المصرف التجاري يلجأ الى البنك المركزي ويقترض منه بضمان الاصول المذكورة او يخصم أذونات الخزانة او يعيد خصم الاوراق التجارية.

[٣] محمود عزت اللحام ، مصطفى يوسف كافي، ادارة المصارف، الطبعة الاولى ، ٢٠١٧، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،ص٤٧.

وتقترض المصارف التجارية من البنك المركزي كذلك في حالة رغبتها في التوسع في الائتمان بما يتفق مع ما يكون قد ظهر من نشاط تجاري متزايد. ففي فترات الرواج تلجأ المصارف الى البنك المركزي ليمدها بالقروض.

ملاحظة : ليست وظيفة البنك المركزي تزويد البنوك بحاجتها من الموارد اللازمة لمزاولة عملياتها بصفة مستمرة، ولهذا تتخذ البنوك المركزية من الوسائل مايحول دون اعتماد البنوك التجارية على موارده كمصدر دائم من مصادر تمويل عملياتها.

ب- الاقتراض من المصارف التجارية : (Borrowing From Commercial Banks)

وتلجأ البنوك التجارية التي تحتاج الى القروض من الاقتراض من البنوك التي لديها فائض نقدي، ويعد الاقتراض من المصارف التجارية اقتراضا قصير الاجل، ويأخذ هذا الاقتراض صورا من اهمها :[٤]

- اقتراض الاحتياطي الفائض.
- الاقتراض بمقتضى اتفاق اعادة الشراء، حيث يقوم المصرف ببيع اوراق مالية الى مصرف اخر، على ان يقوم المصرف البائع (المقترض) بإعادة شراء تلك الاوراق فيما بعد، بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما.

وهي طريقة تمكن المصرف من الحصول على ما يحتاج اليه من اموال اذا ما ابدى استعداده لدفع معدل الفائدة المناسب. وذلك بشرط ان لا تزيد كمية الاموال المقترضة على الحدود التي يضعها البنك المركزي وسياسات المصرف ذاته.

ويظهر بند (القروض من المصارف الاخرى) في جانب المطالب في ميزانية المصرف التجاري كاحد الموارد التي يعتمد عليها للقيام بنشاطه.

ج- الاقتراض من سوق راس المال: (Borrowed from Market Capital):

يعتبر هذا النوع من الاقتراض طويل الاجل يلجأ اليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله وزيادة طاقته الاستثمارية، وتعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين،

[٤] رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، مرجع سابق، ص ٨٥.

فاذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر الى الأموال المودعين الا بعد استنزاف راس المال.

ويتميز الاقتراض من سوق راس المال عن الودائع، بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وكذلك فان رصيد القرض غالبا ما يظل ثابتا طوال فترة الاقتراض، اما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه، فهي معروفة مسبقا مما يعني انخفاض تكلفة ادارتها.

وعلى الرغم من انها تمثل مصدرا خصبا لاحتياطات المصارف، الا انه قد يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة، كما قد تضع التشريعات المالية حد اقصى لها.

٢-٢: الودائع:

تستمد البنوك الشطر الاعظم من مواردها مما يودعه الافراد و الهيئات لديها من اموال باختلاف انواعها. وتعد من الموارد الخارجية (غير الذاتية) بالنسبة للمصارف التجارية.

ويساعد هيكل الودائع ونسبة كل منها الى مجموعها على تحديد نسبة الاحتياطي النقدي الذي يجب ان يحتفظ به المصرف الملاقاة طلبات السحب. فاذا كانت الودائع لاجل تشكل النسبة الكبرى فان توقعات السحب لابد ان تكون منخفضة.

وتفيد خبرة المصرف في تحديد سياسة استثماره لهذه الودائع بحيث انه اذا إطمأن الى عدم طلب الودائع فانه يوظف جانبا منها في اصول على درجة غير عالية من السيولة، ويرجع ذلك الى العلاقة العكسية بين السيولة والربحية والتي تقضي بان الارباح تقل كلما كانت اصول المصرف تميل الى السيولة. بينما تتزايد الارباح اذا مالت درجة السيولة الى النقصان. ص١٨٥.

٢-٣: مصادر تمويل أخرى :

أ- التامينات المختلفة (الصمانات):

وهي التامينات التي يضعها الافراد في المصارف مثل تامينات الاعتمادات المستندية.

ب- ارصدة وصكوك مستحقة الدفع: (Payable cheques and funds):

يتميز هذا المصدر بانه مصدر اموال غير ثابت، ويشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الاموال.

ج- المطلوبات الاخرى:

وهي عبارة عن عدة بنود يدمجها البنك المركزي معا بقصد اختفاء معلمها او لعدم اهمية تفصيلاتها.

والخلاصة : فيما يتعلق بخصوم البنك (موارده)، فان الودائع تمثل النسبة الكبرى من موارد البنك، اما الموارد الذاتية فانها لاتمثل الا نسبة ضيئلة من مجموع موارد البنك، كما ان الاقتراض يعتبر من الموارد المكملة للودائع وان كان ايضا لايمثل الا نسبة ضئيلة. فالجزء الغالب من موارد البنك التجاري يحصل عليه من مصدر الودائع.

ثالثا: أصول البنك التجاري أو استخداماته :

يلخص لنا جانب الاصول في الميزانية مختلف وجوه استعمال البنك التجاري لموارده. والكفية التي يقوم بها البنك التجاري باستخدام موارده. ونظرة سريعة الى أصول البنك التجاري تبين أن موارده موزعة على أنواع من الاستخدامات تتدرج تنازليا في درجات سيولتها وتصاعديا في معدلات ربحيتها.

١- خصائص اصول البنك التجاري :

يضع البنك في توزيع موارده على الاصول المختلفة في الاعتبار ثلاثة عوامل هي : عوامل السيولة والربحية والامان. [١]

فالسيولة تعني مقدرة البنك على السداد نقدا في مقابل الودائع. ولكن البنك باعتباره مؤسسة تجارية تهدف الى تحقيق الربح، لذلك يعمل البنك على توزيع موارده على انواع الاصول المختلفة متاثرا بعامل تحقيق الربح. ولا يمكن للبنك من توسع وتنويع اصوله الى الا عن طريق موارده أي عن طريق ودائع الافراد.

والعامل الاساسي لبقاء واستمرار وتوسع البنك انما يتوقف على ثقة اصحاب الودائع. وثقة عملاء البنك انما تتوقف على اعتقادهم بان البنك سيظل دائما قادرا على تحويل ودائعهم الى نقود.

ولذلك فان البنك عليه ان يحتفظ بالقدر الكافي من النقود الحاضرة وذلك لمواجهة الطلب الفعلي لعملائه في تحويل ودائعهم الى نقود حاضرة. كما انه رغبة في مواجهة الطلبات المحتملة ومقدرة الافراد على مثل هذا الطلب فان البنك عليه ان يحتفظ باصوله في شكل تتمتع بدرجة كافية من السيولة. فالنقود الحاضرة انما هي اعلى مراتب السيولة ولكنها لاتدر أي عائد على الاطلاق. بينما انواع اخرى من الاصول التي تدر عائد مثل القروض انما تكون مربحة ولكنها لا تتصف بالسيولة. فالربحية والسيولة عاملان متعارضان يجب ان يضعهما البنك في اعتباره.

فعند قيام البنك باستخدام موارده للحصول على الاصول المختلفة فان على البنك ان يراعي اعتبارين في اختياره لهذه الاصول:

- يجب أن يكون اختيار الاصول بالطريقة التي تؤدي الى تعظيم ارباح حملة الاسهم.

---

[١] سامي خليل ، ، ص ٢٣٢.

- يجب ان يكون متوافر دائما قدر مناسب من النقود الحاضرة او ان تكون الاصول غير النقدية قابلة للتحويل بسهولة الى نقود، وذلك لمواجهة مطالب اصحاب الودائع في حالة رغبتهم في تحويل ودائعهم إلى نقود حاضرة.

والاعتبار الثاني هو الاعتبار الذي يضمن امن البنك وسلامته. وهو يتضمن سيولة الاصول وقابليتها للتحويل.

فالسيولة هي المقدرة على الحصول على نقود حاضرة عند الطلب. وقابلية التحويل انما تعني ان انواع الاصول التي يحصل عليها البنك انما تكون قابلة للتحويل الى نقود حاضرة بسهولة او تحويلها الى البنوك الاخرى او الى البنك المركزي.

وبهذا الخصوص فان البروفسور (Meyers) انما يوضح بجلاء الفرق بين **يسار البنك** (Solvency) وبين **السيولة** (Liquidity). فيسار البنك انما يعني ان قيمة اصوله تزيد عن قيمة الخصوم المستحقة للغير فيما عدا حملة الاسهم.

ولكن البنك يتصف بالسيولة وذلك فقط بمقدار استطاعته تحويل اصوله الى نقود حاضرة وذلك لمواجهة طلبات اصحاب الودائع وغيرهم من الدائنين.

ولذلك فانه في كثير من الحالات قد يتصف البنك باليسار ولكنه لا يتصف بالسيولة. فاصوله قد تتجاوز خصومه ولكن اصوله قد لاتكون في صورة بحيث يسهل معها تحويل الاصول الى نقود حاضرة. فعندما تكون نسبة كبيرة من اصول البنك في شكل رهونات عقارية او في صورة مستحقات التي لاتكون في شكل معد للبيع فان اصول البنك تتصف بانها اصول مجمدة.

وعليه فان كل من دافع السيولة ودافع الربحية يعتبران دافعين متعارضين من الواجب التوفيق بينهما. فالبنك الجيد هو ذلك البنك الذي يتبع سياسة استثمارية والتي بمقتضاها يوزع اصوله بحيث يمكن تحقيق كل من دافعي السيولة والربحية. فعلى البنك ان يسعى من وراء الحصول على الاصول الى تحقيق اكبر قدر من الربح وفي نفس الوقت يحقق اكبر ضمان لاصحاب الودائع. وعليه فان سر نجاح البنك انما يرتكز على مقدارة توفيقه في تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة.

ومنه يمكن تلخيص خصائص أصول البنك التجاري في النقاط التالية :

أ- تفاوتها فيما بينها سواء اكان ذلك من حيث السيولة، أي سهولة التحويل إلى نقود بدون خسارة. حيث تتمثل السيولة ذاتها في الارصدة النقدية الحاضرة ، ولكن لا تتنج هذه الارصدة على البنك دخلا.

ب- تفاوتها من حيث الربحية ومادى اغلال الايراد. وحيث تدر السلف والقروض دخل للبنك ، ولكن في نفس الوقت تعتبر اقل اصول البنوك التجارية من حيث السيولة.

ووفقا لـ (Crozther) فان على البنوك ان ترتب أصولها ترتيبا تصاعديا فيما يتعلق بربحيتها وترتيبا تنازليا فيما يتعلق بسيولتها. وعليه فاننا نستطيع تقسيم أصول البنك التجاري إلى ثلاث مجموعات فيما يتعلق بالتعارض بين عامل الربحية وعامل السيولة:

- المجموعة الأولى: وهي التي يضحي فيها البنك كلية بعامل الربحية في سبيل تحقيق عامل السيولة.
- المجموعة الثانية: التي يغلب عليها عامل السيولة على عامل الربحية.
- والمجموعة الثالثة التي يغلب عليها عامل الربحية على عامل السيولة.

٢- أقسام أصول البنك التجاري:

يمكن تصنيف أصول او استخدامات البنك التجاري الى ثلاث مجموعات رئيسية، الأولى وهي مجموعة الأصول النقدية حيث اعتبار السيولة كاملا وبالتالي اعتبار الربحية معدوما، والمجموعة الثانية والكبرى وتميز البنك التجاري عن غيره من البنوك حيث يغلب عليها طابع الائتمان قصير الاجل، وتعكس مدى تشكيل استخدامات البنك التجاري بطبيعة موارده الحالية وقصيرة الاجل ، وتحتوي هذه المجموعة على مجموعا فرعية تتدرج في درجات سيولتها.

اما المجموعة الثالثة فتمثل تقليديا نسبة صغيرة من استخدامات البنك حيث التوظيف طويل الاجل وبالتالي اعطي اعتبار الربحية المحل الأول، كذلك يبرز تزايد الأهمية النسبة لهذه المجموعة مدى تحرر البنوك التجارية من التقليد المصرفي الإنجليزي كنتيجة لتطور أسواق النقد وراس المال واهمية وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للاقراض.[٢]

٢-١: المجموعة الأولى (مجموعة الأصول النقدية):

[٢] **صبحي تادرس قريصة**، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص١٤١.

هذه المجموعة من الأصول انما يضحى فيها بعامل الربحية في سبيل تحقيق اعلى درجات السيولة وتتكون هذه المجموعة من :

أ- النقود حاضرة في خزينة البنك: فاول بند في أصول ميزانية البنك التجاري يتكون من النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه.

وهي تتكون من أوراق البنكنوت والعملة التي يحتفظ بها البنك لمواجهة طلب النقود الحاضرة أي صرف الشيكات المقدمة له. وتسمى مثل هذه النقود الحاضرة بالاحتياطي النقدي.

ب- نقود حاضرة لدى البنوك الأخرى: والاحتياطي النقدي قد يتكون أيضا من مقدار النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك الأخرى.

ج- نقود حاضرة لدى البنك المركزي: كما يدخل في الاحتياطي النقدي مقدار النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك التجاري لدى البنك المركزي.

٢-٢: المجموعة الثانية (الأصول ذات الائتمان قصير الاجل):

وهي التي يتغلب فيها عامل السيولة على عامل الربحية. واذا كانت المجموعة الأولى من الأصول تعتبر خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات العملاء فيما يتعلق بالنقود الحاضرة، فان من المجموعة الثانية ما يعتبر خط الدفاع الثاني. ويمكن ان يدرج تحت هذه المجموعة أنواع الأصول الاتية:

أ- نقود قابلة للاستدعاء:(Money at call) والنقود القابلة للاستدعاء هي نقود اقرضها البنك الى سماسرة الكمبيالات او بيوت الخصم. ومثل هذه القروض انما تكون مستعدة للسداد في خلال ٢٤ ساعة من طلبها. كما ان هناك نوع اخر من القروض القصيرة الاجل، والتي تكون قابلة للاستدعاء خلال فترة وجيزة، وهي عبارة عن قروض تمت في سوق النقود والتي تكون على استعداد للاستدعاء وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ طلب سدادها. وواضح ان هذا النوع من الأصول تتمتع بدرجة عالية من السيولة ولذلك فان مقدار الفائدة التي يتقاضاها البنك نظير مثل هذه القروض تكون بسيطة.

ب- اذونات الخزانة (Treasuary bills): تقوم الحكومة بإصدار هذا النوع من الاذونات وذلك بفرض تمويل نفقاتها وذلك في الأوقات التي تكون فيها حصيلة الضرائب غير كافية.وعند طرح هذه الاذونات فان البنوك التجارية تكون المكتتب الأول فيها. واذا تخلف جزء من هذه الاذونات فان البنك المركزي يقوم بالاكتتاب في الجزء المتبقي. وتعتبر درجة سيولة هذه الاذونات مرتفعة فهي قروض قصيرة الاجل ومدتها لا تزيد عادة عن ثلاثة اشهر. كما انها تتصف

بالأمان اذ ان المدين فيها هو الحكومة. ومما يرفع من درجة سيولة هذا النوع من الاذونات هو استعداد البنك المركزي لخصم هذه الاذونات اذا ما طلبت البنوك التجارية منه ذلك.

ج- الأوراق التجارية: يستثمر البنك جزءا هاما من موارده في الأوراق التجارية التي تقدم للبنك للقيام بخصمها، ويقوم البنك بسداد القيمة الحالية للورقة التجارية المقدمة للخصم وذلك مقابل قيامه بتحصيل القيمة الاسمية لهذه الورقة في تاريخ الإستحقاق الذي عادة لايتجاوز السنة. وعملية الخصم هذه انما هي بمثابة عملية اقراض قصيرة الاجل. فدفع القيمة الحالية للورقة المالية هو بمثابة قرض ثم حصول البنك على القيمة الاسمية لهذه الورقة في تاريخ الاستحقاق هو بمثابة استرداد للقرض مع فائدته، اذ ان الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للورقة التجارية هو بمثابة العائد الذي يحصل عليه البنك من هذا الاستثمار. ويطلق على العائد منسوبا الى القيمة الاسمية سعر الخصم او سعر القطع.

وعادة ما تحتفظ البنوك بعدد من الكمبيالات التي يكون استحقاقها في تواريخ مختلفة حتى يكون لديها كمبيالات مستحقة السداد في تواريخ مختلفة. اذ ان الكمبيالات في تواريخ استحقاقها تعتبر بمثابة نقود حاضرة.

وتعتبر الكمبيالات ذات سيولة ذاتية،ذلك لانها تصبح نقودا حاضرة في تاريخ الاستحقاق. وتعتبر الكمبيالات من أنواع الاستثمارات المثلى ذلك لانها تجمع بين السيولة والربحية. ولا يرجع ارتفاع سيولة الكمبيالات الى انها قروض قصيرة الاجل فقط بل لامكانية تحويلها. او بعبارة أخرى فان هناك أنواع من الكمبيالات التي تقبل البنوك المركزية عادة خصمها وبذلك تتمكن البنوك التجارية من الحصول على نقود حاضرة اذا رغبت في ذلك.[٣]

د- الأوراق المالية : تستثمر البنوك جزءا من مواردها في سندات الحكومة، وفي اسهم الشركات الصناعية وفي سنداتها. وعادة ما تفضل البنوك السندات القصيرة الاجل او المتوسطة الاجل. وتتميز أنواع الاستثمار هذه بانها قابلة للتحويل كما انها تدر دخلا.

و- القروض والسلفيات: يقصد بالاقراض ان يقوم البنك بتزويد الافراد ومنشات الاعمال والجهات الطالبة للقرض بالاموال المطلوبة على ان يتعهد المدين بسداد

[٣] سامي خليل ،نفس المرجع السابق ، ص٢٣٧.

هـذه الأمـوال وفوائـدها والعمـلات المسـتحقة عليهـا والمصـاريف دفعـة واحـدة او علـى أقساط . [٤]

وتعتبـر القـروض والسـلفيات التـي تمنحهـا البنـوك التجاريـة لعملائهـا اكثـر أنـواع الأصـول ربحيـة. فربحيـة البنـك التجـاري تتوقـف علـى مقـدار القـروض والسـلفيات التي بمنحها البنك لعملائه.

فـالبنوك تعمـد الـى مـنح القـروض القصـيرة الاجـل وذلـك للعمـلاء مـن التجـار والصـناع الـذين يحتـاجون الـى مـوارد تحويليـة تفـوق مقـدار ماليـديهم فيلجئـون الـى البنـوك للحصول على مايحتاجون اليه مما تزيد عن مواردهم الذاتية.

وتكـون هـذه القـروض عـادة لتمويـل رأس المـال العامـل بحيـث ان مـدة القـرض تكـون محـدودة بـدورة راس المـال، وبـذلك يسـتطيع البنـك ان يجمـع بـين عـاملي الربحيـة والسيولة.(kent , Money and Banking pp323-345.).

٢-٣: المجموعة الثالثة (الأصول ذات التوظيف طويل الاجل):

وتمثـل هـذه المجموعـة الأصـول التـي يحصـل عليهـا البنـك والتـي يحتـل فيهـا عامـل الربحيـة المقـام الأول ثـم يـأتي بعـد ذلـك عامـل السـيولة. وتشـمل هـذه الأصـول القروض الطويلة الاجل، والاستثمارات الصناعية الطويلة الاجل.

أ- الأصول القروض الطويلة الاجل:

وفي كثير من دول العالم نجد ان البنوك التجارية خرجت عن قاعدة الإقراض القصير الاجل وتحررت من هذا المبدأ وذلك عن طريق الإقراض الطويل الاجل وخاصة الإقراض الطويلة الاجل للحكومة وذلك بالاحتفاظ بقدر من سندات الحكومة الطويلة الاجل. ومما شجع البنوك على ذلك ان مفهوم السيولة قد تطور، فاصبحت السندات الحكومية الطويلة الاجل تتصف بدرجة عالية من السيولة بعد ان أصبحت البنوك المركزية تقبل شراء مثل هذه السندات وذلك عندما تحتاج البنوك الى أموال سائلة.

ب- العقارات والموجودات الأخرى:

إن المصـارف التجاريـة لا تفضـل الاسـتثمار فـي الموجـودات الثابتـة الا فـي حـدود حاجاتهـا للقيـام باعمالهـا المصـرفية المعتـادة، وتتـالف اهـم الموجـودات الثابتـة التـي تسـتثمر فيهـا المصـارف أموالهـا هـي : الأبنيـة والاثـاث والسـيارات والمعـدات وغيرهـا اللازمة لسير عمليات المصرف.

[٤] محمـود عـزت اللحـام، مصـطفى يوسـف كـافي، إدارة المصـارف، الطبعـة العربيـة الأولـى ، ٢٠١٧، الاعصار العلمي للنشر والتوزيع ، عمان،الاردن ، ٦٣.

أسئلة للمحور الرابع:

أجب على الأسئلة التالية:

١. ماهي أهمية الميزانية للبنك التجاري ؟

٢. عدد خصائص ميزانية البنك التجاري؟

٣. ماهي مكونات ميزانية البنك التجاري؟

٤. ماهي اهم المعايير في تريب بنوك ميزانية البنك التجاري؟

٥. اشرح مكونات الموارد الذاتية واهميتها للبنك؟

المحور الخامس:

تقييم أداء البنوك التجارية:

الأهداف التعلمية للمحور الخامس:

يهدف هذا الحور إلى اطلاع الطالب على:

- مفهوم وتعريف الأداء البنكي.
- التعرف على معايير وأساليب تقييم الأداء البنكي.
- السيولة المصرفية مفهومها ودورها للمصارف.
- إدارة السيولة ومعضلة البنوك التجارية.
- أهمية التحليل المالي واستخدام النسب المالية في التحليل.

المحور الخامس : تقييم أداء البنوك التجارية.

تمهيد:

إن استمرار البنك في السوق المصرفية مرتبط بمدى مسايرته للمخاطر البنكية، ولتحقيق ذلك يجب على البنك معرفة البئة الداخلية والخارجية ومدى تحكمه في معايير ادائه، من خلا اتخاذ القرارت المناسبة لضمان استمراره وتحقيق اهدافه، ولا يتحقق ذلك الا من خلال قيامه بعملية تقييم الاداء بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المناسبة للوقوف على مستوى ادائه.

اولا : مفهوم تقييم الاداء البنكي :

١- مفهوم تقييم الأداء:

ينظر إلى تقييم الأداء على أنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترة زمنية معينة عن طريق اجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.

١-١: تعريف تقييم الأداء:

يعرف تقييم الأداء بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجات للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.[١]

ويعبر الأداء عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال امكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهدافها طويلة الاجل.

ويرتكز مفهوم الأداء على عنصريين هما الكفاءة والفعالية، فالكفاءة تتمثل في القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة ومن ثم فهي تعتمد على مفهوم المدخلات والمخرجات. فالنظام الكفء هو الذي يتمكن من تحقيق مخرجات تفوق المدخلات المستخدمة، أما

[١] لطيف زيود واخرون، **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحميل المالي دراسة ميدانية لممصرف الصناعي السوري**،مجلة جامعة تشريين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد(٤)،٢٠٠٥، ص١٨١.

الفعالية وهي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة فهي بذلك معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المرجوة.[٢]

وبالتالي فقد عرف الأداء من خلال معايير الفاعلية والكفاءة الاقتصادية حيث تبين أن هذه المعايير قد لا يمكن تحقيقها معا، لأنه من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفاعلية لتحقيق الكفاءة الأعلى فالمحتمل أن يكون هناك انفاق اكثر، فالأداء هو انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنشاة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[٣]

١-٢: عناصر تقييم الأداء:

ويمكن تقسيم تقييم الأداء إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أ- **الكفاءة** (Efficiency): وهي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في احكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات.

ب- **الفعالية** (Effectivenees): وهي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وذلك عن طريق بيان العلاقة بين المخطط والفعلي من الأهداف، وفيما إذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها في خطتها الإنتاجية.

ج - **الإنتاجية** (Productivity): فهي نسبة المدخلات إلى المخرجات أو أنها كمية الإنتاج منسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج.

١-٣: أهداف تقييم الأداء:

أ- متابعة تنفيذ الأهداف لغرض التعرف على مدى تحقيق الإدارة للأهداف المقررة لها في الوقت المحدد وبالحجم المحدد.

ب- متابعة الكفاءة في الأداء لغرض التحقق من تنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاية مع تجنب الاسراف والخطأ في التنفيذ.

---

[٢] **اوصغير الويزة**، مطبوعة محكمة في مقياس :اقتصاد بنكي ، موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، جامعة محمد البشير الابراهمي برج بوعريريج، ٢٠١٨/٢٠١٩، ص ٨٦.

[٣] **رانيا عطار** ، قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية – دراسة تطبيقية ،مصرف سورية الدولي الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب ، ٢٠١٣، ص٢.

ت- تقويم نتائج التنفيذ بعد تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن متابعة التنفيذ، ومن البديهي أن يسبق ذلك تحديد الأهداف وتحديد الخطط التفصيلية للإنجاز وتحديد مراكز المسؤولية في البنك وبناء على ذلك يتم تحديد معايير الأداء.

ث- التنبؤ بما يمكن أن يستجد من تغيرات في المستقبل والاعداد المسبق لها من خلال الاستفادة من دروس الماضي.[٤] ص٨٧.

ج- قياس مدى كفاءة الأنشطة محل التقييم وفاعليتها، لمعرفة مدى نجاح الوحدة في تحقيق أهدافها، ومدى قدرتها على الاستمرار في العمل.

ح- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها للنهوض بأدائها.[٥]

خ- توجيه الإدارة نحو مواطن التحسين التي تحقق للمنظمة القدرة التنافسية من خلال احتواء عملية التقييم مؤشرات عن أداء ومراكز المنافسين.

د- يساعد تقييم الأداء في وضع الخطط المستقبلية التي من شانها الحفاظ على الوحدات في السوق حيث ان مخرجات عملية تقييم الأداء هي مدخلات لعملية التخطيط المستقبلي.

ذ- اسهام عملية تقييم الأداء في التطوير الشامل للوحدة من خلال تشخيص المشاكل التي تعاني منها الوحدة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، وتركيز جهود الإدارة نحو مواطن التحسين التي تعزز للوحدة فدرتها التنافسية.[٦]

ر- تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على نتائج تقييم الأداء ابتداء من الوحدة ثم الصناعة فالقطاع وصولا للتقييم الشامل.

٢- مفهوم وتعريف الأداء البنكي :

---

[٤] **اوصغير الويزة**، نفس المرجع السابق ، ص ٨٧.

[٥] **عمر علي كامل الدوري**، تقييم الاداء المصرفي الأطار المفاهيمي والتطبيقي، دار الدكتور للعلوم، شارع المتنبي، بغداد،الطبعه الأولى2013، ص٢٤.

[٦] **رانيا عطار** ، نفس المرجع السابق ، ص ٤.

إن مفهوم الأداء على مستوى المؤسسات المصرفية لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى الإنتاجية أو الخدمية منها حيث أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء.

٢-١: تعريف الأداء البنكي :

يقصد بالأداء البنكي ما يحققه البنك من أهداف مخططة ومن ثم فإن قياس المتحقق ومقارنته مع المخطط هو أولى الخطوات على مستوى الأداء للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه منظمات الأعمال ومنها البنوك الحكومية أو الخاصة.

وعليه **فالأداء المصرفي يعرف** بأنه صورة تعكس نتيجة ومستوى قدرة المصرف على استغلال موارده وقابليته في تحقيق أهدافه وفق المعايير التي تلائمه ومقارنة ما تحقق من الأهداف مع الخطة الموضوعة سابقاً لتشخيص الانحرافات إن وجدت واتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجتها.

وتقييم الأداء للبنك هو الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط البنك بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالاهداف المرسومة مسبقا بهدف الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها، مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ماهو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة هي سنة.

ويمكن القول إن عملية تقييم أداء البنوك تعني إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق البنك للأهداف التي أقيم من اجلها ومقارنة تلك الأهداف، بالأهداف المخططة ، ومعرفة وتحديد مقدار الانحرافات وأساليب معالجتها.

ويعرف تقييم الأداء في البنوك التجارية على أنه الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج وأنها تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة.

ويختلف تقييم الأداء في البنوك التجارية بحسب المستوى الذي يتم فيه التقييم بأدائها وتتمثل هذه المستويات أساسا في:

- المستوى الوطني: وفي هذا المستوى يظهر دور البنوك التجارية في توفير الموارد التمويلية اللازمة للاقتصاد الوطني، باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.
- المستوى القطاعي: يتضمن هذا المستوى الجهاز المصرفي بأكمله وعلى راسه البنك المركزي، ويتم تقييم أداء البنوك التجارية في هذا المستوى من ناحية تناسق قرارات

السلطات النقدية القائمة على أمور هذه البنوك والسياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.

- مستوى البنك التجاري في حد ذاته: وفيه تركز الإدارة البنكية على تحقيق الأهداف المخططة والمرسومة لها، من تنظيم للربحية وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة، حيث تضع البنوك عدة مؤشرات أو نسب مالية تكون صالحة لتقييم أدائها، وتمكن هذه المؤشرات إلى حد كبير من التعبير على المستويات الثلاثة السابقة.

٢-٢: أهمية تقييم الاداء البنكي:

وتسمح عملية تقييم الأداء في البنك التجارية بـ:

- التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة للبنك واستخدامها على النحو الأفضل.
- خلق روح المنافسة بين أقسام البنك بغية تحسين مستوى الأداء العام.
- الكشف عن مساوئ الإسراف في استخدام الأموال فضلا عن شكليات العمل وبما يتنافى مع القواعد والأسس السليمة للأداء العام.
- تحسين عملية التخطيط على المستوى القومي أو المحلي عبر التأكد من تحقيق التوازن الاقتصادي والتناسق بين القطاعات الاقتصادية.
- زيادة درجة الإفصاح والانسجام بين الأهداف الاستراتيجية من جهة وعلاقتها بالبيئة التنافسية من جهة أخرى.
- تطوير وتحسين أداء المسؤولين عبر الكشف عن جوانب القصور والضعف في كفاءة العاملين ومستوى إنتاجيتهم وإيجاد الحلول الناجعة لها عبر التدريب والتنمية.

٢-٣: أهداف تقييم الأداء البنكي:

الهدف الأساسي لتقييم الأداء يتجسد في تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط البنكي ليتماشى في تطويره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد. كما تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- الرقابة على كفاءة الأداء في تنفيذ البنك لأهدافه، وممارسة اعماله المختلفة بكفاءة مختلفة، وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام ممكن.[٧]

ب- تقييم النتائج ويعني ذلك الكشف عن التطورات والاتجاهات التي أسفر عنها أداء البنك الفعلي، ومدى انسجامها مع الاتجاهات المستهدفة، مع التعرف على نواحي القصور في الأداء وبيان أسبابه وتحديد المسؤولين عنه، بما يمكن من تصحيح هذه الأخطاء مستقبلا.

ت- تطوير الأداء المالي وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد.

ث- تحقيق عدد من الأهداف النوعية المتعلقة أساساً بإمداد الوظيفة التخطيطية والإشرافية بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من حسن أدائهم لمهامهم.

ج- ارتباط تقويم الأداء بالوظائف الإدارية الأخرى كالتنظيمية والتخطيطية، وضرورة تمتع هذه الأهداف بالواقعية والموضوعية، والقدرة العالية للقائمين عليها بتحقيق نتائج ايجابية.

٣- معايير وأساليب تقييم الأداء البنكي:

٣-١: معايير التقييم البنكي :

تتطلب عملية تقييم الأداء توافر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي قطعه البنك والوقوف على مستوى تطور كلا من جوانب نشاطه، حيث تعرف المعايير بأنها أسس تعد لغرض القياس أو المقارنة أو التصرف أو السلوك، ويجرى وضع المعايير عن طريق سلطة معينة أو قبول عام أو عرف كأساس أو كنموذج لما يجب أن يقتدي به سلوك أو اجراء معين، وهناك العديد من المعايير التي اتباعها والتي تتضمن مقارنة مستوى الأداء المتحقق وهي كما يلي:

أ- المعايير التاريخية:

وتعني مقارنة الأداء الحالي مع الأداء السابق وتعد المعايير مقياسا لمعرفة درجة التحسن أو التردي في أداء البنك، ويشترط لاستعمال هذه المعايير انتقائها بدقة وعدم حصول أي

[٧] - علي بو عبد الله ، وظائف الادارة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة ، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ٤١.
- University of Biskra Theses Repository (univ-وظائف الادارة المصرفية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية biskra.dz)

متغيرات تؤثر على قابلية المقارنة كتوسع النشاط، أو استعمال أساليب جديدة وكذلك استبعاد أثر المتغيرات الأخرى كالتضخم مثلا.

ب- معايير الأداء المحددة مقدما (المستهدفة):

وهي تلك المعايير التي توضع اجتهادا لتعكس مستوى معين لأداء يمكن اعتبارها مناسبا وتتمثل هذه المعايير بالأرقام أو الأهداف الواردة في الخطط والموازنات ودراسة الجدوى الاقتصادية وأرقام التكلفة المعيارية، وهي من المعايير المهمة إلا أن ما يعاب عليها هو احتمال عدم الدقة في اعدادها أو عدم تعبيرها بشكل واقعي عن الأهداف المرغوبة.

ت- معايير الأداء التنافسية:

وتعد هذه المعايير لغرض مقارنة الأداء المتحقق لواحد أو أكثر من منافسيها، وميزتها أنها تربط أداء البنك بصورة مباشرة مع قدرته التنافسية في مجال أو خدمته، وتكون هذه المعايير أكثر فائدة لتحسين الأداء.

٣-٢: الأسس العامة وإجراءات تقييم الأداء البنكي:

أ- **الأسس العامة لتقويم الأداء المصرفي** : الأسس العامة لتقويم الأداء الواجب تطبيقها عند تقويم الأداء:[٨]

أ- تحديد الأهداف: لأنها الخطوة الأولى في عملية تقويم الأداء، ولأن الهدف الأساسي للمصرف هو تنمية نشاطه وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي.

ب- وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل: بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلاً يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل المصرفي، إذ يتم رسم خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط المصرفي ومن ثم التنسيق بين هذه الخطط للوصول إلى خطة شاملة ومتكاملة.

ت- تحديد مراكز المسؤولية: تعتبر مرحلة تحديد مراكز المسؤولية خطوة رئيسة في بناء نظام الرقابة وتقييم الأداء لأن تحديدها يقوم على أساس مبادئ التقسيم الإداري، إذ يخضع كل قسم من أقسام المصرف إلى رقابة وإشراف مسؤول خاص.

[٨] لطيف زيود واخرون، **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحميل المالي دراسة ميدانية لممصرف الصناعي السوري**،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد(٤)،٢٠٠٥، ص١٨٢.

ث- تحديد معايير الأداء: تمثل معايير الأداء مؤشرات تزود المسؤولين عن رقابة النشاط بأساس سليم لمقارنة الأداء الفعلي بما خطط له وتحديد المعايير من المراحل الصعبة في عملية تقويم الأداء نتيجة لتعدد مؤشرات الأداء المتاحة التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام.

ب- إجراءات تقييم الأداء البنكي :

- مقارنة النتائج الفعلية لمؤشرات الاداء مع المؤشرات المستهدفة، عبر الفترات المالية السابقة، أو نتائج اداء المؤسسات المتماثلة.
- تحليل وتفسير انحرافات النتائج في التنفيذ الفعلي للأداء والتي ستتضح جليا عند تطبيق مؤشرات الأداء السابقة وبيان مسبباتها.
- أيجاد الحلول الناجحة لتلافي تلك الانحرافات بما يحقق تصحيح مسارات الأداء المستقبلي، وتحسين تنفيذ عملياته عبر الترشيد العملي لنظام التقييم المنفذ أو عبر مفاضلة البدائل المتاحة أو كلاهما معا.

٣-٣: أساليب تقييم الأداء البنكي :

هناك مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية وتشتمل على المجموعات الأساسية الآتية :

أ- أسلوب الدراسة المقارنة للقوائم المالية (الأفقي والعمودي). الأفقي مقارنة بند أو مجموعة بنود بتاريخين متتاليين والعمودي يوضح النسبة التي يساهم بها كل بند من أجمالي الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مقارنة لسنتين.

ب- التحليل باستخدام كشف الأموال (تحليل مصادر الأموال واستخداماتها).

ت- التحليل النسبي العمودي لفقرات الكشوفات (الكشوفات ذات الحجم الاعتيادي)

ث- التحليل بالأرقام المطلقة من مدة لأخرى وتغيير الفقرات والمتوسطات (بما فيها المتوسطات المتحركة).

ج- أسلوب استخدام النسب المالية وهذا الأسلوب يوضح العلاقات الارتباطية بين موارد المصرف واستخداماته ومجموعات الموارد بعضها البعض وأوجه النشاط كافة.

ويعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من اهم وأقدم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك التجارية، حيث تعرف النسب المالية بانها علاقة بين بنود الميزانية أو لبعض بنود قائمة الدخل بعضها بالبعض الاخر بقصد الكشف عن نواحي الضعف أو القوة في أداء البنوك التجارية.

وبالتالي فالنسب المالية ماهي إلا علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني هناك علاقات بين المحاسبية يجب اعتمادها دون الاخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام، ولا تكون هذه النسب ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بالنسب المالية للبنك المعني ولسنوات سابقة أو مقارنتها بنسب حالية لمصارف أخرى، وهنالك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك كافة، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعا لطبيعة التقييم وظروفه والاهداف المراد الوصول إليها.

ثانيا: إدارة السيولة المصرفية ومؤشراتها المالية.

لما كانت اغلب خصوم البنك التجاري مستحقة السداد عند الطلب لذلك كان على البنك ان يكون حذرا في اختيار اصوله. فكلما كانت أصول البنك اقرب الى السيولة كلما كان من السهل على البنك ان يواجه السحب الكثير غير المتوقع في ودائعه في صورة مقود حاضرة او تحويلها الى بنوك الأخرى. لكن من ناحية أخرى كلما كانت أصول البنك تتصف بالسيولة كلما قلت مكاسب البنك. فالسيولة الزائدة او السيولة القليلة كليهما سوف يجران البنك الى وضعه تحت الحراسة القضائية. فمشكلة التوفيق بين درجة معقولة من السيولة وبين تحقيق دخل مقبول في نفس الوقت انما هي مشكلة قديمة قدم البنوك نفسها .[1]

وتعد المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية هي التعارض بين الربحية وبين السيولة وبين المركز المالي للبنك. فالاصول ذات السيولة التامة والتي تسمى بالاصول النقدية لاتدر أي عائد. والأصول الأكثر ربحية لايمكن تحويلها الى نقود فورا وبدون خسارة. والمركز المالي للبنك أي يسار البنك (Solvency) انما يتطلب ان تكون قيمة أصول البنك كافية لتغطية القيمة التعاقدية للخصوم. والتركيز على الربحية قد يؤدي إلى وضع يكون فيه التحويل المفاجئ للأصول التي تدر عائد الى نقود سائلة يضر بالمركز المالي للبنك.

ولذلك فان المشرفين على إدارة البنك يجب عليهم الوصول إلى وضع التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة. فيجب ان تختار الأصول بحيث يمكن تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والمركز المالي للبنك.

١- السيولة المصرفية مفهومها ودورها للمصارف .

١-١: مفهوم السيولة : (Liquidity)

ان السيولة في معناها المطلق تعني النقدية (Cash Money)، اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحول الى نقود بسرعة وبدون خسائر، وحيث ان الهدف من الاحتفاظ باصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا او في غضون مدة قصيرة، فان السيولة تعد مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقود والأصول سهلة التحول الى نقود بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوبة الوفاء بها لذلك لايمكن تحديد سيولة أي مصرف او أي فرد الا في ضوء استحقاقات التزاماته.[2]

---

[1] سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك الكتاب الاول ، النقود والبنوك، شركة كاظمة لنشر والترجمة والتوزيع،الكويت،١٩٨٢،ص٤٥٠.

[2] شيماء يونس كاظم،أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف دراسة تحليلة قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (١٩٩٧-٢٠١١) ،اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية، جامعة سانت كليمنتس البريطانية/فرع العراق،٢٠١٤ ،ص٥٤.
Microsoft Word - Thesis - Shaymaa Younus Kadhim - AC0085.docx (stclements.edu).

المقصود بالسيولة هي سيولة عناصر الثروة التي يمكلها الافراد والمؤسسات، والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة، كالاراضي والعقارات والالات والمعدات والاحجار الكريمة .....ومدى سهولة تحويلها الى سلع وخدمات أخرى لاشباع حاجة الشخص الحائز على هذه السيولة . والسيولة تعبير اقتصادي يراد منه بقاء النقد بدون استثمار ليلبي المتطلبات العاجلة، ومن اكثر عناصر الثروة سيولة هي النقود، بالنظر لقدرتها الغير محدودة والكاملة على التحول الى جميع أنواع السلع والخدمات المطروحة للاستهلاك.[٣]ومن هذا المنطلق فان السيولة تتمثل بمقدرة المصرف على تلبية او الإيفاء بالتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال تحويل موجودات الى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة.

وعليه فان السيولة هو ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها المصارف من الأموال النقدية او مايتوفر لها من موجودات سريعة التحول الى نقدية وبدون خسائر في قيمتها.

فالسيولة هي صفة للاصل تدل على إمكانية تحويل هذا الأصل فورا إلى نقود حاضرة بدون أي خطورة أو خسارة لصاحبه. فالودائع الادخارية تعتبر تقريبا بالنسبة لاصحابها اصولا تامة السيولة ذلك لانه من الممكن تحويلها إلى نقود دون أي مخاطرة او خسارة.

١-٢: مكونات السيولة ومميزات عناصرها:

وهناك عدة عناصر يجب أن يتضمنها الأصل حتى يتصف بالسيولة:

أ- يجب أن يكون الأصل من الممكن تداوله في السوق (Marketable) أي يمكن ان تنتقل ملكيته فالأسهم العادية المسجلة في البورصة تعتبر قابلة للتداول بدرجة كبيرة.

ب - وصفة أخرى للأصول ذات السيولة العالية هي استقرار أسعار هذه الأصول. فقيمة الاذونات الحكومية انما تكون ثابتة تماما مقومة بدينار. ولكن معظم الأصول الأخرى من الممكن ان تختلف قيمتها بعض الشيء. فالأسهم قد تتغير قيمتها بدرجة كبيرة. والعقارات والأصول الثابتة قد تتغير بدرجة أكبر.

ج - وصفة ثالثة يجب ان تتوفر في الأصول السائلة هي مقدرة أصحابها على الحصول على تكلفتها عند إعادة بيعها، وهو ما يطلق عليه بإمكانية استعادة قيمة الأصل (Reversibility). هذه صفة أخرى تتصف بها الأصول ذات السيولة العالية فحملة الأسهم يستطيعون بيع اسهمهم في الحال ولكن قد يكون سعر البيع اقل كثيرا من السعر الأصل المدفوع ثمنا لهذه الأسهم. ولذلك فان الأسهم لا تعتبر اصولا ذات سيولة عالية بالرغم من قابليتها للتداول بسهولة. فالأصول ذات

[٣] صادق راشد الشمري ، نغم حسين نعمة، ادارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية مداخل وتطبيقات، اتحاد المصارف العربية،٢٠١٦،ص ٣١٩.

السيولة العالية يجب ان تجمع بين إمكانية تداولها بسهولة وبين امكان استعادة قيمتها الاصلية. ص٢٤١.

فالاصول التي تحتفظ بها البنوك انما تكون على درجات متفاوتة من السيولة. واكثر أنواع الأصول سيولة هي النقود الحاضرة في خزائن البنك والودائع لدى البنك المركزي والودائع لدى بنوك أخرى والقروض تحت الطلب.

كذلك تعتبر من الأصول ذات السيولة العالية اذونات الخزانة. والالتزامات الحكومية القصيرة الاجل والحوالات والأوراق التجارية التي تتداول في السوق المفتوحة.

ومنه يمكن تعريف السيولة العامة بأنها قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة. لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء. ومراقبة عمليات السحب والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض، وامكانيات السداد، ويمتد ذلك الى أسلوب استخدام القرض، وهل استخدم في المجال الذي منح من اجله، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة منح الائتمان، وتعديلها اذا اقتضت الضرورة ذلك.[٤] والبنك الفرد لديه مصدرين للسيولة:

- الاقتراض من الغير (بنك المركزي، البنوك التجارية)
- بيع الأصول التي يحتفظ بها.

١-٣: اهداف السيولة النقدية:

توصف نتائج السيولة النقدية انها من اهم الاسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الادارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الافضل للموارد وعليه فان السيولة النقدية تهدف الى تحقيق الاتي : (التعيمي، والتميمي،٢٠٠٨،٢١) ص٦٥[٥]

١.تقييم الوضع المالي والنقدي للمصرف .

٢. تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.

[٤] **عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابوقحف**،الإدارة الحديثة في البنوك التجارية،المكتب العربي الحديث ،١٩٩٣،ص٩٨.

[٥] الشيماء بغداد ، مرجع سابق ،ص ٥٦.

٣. تحديد الانحرافات بالاداء المتحقق عن المخطط وتشخيص اسبابها.
٤. الاستفادة من نتائج التحليل لعداد قوائم التدفقات النقدية والخطط المستقبلية.
٥. التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المصرف.
٦. تعتبر السيولة النقدية مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

١-٤: أهمية السيولة المصرفية ووظيفتها.

للسيولة أهمية خاصة للمصارف وهذه الاهمية ناتجة من طبيعة عملها فهي تعتمد بشكل اساسي على موارد خارجية (ودائع الجمهور سواء كانوا افراد او مؤسسات) والتي يجب ان تكون مستعدة دائما لتلبية طلبات السحب عليها وان الافتقار الى التخطيط الدقيق للسيولة والى التنبؤ الدقيق لعمليات السحب والايداع يدفع المصرف الى موقف السيولة غير ملائم فقد يؤدي الى تحقيق فائض (Surplus) او عجز (Deficit) في السيولة المصرف. لذلك تهدف الادارة الى الاحتفاظ بالسيولة النقدية **الملائمة** لتغطية السحوبات وعدم تفويت فرصة استثمارية لذلك نظهر اهمية السيولة في :[٦]

- انها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والادارة وكذا المحللين.
- انها تعتبر امام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعد عن المخاطر والقادر على الايفاء بالتزاماته تجاه جميع الاطراف.
- التأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها.
- تجنبه بيع بعض موجوداته بخسارة من اجل الايفاء بالتزاماته.
- وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار الى الاقتراض من البنوك او من البنك المركزي.

٢- نظريات المفسرة للسيولة النقدية(Liquidity Theory)

إن سياسة أي مصرف من خلال اتباعه استراتيجيات معينة لاستثمار أمواله ينبغي وضع حدود قصوى لتواريخ استحقاق الأوراق المالية التي يقوم المصرف بالاستثمار فيها من خلال توافر الخبرات لديه والاتجاهات العامة لاسعار الفائدة. ولمعرفة تاثير الاتجاه العام لاسعار الفائدة على الحد الأقصى لتاريخ استحقاق الاستثمارات ينبغي التعرف على النظريات التالية وهي:

[٦] صادق راشد الشمري ، نغم حسين نعمة، مرجع سابق ، ص ٣٢٤.

٢-١: نظرية القرض التجاري:[٧]

تقوم هذه النظرية على أساس ان السيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب ان تكون لمدة قصيرة، او لغايات تمويل راس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقتراضوه من أموال بعد اكمالهم لدورتهم التجارية بنجاح. وطبقا لهذه النظرية، فان المصارف لاتقرض لغايات العقارات او السلع الاستهلاكية او الاستثمار في بعض الأسهم و السندات،وذلك لطول مدة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات،وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية،حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة الى التمويل لصفقات محددة ولمدة قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية:

أ- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من الاسهام في مشاريع التنموية وذلك لطول مدة هذه القروض.

ب - قيامها على افتراض إمكانية اكمال دورة التجارة بنجاح، وهو امر لا يتحقق دائما خاصة في أوقات الكساد و الازمات الاقتصادية.

٢-٢: نظرية تفضيل السيولة (Liquidity preference Theory)

وهذه النظرية تشير الى ان المستثمرين يفضلون الاستثمار في الأوراق المالية التي يسهل تحويلها الى نقدية وبدون خسائر، أي انها أوراق مالية قصيرة الاجل على اعتبار انها قد تتعرض الى مخاطر (Risks) محدودة واما العائد الذي تحققه فهو منخفض، لذلك نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين العائد الذي تحققه وبين تاريخ الاستحقاق.

٢-٣: نظرية السوق المقسمة (Segmented Market Theory)

وهذه النظرية تؤكد على انه لا توجد علاقة بين الأوراق المالية قصيرة الاجل والأوراق المالية طويلة الاجل فلكل نوع من هذه الأوراق سوق خاص به، حيث يتحدد العائد من خلاله أي وفقا لقانون العرض والطلب، وانه لاتوجد هناك علاقة بين العائد وبين الاستحقاق، على العكس من النظرية السابقة.

٢-٤: نظرية التوقعات (Expectation Theory)

---

[٧] شيماء يونس كاظم،**أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف دراسة تحليلة قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (١٩٩٧-٢٠١١)** ،اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية، جامعة سانت كليمنتس البريطانية/فرع العراق،٢٠١٤ ، ص٦٦.

وتشير الى ان العلاقة بين معدلات الفائدة وتواريخ الاستحقاق تتحدد من خلال توقعات المتعاملين في السوق، فاذا كانت هذه التوقعات تشير الى ميل أسعار الفائدة الى الثبات والاستقرار فيكون عندها العائد المتولد عن الاستثمارات طويلة الاجل لن يختلف عن مثيله للاستثمارات قصيرة الاجل.

اما اذا كانت توقعات المتعاملين تشير الى ان هناك ارتفاع مضطرد في أسعار الفائدة فان العلاقة بين تواريخ الاستحقاق والعوائد ستكون علاقة طردية، اما اذا كانت مختلفة فتكون على العكس من ذلك، أي اذا كانت التوقعات تشير الى انخفاض مضطرد في أسعار الفائدة، لذلك يمكن القول بان نظرية تفضيل السيولة تنسجم مع نظرية التوقع وذلك في الحالة التي يتوقع فيها المتعاملين في السوق ارتفاع مضطرد في أسعار الفائدة.[٨]

ومنه تعد نظرية تفضيل السيولة هي الأكثر واقعية على أساس ان العلاقة الطردية بين العائد وبين تاريخ الاستحقاق هي علاقة منطقية حيث تكون الأوراق المالية طويلة الاجل أكثر تعرضا للمخاطر وبالمقابل فان عائدها ينبغي ان يكون مرتفعا.

٣- ادراة السيولة ومعضلة البنوك التجارية :

٣-١: ادراة السيولة النقدية:

تعمل إدارة السيولة وفق اليات معينة وفي مقدمتها التنبؤ والتخطيط والمتابعة، لكون التنبؤ (Forecasting) ينبغي ان يتضمن التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف مبكرا عن احتمال حدوث عجز او فائض (Surplus or Deficit) في الرصيد النقدي مما يسمح باتخاذ إجراءات مسبقة للمواجهة (وهو هدف السيولة).

كما ان التخطيط (Planning) هو ضروري للكشف عن احتمال وجود فائض والتخطيط المسبق لاستثمار هذا الفائض (وهو هدف الربحية) يعد أداة ذات أهمية كبيرة للمصرف خصوصا في ظل ارتفاع تكلفة الفرصة الضائعة من بقاء جزء من موراد المصرف في صورة نقدية عاطلة لا يتولد عنها عائد، وعلى المصارف ان تحدد التدفقات النقدية (الداخلية والخارجية) والتنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية ومن ثم تقييم الإجراءات البلديلة التي يمكن اللجوء اليها لمواجهة العجز او الفائض المتوقع او الغير المتوقع في صافي التدفقات.

[٨] صادق راشد الشمري ، نغم حسين نعمة، **ادارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية مداخل وتطبيقات**، اتحاد المصارف العربية،٢٠١٦، ص ٣٣٠.

ومن هذا المنطلق فان إدارة السيولة (Liquidity Management) عليها ان تدرك ان من مصلحة المصارف والمالكين أن لا تتعرض موجودات المصارف الى الانتهاك.

فالبنك يستطيع أن يحقق الأمان التام وان يحقق السيولة التامة، وذلك بالاحتفاظ بنقود حاضرة تعادل قيمة الخصوم، ولكن اثر ذلك على أرباحه سيكون شديد الوطاة. والناحية المتطرفة الاخر هي ان البنك يختار اصوله على أساس تلك الأصول التي تدر عائدا كبيرا مهملا ناحية السيولة، فمثل هذه السياسة تؤدي أيضا الى الفلاس. وعليه فان البنك في تحديد مكونات اصوله انما عليه ان يحقق التوازن بين الربحية والسيولة. وعادة ما تحاول البنوك ان تشتري أي قدر من السيولة باقل تكلفة وذلك عن طريق التضحية بالربحية.

٣-٢: معضلة البنوك التجارية:

قضية التعارض بين الربحية والسيولة وهي ما تعرف بمعضلة البنوك التجارية، وتتجسد في أن الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضة. فمتطلبات السيولة تفرض على البنك توجيه اموالة الى جوانب النقد والموجودات ذات السيولة العالية، اما متطلبات الربحية تفرض عليه توجيه اموالة الى جوانب تحقق له ربحية كالقروض (Loans) والتسهيلات الائتمانية (Credit Facilities)، وان عملية التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة بما يسمى معضلة السيولة والربيحية.

ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي:

- أصحاب الموارد غير الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من السيولة لأنها تحقق لهم الأمان، لكن في ذات الوقت نجد أن السيولة لا تحقق عائد (ربح السيولة يساوي صفر).
- أصحاب الموارد الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من الربحية، لكن في ذات الوقت نجد أن الربحية تجلب المخاطر.

هذا التعارض أو هذه المعضلة يمكن تجسيدها من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رق ٥-١: معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة

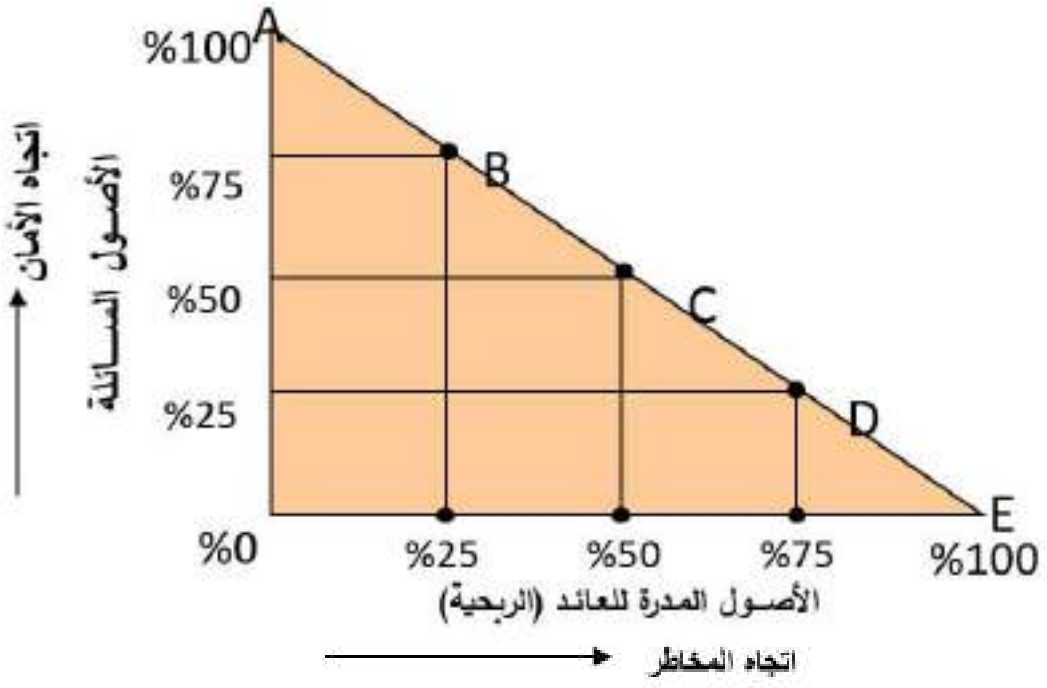

المصـــدر : عصـــام محـــم الليثـــي، محاضـــرات النقـــود والبنـــوك،١٤٣٦ هـ ،عمـــادة التعلـــيم الالكتروني والتعليم عن بعد، جامعة الملك فيصل .

وكـل مـن النقـاط المختلفـة علـى منحـى تمثـل سياسـة بنكيـة لإدارة السـيولة مختلفـة، وتعبر عن تواجه في إدارة السيولة فنجد:

١. سيولة كاملة:

(A) درجة عالية جداً من السيولة (100%).

النقطة (A) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عالية جداً من السيولة (100%). وفي نفس الوقت، يصاحبها درجة عالية جداً من الأمان. فهذه السياسة تحقق رضا المودعين والدائنين وفي ذات الوقت تحقق عدم رضا الملاك.

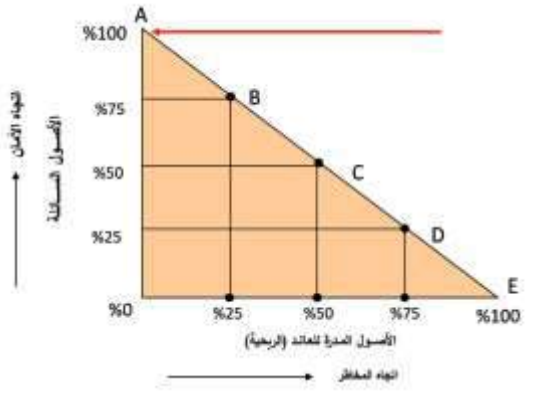

٢- درجة عالية من الربحية:

النقطة (E) تحقيق درجة عالية جداً من الربحية (100%)

النقطة (E) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عالية جداً من الربحية (100%) وفي نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً من المخاطر. فهذه السياسة تحقق رضا الملاك وعدم رضا المودعين.	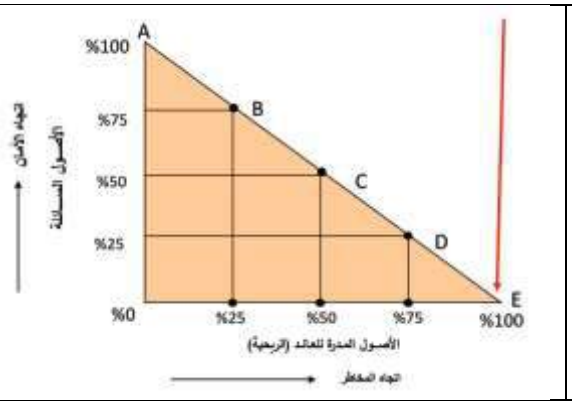

٣- سياسة هدفها الحفاظ على السيولة مع درجة اقل لتحقيق الربحية:

النقطة (B) سياسة إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين.	
النقطة (B) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين، لكن مع تغليب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين من جانب (75% سيولة) علي حساب مصلحة الملاك في الجانب الآخر (25% ربحية). فهذه السياسة تعني الانحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة.	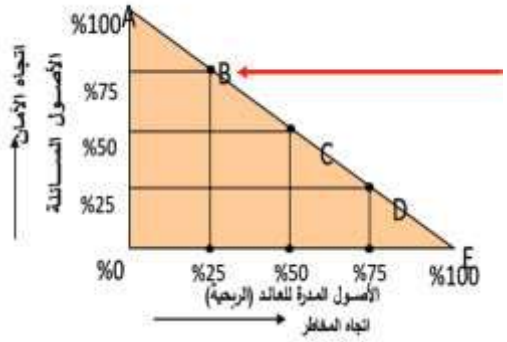

٣- سياسة هدفها الحفاظ على السيولة مع درجة أكبر لتحقيق الربحية:

النقطة (D) توضح سياسة إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين.	
النقطة (D) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين، لكن مع تغليب مصلحة الملاك من جانب (75% ربحية) على حساب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين في الجانب الآخر (25% سيولة). فهذه السياسة تعني الانحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة.	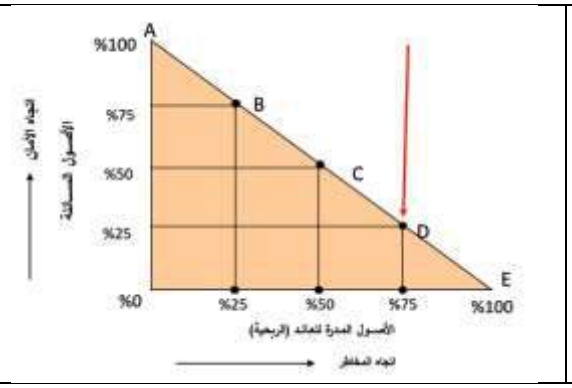

٤- سياسة تساوي بين نسبة السيولة والتوجه نحو الاستثمار.

النقطة (C) تعبر على تساوي نسبة السيولة مع الربحية

السياسة الإدارية هدفها هذه المرة كسب رضا الطرفين ولكن بقدر متساوٍ. وهو ما يتحقق فقط عند النقطة (C) في الشكل. **فعند هذه النقطة تحديدا، يتساوى نصيب أصحاب الودائع والدائنين (50% سيولة) مع نصيب الملاك تماما (50% ربحية).**	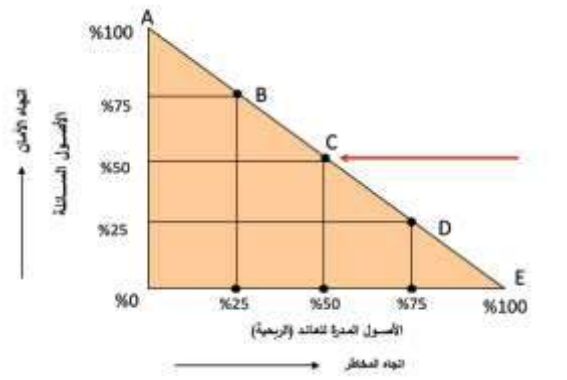

٤- مؤشرات ومكونات قياس السيولة البنكية:

((Liquidity indicators&Cpomponent)).

تقاس السيولة في البنوك بنسبة التوظيف الى الودائع ومدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية، ويفضل ان تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة الى الودائع، وهناك العديد من النسب تمكننا من قياس سيولة البنك التجاري و من أهمها:

وتتخذ نسبة السيولة كمؤشر الشكل التالي :

٤-١: نسبة السيولة العامة :

تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على اصوله السائلة والشديدة السيولة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة	ودائع البنك لدى البنك المركزي+ النقود الحاضرة في خزينة البنك+ الأصول الأخرى التي على درجة عالية من السيولة %
	الودائع

وواضح ان سيولة البنك تزداد بزيادة الإيداع من جانب الافراد او الفئات او زيادة الاقتراض من البنك المركزي او تحقيق رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى نتيجة لعملية المقاصة، او زيادة راس مال البنك، او قيام العملاء بسداد قروض كان البنك قد اقرضها لهم. هذا بالإضافة الى تحويل العملاء لودائعهم من ودائع تحت الطلب الى ودائع لاجل او تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني تؤدي الى زيادة من فعالية الرصيد النقدي وبالتالي تؤدي الى رفع سيولة البنك.

ومن ناحية أخرى، فان الزيادة في سحب الافراد لودائعهم او قيام البنك بسداد قروض للبنك المركزي او تحقيق رصيد مدين لدى البنوك التجارية في عملية

المقاصة او تخفيض راس مال البنك او زيادة مسحوبات العملاء نتيجة لتوسع البنك في الائتمان كلها عوامل تؤدي الى تخفيض من نسبة الرصيد النقدي.

كما ان تحويل الافراد لودائعهم من ودائع لاجل الى ودائع تحت الطلب او رفع نسبة الاحتياطي تؤدي الى خفض فعالية الرصيد النقدي. وبالتالي فان هذه العوامل تؤدي الى تخفيض درجة سيولة البنك .[9]

٤-٢: نسبة السيولة القانونية:

اعطى قانون البنوك للبنك المركزي الرقابة على البنوك عموما وفي مجال السيولة يقوم البنك التجاري بتحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب ان يحتفظ بها البنك التجاري وعموما يحدد بسط ومقام نسبة السيولة كمايلي:

البسط : ارصدة نقدية بالخزينة + ارصدة لدى البنك التجاري + شيكات وحوالات واوراق مالية وعملات اجنبية+ اذون على الخزينة + أوراق تجارية مخصومة + أوراق حكومية + مستحقات على البنوك + القروض بضمان الأصول السائلة.

المقام: شيكات وحاولات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع + مستحقات للدفع + الودائع بالعملة الوطنية + الفئة الغير المغطاة نقدا لخطبات الضمان + كمبيالات السيولة للمراسليين.

٤-٣: نسبة الرصيد النقدي:

اضافة إلى النسب التي يلزم القانون البنك التجاري الاحتفاظ بها ، فان البنوك عادة ما تحتفظ لديها بنسبة من النقدية الى الودائع تسمى، المعدل النقدي وتحسب كمالي:

نسبة الرصيد النقدي =	رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك
	الودائع + التزامات أخرى

ان الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية يتاثر بعمليات السحب والايداع لدى البنوك ذاتها، والمهم استخدام هذه النسبة فلا يعقل ان يحتفظ البنك بارصدة نقدية لدى البنك المركزي ولا تأخذ في الحسبان، فمعرفتها يدفع إدارة البنك الى مراقبتها بصفة مستمرة واستخدامها بما يؤدي الى تحسين العائد للبنك. [10]

ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال مايلي: [11]

١- زيادة الإيداع من جانب الافراد والهيئات.

٢- زيادة الاقتراض من البنك المركزي.

---

[9] .Sayers: Modern Banking ,op,cit.pp4-22;176-80.(سامي خليل ٢٤٧.)

[10] عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث ، اسكندرية،١٩٩٣ ،ص ٩٦.

[11] صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٨٤،ص

٣- تحقيق رصيد دائن للبنك التجاري قبل البنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة.

٤- زيادة راس مال البنك.

٥- سداد قروض كان البنك قد اقرضها للمتعاملين.

٤-٤: نسبة التوظيف:

وتستخرج نسبة التوظيف من المعادلة التالية :

نسبة التوظيف=	القروض والسلف * 100
	اجمالي الودائع

وتشير هذه النسبة الى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في الوقت نفسه تشير الى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعيين ، وانخفاض السيولة، مما ينبغي على الإدارة اخذ الحذر في منح القروض.

والملاحظ في نسب السيولة ان في مقامها نجد عنص الودائع وما في حكمها وان نتائج هذه النسب ترتبط بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف .

ثالثا: التحليل المالي ومؤشرات تقييم الأداء:

١- أهمية التحليل المالي :

بعتبر التحليل المالي ذات أهمية كبيرة للأطراف التي يهمها الاطمئنان الى ان البنك يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده. وان الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة عالية وهذه الأطراف هي :

١-١: إدارة البنك :

فتهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لاهداف التخطيط والرقابة، فتضع معايير ونسب معينة تتطلب من القائمين التقيد بها، وتستطيع إدارة البنك من خلالها معرفة درجة توظيف الأموال لديها، ومدى تحقيقها للارباح ومتطلبات السيولة.

وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن الخطط، وتصحيح مسارها. كما تقوم بمقارنتها بالنسب المالية للبنوك المماثلة، ومع النسب المالية المستخرجة من الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة بهدف تقييم أدائها بالنسبة الى أداء إدارات البنوك المنافسة.[١]

١-٢: البنك المركزي :

يعمل البنك المركزي على الرقابة على البنوك والتاكد من ان البنوك تتقيد بالمعدلات والنسب القانونية التي يضعها كالاحتياطي القانوني ، ونسبة السيولة القانونية ونسب ضبط الائتمان.

ولذلك فهو يلزم البنوك بتعبئة نماذج معينة تتضمن بعض بنود القوائم المالية للبنك، حتى يتمكن البنك المركزي من التأكد من ان أوضاع البنك من هذه المعدلات و النسب.

١-٣: المساهمون :

يهم المساهمون معرفة وضعية استثماراتهم، من خلال الاطلاع على نتائج البنك وميزانيته، وذلك من خلال الاطلاع على المعدلات والنسب المالية التي تطمئنهم على أموالهم، وتشجعهم على مضاعفة استثمارتهم.

١-٤: المودعون:

من المهم لدى البنك رضى المودعيين في الاطمئنان على توفير السيولة في البنك والتاكد من عدم تعرضه الى مخاطر كبيرة في توظيفاته. كما يهتم

[١] **سامر جلدة** ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ،٢٠١١، ص١٦٢.

المودعون بمدى كفاءة راس المال ، لانه في حالة تصفية البنك اثر تعرضه لخسائر كبيرة، فان الخسائر قد تطال ودائعهم اذا كان راس المال غير كاف.

٢- أدوات التحليل المالي:

هناك عدة أدوات تلجأ اليها الإدارة في عملية التحليل المالي أهمها:

٢-١: تحليل الميزانية العمومية للبنك :

وهناك طريقتان لتحليل الميزانية العمومية للبنك:

أ- التحليل الافقي :

يمكن تقييم أداء إدارة البنك من خلال مقارنة التغييرات التي تحدث في بنود الميزانية العمومية في تاريخين مختلفين او تواريخ متعددة.

والجدول التالي (١/١) يوضح التغيرات التي حدثت في الميزانيتن العموميتن لاحد البنوك التجارية الافتراضية.

جدول رقم (٥-١)

الميزانية العمومية المقارنية كما هي في ٢٠٠١٩/١٢/٣١

البيان / الموجودات	٢٠٠٥	٢٠٠٤	التغير بالدينار	التغير بالنسبة المئوية
نقد في الصندوق				
ارصدة لدى البنك				
أوراق مالية				
أوراق تجارية مخصومة				
القروض والسلف				
صافي الموجودات الثابتة				
ارصدة مدينة أخرى				
مجموع الموجودات				
المطلوبات وحقوق المساهمين				
ودائع تحت الطلب				
ودائع توفير				
ودائع لأجل				
ارصدة دائنة أخرى				

راس المال				
احتياطات و أرباح محتجزة				
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين				

المصدر : سامر جلدة ، ص١٦٤.

ومن اهم التغيرات التي نعتبرها إيجابية عند اجرائنا للمقارنة بين الميزانيتين زيادة القروض و السلف .

وبنفس الطريقة تستوفي عملية التحليل الافقي والذي يعتمد على دراسة تغييرات كل بند او مجموعة من بنود الميزانية العمومية ومحاولة نفسير وتحليل أسباب هذه التغيرات.

ب – التحليل الرأسي :

ويشمل التحليل الراسي دراسة العلاقات بين الميزانية العمومية في تاريخ محدد ، وذلك من خلال إيجاد نسبة كل من بنود الموجودات الى مجموع الموجودات او كل بند من بنود المطلوبات الى مجموع المطلوبات وراس المال. وبمعنى اخر فان هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين.[٢]

والجدول التالي يوضح طريقة المقارنة:

جدول رقم (٥-٢)

الميزانية العمومية المقارنية كما هي في ٢٠٠١٩/١٢/٣١

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٤
الموجودات		
نقد في الصندوق		
ارصدة لدى البنك		
أوراق مالية		
أوراق تجارية مخصومة		
القروض والسلف		
صافي الموجودات الثابتة		
ارصدة مدينة أخرى		
مجموع الموجودات	%١٠٠	%١٠٠
ودائع تحت الطلب		

[٢] سامر جلدة ، نفس المرجع السابق ، ص١٦٥.

ودائع توفير		
ودائع لأجل		
ارصدة دائنة أخرى		
راس المال		
احتياطات و أرباح محتجزة		
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	%١٠٠	%١٠٠

٢-٢: تحليل الأرباح والخسائر:

أ- التحليل الافقي .

بيان الأرباح والخسائر يظهر نتائج العمليات المالية للبنك خلال فترة زمنية معينة.

ويستخدم هذا التحليل للكشف عن اتجاهات التغير في بنود الإيرادات والمصروفات لعدة فترات محاسبية.

ونورد فيما يلي مثالا على التحليل الافقي (جدول رقم ١-١) حيث يظهر في العمودين الأول والثاني بنود الأرباح والخسائر للسنتين النتهيتين في ٢٠٠٥/١٢/٣١ -٢٠٠٦ ويظهر في العموديين الثالث و الرابع التغير في هذه البنود على أساس المبلغ بالدينار وعلى أساس النسبة المئوية.

جدول رقم (٥-٣)

بيان الأرباح والخسائر للسنتين المنتهيتن في ٢٠٠٥/١٢/٣١-٢٠٠٦.

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٤	التغير بالدينار	التغير بالنسبة المئوية
الإيرادات				
الفوائد والعمولات الدائنة				
فروقات العملة الأجنبية				
أرباح الأوراق المالية				
إيرادات أخرى				
مجموع الإيرادات				

المصروفات				
الفوائد والعمولات المدينة				
مصروفات إدارية وعمومية				
استهلاكات ومصاريف متنوعة				
مجموع المصروفات				
صافي الربح				

ويبين الجدول أعلاه ان الفوائد والعمولات الدائنة قد زادت من ٥٠٠٠ دينار عام ٢٠٠٤ الى ٦٠٠٠ دينار ٢٠٠٥. بزيادة قدرها ١٠٠٠ دينار والتي تمثل تقريبا ١٩% .ويستمر التحليل بهذه الطريقة بخصوص كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات.

ب – التحليل الرأسي :

يمكن تحليل بيان الأرباح والخسائر على طريقة التحليل الرأسي وذلك بإيجاد نسبة كل بند من بنود الإيرادات الى مجموع الإيرادات او كل بند من بنود المصاريف الى مجموع المصاريف. فتحليل الراسي للارباح والخسائر يبين الأهمية النسبية لكل بند. وهذا مايوضحه لنا الجدول رقم (١-١) ممثلا بالنسبة المئوية لكل بند من بنود الإيرادات او المصروفات الى اجمالي الإيرادات او المصروفات .

جدول رقم (١-١)

بيان الأرباح والخسائر للسنتين المنتهيتن

في ٢٠٠٥/١٢/٣١-٢٠٠٦.(بالنسبة المئوية)

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٤
الإيرادات		
الفوائد والعمولات الدائنة		
فروقات العملة الأجنبية		

أرباح الأوراق المالية		
إيرادات أخرى		
مجموع الإيرادات		
الفوائد والعمولات المدينة		
مصروفات إدارية وعمومية		
استهلاكات ومصاريف متنوعة		
مجموع المصروفات		
صافي الربح		

وتقوم البنوك دائما بمقارنة النسب المستخرجة عن طريق التحليل الراسي والافقي للميزانية والارباح والخسائر مع النسب المقارنة للبنوك المماثلة لاخرى بهدف تقييم أداء البنك بالنسبة للبنوك الأخرى.

٣- إستخدام النسب المالية:

يعتبر استخدام النسب المالية في التحليل المالي و تقييم الأداء من اهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملاءمة حقوق الملكية وربحية البنك. ويمكن صرد النسب المالية وفق الترتيب التالي :

٣-١: النسب والمعدلات القانونية:

تقوم البنوك التجارية عادة بتعبئة معينة عن ارصدة موجوداها ومطلوباتها على فترات دورية محددة وتقديمها الى البنك المركزي والذي يقوم بدوره باستخراج النسب والمعدلات القانونية الضرورية للتاكيد من تقيد البنوك التجارية بهذه النسب والمعدلات حفاظا على سلامة أوضاعها ، ومن هذه النسب نجد:

أ- نسبة السيولة القانونية:

البسط : نقد في الصندوق بالدينار+ الرصيد لدى البنك المركزي (ارصدة لدى البنوك المحلية+ ودائع البنوك المحلية) + (ارصدة لدى البنوك خارج الدولة+ ارصدة المراكز والفروع خارج الدولة + ودائع البنوك الخارجية)+ سندات وأذونات.

المقام : ودائع بالدينار الأجنبي + المبالغ المقترضة + شيكات وسحوبات برسم الدفع + نتيجة البنود الموضوعة بين قوسين في البسط اذا كانت هذه النتيجة بالسالب.

ب – الاحتياطي النقدي:

البسط : رأس المال والاحتياطيات.

المقـــام : ودائـــع العمـــلاء بالـــدينار + ودائـــع البنـــوك بالـــدينار + المبـــالغ المقترضـــة بالدينار + الأرصدة المكشوفة لدى البنوك المحلية.

ج– نسبة راس المال الى الودائع:

البسط : رأس المال والاحتياطيات.

المقـــام : ودائـــع العمـــلاء + الرصـــيد لـــدى البنـــك المركـــزي + ســـندات التنميـــة وســـندات الخزينة والاذونات – القروض المستثناة .

د– نسبة الأسهم الى رأس المال :

البسط: الاستثمارات في الأسهم .

المقام: رأس المال والاحتياطيات.

وقـــد اشـــترط البنـــك المركـــزي الأردنـــي ان لا تزيـــد المســـاهمات فـــي الأســـهم عـــن ٧٥% من حسابات راس المال والتي تشمل راس المال المدفوع والاحتياطيات.

و– السيولة التجارية :

البســـط : نقـــد فـــي الصـــندوق + الرصـــيد لـــدى البنـــك المركـــزي + ارصـــدة لـــدى البنـــوك الأخرى+ اذونات وسندات + كمبيالات تستحق خلال ثلاثة اشهر.

المقام: ودائع العملاء + ودائع البنوك.

٣–٢: نسب السيولة:

مـــن الضـــروري ان يحـــافظ البنـــك دائمـــا علـــى نســـبة معقولـــة مـــن الســـيولة وذلـــك لمجابهـــة التزاماتـــه قصـــيرة الأجـــل، ولمقابلـــة الســـحوبات المفاجئـــة مـــن العمـــلاء. ومـــن اهم النسب المستخدمة نجد:

أ– نسبة النقدية إلى مجموع الودائع:

وتعكـــس هـــذه النســـبة قـــدرة النقديـــة علـــى مواجهـــة طلبـــات الســـحوبات التـــي يقـــوم بهـــا أصحاب الودائع الجارية.

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع =	الودائع
	الودائع الجارية

ب – نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى مجموع الودائع :

وتعكـــس هـــذه النســـبة قـــدرة الاســـتثمارات قصـــيرة الاجـــل علـــى مواجهـــة طلبـــات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها.

نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى مجموع الودائع =	الاستثمارات المالية قصيرة الأجل
	مجموع الودائع

٣-٣: كفاية رأس المال:

إن وظيفة راس المال الأساسية في البنوك تامين امتصاص الخسائر في حالة حدوثها بالإضافة الى انه يعتبر عنصر امان لدى المودعين. والوظيفة الثانية لراس المال في البنوك هي شراء المباني والعتاد والالات اللازمة لتشغيل البنك.

ومن اهم النسب في تحديد كفاية رأس المال النسب التالية:

أ- معدل قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية:

ان هذا المعدل يقيس قدرة البنوك على رد الودائع من رأسمالها، ويتم حسابه كالاتي: [٣]

معدل قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية =	حق الملكية
	اجمالي الودائع

والمعدل المقبول عالميا والمستخدم كثيرا هو ١٠%.

ب - نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول:

نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول =	حقوق الملكية
	اجمالي الأصول

وتعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويل الأصول.

ج - نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة:

يحتسب معدل الأصول الخطيرة بقسمة حق الملكية على اجمالي الأصول ناقصا بسط نسبة السيولة القانونية .

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة =	حقوق الملكية
	الأصول الخطرة

وتشمل الأصول الخطرة هنا الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات، وتبين هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار.

٤. هامش الأمان في مقابل مخاطر الاستثمار:

[٣] محمود عزت اللحام ، مصطفى يوسف كافي ، **ادارة المصارف** ، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الاولى ، الاردن، ٢٠١٦،ص ١٦٥.

يتم تركيب هذا المعدل كالاتي :

هامش الأمان في مقابل مخاطر الاستثمار =	حقوق الملكية
	الاستثمارات في الأوراق المالية

تظهر هذه النسبة مدى قدرة البنك على تحمل الخسائر الناتجة من هبوط قيمة استثماراته من الأموال المملوكة له. فاذا كانت هذه النسبة ضعيفة فان ذلك معناه ان البنك سيعتمد على الودائع في تحمل الخسائر ولذلك سميت هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار.

٥. معدل الالتزامات العرضية :

ويتم تركيب هذه النسبة كالاتي:

معدل الالتزامات العرضية =	الالتزامات العرضية
	حق الملكية

ولا تظهر الالتزامات العرضية في الميزانية، وانما تظهر تحت عنوان حسابات نظامية. ومن امثلة الالتزامات العرضية خطابات الضمان.

٣-٤: تحليل مستوى التوظيف الاموال في البنك التجاري:

تستخدم البنوك عدة معدلات لقياس مدى توظيف الاموال في الاقراض، لان القروض هي الاساسي للبنك والمصدر الاساسي للارباح. وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع الاجلة في شكل قروض.

ومن المعدلات المستخدمة لقياس مدى توظيف الاموال في قروض الاقراض نجد :

أ- معدل اقراض الودائع :

تبين هذه النسبة مدى استخدام الودائع في عملية الاقراض .وتعتبر النسبة من اهم النسب لقياس درجة توظيف البنك لودائعه في القروض نعتبرها المصدر الرئيسي للربح.

وتحسب هذه النسبة كالاتي:

معدل اقراض الودائع =	القروض
	الودائع

ويعاب على هذه النسبة ان المقام يشمل فقط الودائع وهو بالتالي لا يبين مدى استخدام الاموال المتاحة.

٢. معدل إقراض الاموال المتاحة:

تبين هذه النسبة مدى استخدام الاموال المتاحة للبنك من ودائع وراس المال واحتياطات وارباح غير موزعة...الخ. في قروض وتحسب هذه النسبة كالاتي:

معدل إقراض الاموال المتاحة =	القروض
	الودائع + حق الملكية

يلاحظ ان الارصدة المستحقة للبنوك لاتعتبر من الاموال المتاحة للتوظيف فهي موجودة في البنك لمتطلبات التشغيل اليومي المتعلق بالمقاصة.

٣. معدل توظيف الاموال المتاحة:

هذا المعدل قياس لدى توظيف البنك للودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات:

معدل توظيف الاموال المتاحة =	القروض + الاستثمارات
	الودائع + حقوق الملكية

حيث تشمل الاستثمارات محفظة الاوراق المالية واذونات الخزينة والاوراق التجارية المخصومة.

٤. نسبة الاستثمارات الى الودائع: وتعتبر هذه النسبة قياسا لمدى ما استخدم من الودائع بجميع انواعها في الاستثمارات.

نسبة الاستثمارات الى الودائع =	الاستثمارات
	الودائع

الفرع الخامس: نسبة الربحية:

١. هامش الفائدة:

هامش الفائدة =	الفوائد الدائنة+ الفوائد المدينة
	الأصول العاملة

وتشمل الاصول العاملة كافة الاصول باستثناء النقدية والاصول الثابتة.

ب ـ هامش صافي الربح من الفوائد:

هامش صافي الربح من الفوائد =	صافي الربح بعد الضرائب
	الفوائد الدائنة

ج - درجة استخدام الاصول:

درجة استخدام الاصول =	الفوائد الدائنة / الأصول

د - العائد الاصول:

العائد الاصول =	صافي الربح بعد الضرائب / الأصول

ويستخدم للحكم على كفاءة الادارة في استغلال الاصول.

و - العائد على حقوق الملكية الفكرية:

العائد الاصول =	صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية

ويسمى العائد على حقوق الملكية احيانا العائد على القيمة الصافية، وللدلالة على اهمية هذا العائد فليس من المبالغة القول ان مستقبل الوظيفي لأي مدير يعتمد اساسا على مدى تحقيقه هذا العائد.[٤]

[٤] سامر جلدة ، نفس المرجع السابق ، ص ١٧٦.

أسئلة للمحور الخامس :

أجب على الأسئلة التالية:

١. ما هو مفهوم تقييم الأداء؟

٢. عدد معايير وأساليب تقييم الأداء البنكي؟

٣. اشرح معضلة البنوك التجارية ؟

٤. ماهي أدوات التحليل المالي الخاصة بالنوك وأهم النسب المستخدمة؟

المحور السادس:

الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي وأنواع البنوك:

الأهداف التعلمية للمحور السادس :

يهدف هذا الحور إلى اطلاع الطالب على:

- مفهوم ونشأة الصيرفة الإسلامية.
  - من خلال التعرف على أسس وسمات الصناعة المالية الإسلامية.
- مفهوم التكنولوجيا المالية.
  - قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية.
- مفهوم الشمول المالي.
  - مؤشرات قياس أبعاد الشمول المالي.

المحور السادس : الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي وأنواع البنوك.

أولا: الصيرفة الإسلامية :

تعمل البنوك الاسلامية على تجميع وتوظيف الاموال في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الاسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، وتهدف الى المسهامة في بناء الفرد والمجتمع المسلم.

فالمصارف الاسلامية تنطلق ابتداء من نظرة الاسلام للمال التي تقوم على ان المال مال الله والبشر مستخلفون فيه لتوجيه الى مايرضى الله. في خدمة عباد الله، فليس الفرد حرا حرية مطلقة يفعل في ماله ما يشاء لان يد عارضة والملكية الحقيقية هي لله تعالى.

١ – مفهوم ونشاة الصيرفة الاسلامية:

١ – ١: مفهوم المصرف الاسلامي:

المصرف الاسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الاسلامي.

ويعرف المصرف الإسلامي (Islamic Bank) أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءا، فالمصرف الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون اي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الاصل لهم عند الطلب.

وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في انشطة استثمارية او تجارية فإنه لا يقرض ولا يداين أحداً مع اشتراط الفائدة وإنما يقوم بتمويل للنشاط على اساس المشاركة فيما يتحقق من ربح .فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم.

وبينما هذا التعريف يضع تفرقة بين المصرف الإسلامي وغيره من البنوك إلا انه ينصب على ركن واحد وهو عدم التعامل بالفائدة.هذا الركن يعتبر شرطا ضروريا (Necessary Condition) لقيام المصرف الإسلامي ولكن ليس شرطا كافياً (Sufficient)، فهناك تجارب وممارسات مصرفية عالمية لم تعتمد على التمويل بالدين (Debt Finance) الذي يرتكز على الفائدة (Interest).

ولكي يكتمل تعريف المصرف الإسلامي لا بد من إضافة إلى شرط تحريم الفائدة، وهو الالتزام في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها. وبالتالي يلتزم بعدم الاستثمار أو تمويل أي انشطة مخالفة للشريعة ويلتزم بكل ما فيه مصلحة راجحة المجتمع الإسلامي في إطار الشريعة

ومقاصدها، ومن ثم العمل على توجيه ما لديه من موارد مالية إلى أفضل الاستخدامات الممكنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن القيم الاخلاقية الاسلامية والقواعد الشرعية تستلزم تقديم النصيحة للعملاء والتشاور معهم لتحقيق مصالحهم الفردية في إطار المصلحة الاجتماعية.[1]

لذلك يمكن القول بان المصرف السلامي هو مؤسسة مالية تؤدي الاعمال المصرفية والتمويلية في اطار احكام الشريعة الاسلامية.[2]

١-٢: نشاة البنوك الاسلامية وتطورها :

رغم تعدد التجارب وتنوعها في المجتمعات الاسلامية ، ومنها دعوة الشيخ ابراهيم أبو اليقضان[3]، إلى انشاء مصرف إسلامي يعمل في الجزائر وفق قواعد الفقه الإسلامي، على الأرجح قبل أواخر جمادى الاخرة من عام ١٣٤٨هـ/ أواخر عام ١٩٢٩م، تحت تسمية " البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تم اعداد قانونه الأساسي وجمع راسماله الاسمي من قبل بعض كبار رجال اعمال مدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع واجهضته.[4]

الا ان التاريخ سجل اول مؤسسات التمويل الاسلامي في عام ١٩٤٠ عندما انشات في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام ١٩٥٠ بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع اساليب تمويل تلتزم باحكام الشريعة الاسلامية.

ان المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية واقامة مصارف تقوم بالخدمات والاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية بدات عام ١٩٦٣م عندما انشات بنوك الادخار المحلية باقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور احمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفر لصغار الفلاحين.

---

[1] **عبد الرحمن يسرى احمد**، دور الصناعة الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية ، اكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا ، طرابلس ٢٩-٢٠٠٨/٣٠م ،ص ٢٣١.

[2] **محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان**، المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة ٢٠١٢م، ص ٤٢.

[3] الشيخ ابراهيم بن عيسى حمدي ابو اليقظان، ولد بمدينة القرارة ، ولاية غرداية بالجزائر ١٣٠٦ هجري الموافق لـ ٥ نوفمبر ١٨٨٨م

[4] **عبد الرزاق بلعباس**، صفحات من تاريخ المصرفية الاسلامية : مبادرة مبكرة لانشاء مصرف اسلامي في الجزائر في اواخر عشرينات القرن الماضي، دراسات اقتصادية اسلامية ،المجلد ١٩ العدد٢،ص١. http://iesjournal.org/arabic/Docs/41.pdf

ثم تم انشاء بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١م بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في الباكستان، ثم البنك الاسلامي للتنمية بالسعودية عام ١٩٧٤م، تلاه بنك دبي الاسلامي عام ١٩٧٥، ثم بنك فيصل الاسلامي السوداني عام ١٩٧٧، فبيت التمويل الكويتي عام ١٩٧٧، ثم بنك فيصل الاسلامي المصري عام ١٩٧٧، وفي الاردن كانت البداية بالبنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار عام ١٩٧٨م فالبنك العربي الاسلامي الدولي عام ١٩٩٧.

وفي الجزائر ومع صدور قانون النقد والقرض الذي سمح بإنشاء بنوك اسلامية، كان اول بنك انشأ هو بنك البركة الجزائر في ٢٠ ماي ١٩٩١م.

والان انتشرت البنوك الاسلامية في جميع انحاء العالم، حتى ان البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك اسلامية في مختلف انحاء العالم.

٢- أسس وسمات الصناعة المالية الإسلامية:

تتسم الصناعة المالية الإسلامية باستنادها إلى مجموعة من الأسس، تبرز القسمات الخاصة بها، وتفرق بينها وبين غيرها من المؤسسات التقليدية، وأهم هذه الأسس هي:

٢-١: **المستثمر الوسيط :**

تتسم الصناعة المالية الإسلامية بأنها تدور حول المستثمر الوسيط الذي يقوم بدور فاعل في تعبئة المصادر المتاحة لدى الراغبين في استثمار الأموال وإتاحتها للمنظمين ومشغلي الأموال من خلال صيغ وأدوات تتضمن توزيع مخاطر التوظيف بين أصحاب الأموال ومستخدميها والمستثمر الوسيط على حد السواء، والمستثمر الوسيط يشارك في المخاطرة، مربحا أو خسارة، فهو إما يجذب الأموال ليوظفها بنفسه في أوجه الاستثمار المختلفة، في التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو غيرها، وهو إما يتوسط في توجيه الأموال إلى طرف ثالث، لكن طبيعة العلاقة مع هذا الطرف الثالث تجعل المؤسسة الإسلامية الوسيطة تحصل على الربح مقابل تقديمها المال إليه، ولا تفرض لها عائدا محددا مضمونا، وحتى لو كانت العلاقة هي علاقة عقد من عقود البيع في الفقه فالمؤسسة المالية الإسلامية تتحمل المخاطرة لأنها تمتلك السلعة قبل بيعها، فمن الممكن أن تكسب أو تخسر، وهكذا لا نجد المؤسسة المالية الإسلامية إلا مستثمرا وسيطا، وذلك في إطار من الالتزام بالضوابط الأساسية في الشريعة الإسلامية، والتي تكفل البعد عن دائرة الحرام وما يشتبه في حرمته سواء من حيث الأهداف أو الوسائل .وتتسع الدائرة هنا لتشمل المصارف الإسلامية وبيوت التمويل والاستثمار وصناديق الاستثمار، ومؤسسات الادخار والتكافل...، والسوق الأولى

والسوق الثانوي للأوراق المالية المشروعة .ولا تقتصر الدائرة على البنوك بلا فوائد، لأن الصناعة المالية الإسلامية تقدم نموذجاً أو نظاماً مالياً وتمويلياً متكاملاً من حيث الأهداف والسياسات والأدوات والمؤسسات والسوق.[٥]

٢-٢- الاستثمار وليس الإقراض:

يتأسس نشاط الصناعة المالية الإسلامية على استبعاد سعر إقراض النقود، أي حظر العائد المشروط والمحدد مسبقاً للنقود، فأي سعر محدد ومقرر مسبقاً، ويكون مرتبطاً باستحقاق الدين يعتبر محظوراً، فيحظر تأجير النقود بأجر، أو التخلي عنها لمدة زمنية معينة، مقابل أجرة. وكذلك استبعاد العائد المولد عن إعادة تدوير الديون مقابل عائد محدد أو بزيادة عليها.

ولهذا يتحدد وضع رأس المال النقدي للاستثمار وليس للإقراض كمصدر لتوليد الإيرادات، ويكون أساس تخصيص الموارد قاعدة استثمارية وليس قراضية.

ويكون مركز قرارات النشاط نابع من نشاط الاستثمار وليس نشاط الإقراض، أي قرارات إنتاجية وليست قرارات ائتمانية، ولا تتحكم بالتالي اعتبارات قرارات الاقتراض على التمويل والاستثمار في مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، كما أن أدوات المالية الإسلامية أدوات تعتمد على أصول وليس على ملاءة مالية.

٢-٣: ارتباط العائد بدورة الإنتاج:

إن مجال أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية بمفهومها الواسع هو الاستثمار أو التمويل لدورة إنتاجية . والقواعد الشرعية تتيح لعنصري الإنتاج(العمل ورأس المال) الدخول في توليفة الإنتاج على أساس الربح، وفقاً لصيغ الاستثمار الشرعية المعروفة. أما المال إذا كان عينياً كالمعدات والآلات والعقارات وغيرها فإن هذا الأصل الثابت يمكن أن يدخل في توليفة الإنتاج على أساس الأجرة، وكذلك عنصر العمل، أما رأس المال النقدي فلا يمكنه الدخول في تمويل الدورة الإنتاجية، على أساس الأجر، إنما بالمشاركة في الربح بينها وبين عناصر الإنتاج الأخرى.

ويعني ذلك أن العائد في الصناعة المالية الإسلامية يتولد من قيمة مضافة حقيقية، وبالتالي ينبغي أن يفوق معدل التضخم فيكون أكثر جذباً للمتعاملين من المؤسسات التقليدية، ويعني أن هذا العائد الإسلامي ليس ناتجاً عن المقامرات الممنوعة.

٢-٤: الارتباط والتوافق بين الموارد والاستخدامات:

تتوافق الموارد والاستخدامات في المؤسسات المالية الإسلامية، في الآجال والأغراض والعائد، فتقوم هذه المؤسسات بتعبئة الموارد وفق شروط تناسب رغبات المدخرين لتخصيصها على أنشطة الاستثمار

[٥] **فياض عبد المنعم حسانين** ، اليات تطوير المنتجات والخدمات في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية ، المنعقد بمدينة طرابلس في الفترة ٢٩-٢٠٠٨/٣٠ م، ص ٧٤.

التي تتوافق مع هذه الشروط في الآجال ومستوى المخاطرة، ويتوقف مقدار ما يحصل عليه المدخرون على مستوى وقيمة الربح من الاستثمار والتمويل.

ولذلك لا تنشأ الفجوات في الآجال والعوائد والمخاطرة التي نراها في مؤسسات الإقراض والتمويل التقليدية القائمة على الفائدة، نتيجة لتقلبات سعر الفائدة. ولهذا فإن الصناعة المالية الإسلامية تقوم على قبول أموال بأنظمة مختلفة تقابل حاجة البرامج الاستثمارية بطريقة متوافقة معها.

٢-٥: اتساع مجال الخدمات المستحدثة:

يلاحظ أن أحكام الشريعة وقواعدها توسع مجال الأعمال مقابل الأجر، ولا تحظر منه إلا الأجر على الضمان (بالإضافة إلى المحرمات المعروفة) ، ولهذا المبدأ تتنوع أنشطة تقديم الخدمات في الصناعة المالية الإسلامية، في مجال الوكالات والاستشارات بأنواعها التقليدية والمستحدثة وغير ذلك، وتعتبر العوائد المحصلة من الأجر والعمولات على الخدمات في الصناعة المالية الإسلامية من المصادر الأساسية لتوليد الإيرادات في قوائم الدخل للمؤسسات المالية الإسلامية.

٢-٦: توزيع المخاطر:

تتصف الموارد في الصناعة المالية الإسلامية بأنها مشاركة في المخاطر، فحصول المدخرات على الربح غير مضمون، كما هو الوضع في المؤسسات التقليدية، ولهذا فإن المؤسسات المالية الإسلامية تعتبر في حد ذاتها آلية لتوزيع المخاطر بين أصحاب الأموال والمستثمرين، سواء كان ذلك في مصرف، أو مؤسسة أو صندوق استثمار أو خلافه.

ولهذا يرى البعض أن أساليب التمويل والاستثمار الإسلامية تلطف حدة المخاطرة، وتخفض من درجتها، لتوزيع المخاطر بين المدخرين والمستثمرين، بدلاً عن إلقاء تبعتها على طرف واحد. وذلك تطبيقاً للقاعدة (الخراج بالضمان).

٣- مصادر واستخدمات الصيرفة الاسلامية :

٣-١: مصادر البنوك الاسلامية:

تنقسم مصادر الاموال في المصارف الاسلامية الى مصدرين وهما:[٦]

أ- المصادر الداخلية :

تشمل المصادر الداخلية للاموال في المصارف الاسلامية في حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطات والارباح المرحلة).

ويتمثل راسمال المصارف الاسلامية في الاموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند انشائه مقابل الاسمية للاسهم المصدرة.

[٦] **سالم صلال راهي الحسناوي واخرون** ، مبادىء المالية والمصرفية، الطبعة الاولى ٢٠١٩، ص ١٧٥.

اما الاحتياطيات تتمثل في ارباحا محتجزة من اعوام سابقة ، وذاك من اجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف.

وتعد المصادر الداخلية للاموال في المصارف الاسلامية مصادر طويلة الاجل ويعتمد عليها لمعرفة مدى متانة المركز المالي للمصرف.

ب – المصادر الخارجية:

تشمل المصادر الخارجية للاموال في المصارف الاسلامية على:

- **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** هي ودائع الافراد أو الهيئات إلى المصرف على ان يتعهد الاخير بردها عند الطلب.
- **الودائع الادخارية (حسابات التوفير):** تعد الودائع الادخارية أحد انواع الودائع لدى المصارف الاسلامية، وهي تنقسم إلى قسمين وهما:
  - ✓ حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار: ويستحق هذا الحساب نصيبا من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة مع احتفاظ المتعامل حق السحب في أي وقت شاء.
  - ✓ حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار: وهذا النوع لا يستحق ربحا ويكون حكمه حكم الحساب الجاري.
- **ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار):** وهي الاموال التي يودعها اصحابها لدى المصارف الاسلامية بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام المصرف الاسلامي باستثمار تلك الاموال، وتخضع هذه الاموال للقاعدة الشرعية " الغنم بالغرم".

وتاخذ ودائع الاستثمار صورة عقد مضاربة بين المودعين وبين المصارف الاسلامية، تقوم المصارف بموجبه باستثمار هذه الاموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليها، ويجب أن تحدد هذه النسبة مقدما في العقد، وهي حصة شائعة في الربح غير محددة بمبلغ معين، وتعد هذه النسبة عائد العمل للمصرف كمضرب في امواله.

- **صكوك الاستثمار:** أحد مصادر الاموال بالمصارف الاسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات. وقد تكون الصكوك مطلقة أو مقيدة ويرجع ذلك إلى نوعية الصك، وتأخذ صكوك الاستثمار الاشكال الاتية:
  - ✓ صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد: يحكم هذه الصكوك عقد المضاربة المقيدة، حيث يقوم المصرف باختيار أحد المشروعات التي

يرغب في تمويلها، ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذا المشروع ويطرحها للاكتتاب العام، ويتم تحديد مدة الصك طبقا للمدة التقديرية للمشروع. ويتم توزيع جزءا من العائد تحت الحساب لفترات، على أن تتم التسوية النهائية حين انتهاء العمل بالمشروع.

- ✓ صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين: حيث يقوم المصرف باختيار أحد الانشطة سواء كانت انشطة تجارية أو عقارية أو صناعية أو زراعية، ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذه الانشطة ويطرحها للاكتتاب العام.
- ✓ صك الاستثمار العام: يقوم المصرف بإصدار هذه الصكوك المحددة المدة غير المحددة لنوع النشاط، وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام.

- **دفاتر الادخار الاسلامية:**

حساب الادخار هو حساب توفير متوافق مع الشريعة الإسلامية ويمنحك حق جني الأرباح وتتم إدارته على أساس مبدأ المضاربة الإسلامي. واستناداً إلى مبدأ المضاربة الإسلامي، تستطيع الحصول على عوائد من تقاسم الأرباح، وهذا يعني أيضا أننا كلما كان أداء البنك أفضل، ارتفعت نسبة ما تحصل عليه من أرباح .

مثال منتوجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر:

- **فلاح استثماري فلاح** : دفتر ادخار استثماري فلاح كنتج للأرباح،
- **دفتر استثماري**: دفتر ادخار اسلامي منتج للأرباح).
- **دفتر استثمار " أمنيتي"** : منتوج بنك السلام في الجزائر.[٧]

- **صكوك المقارضة (المشتركة او المخصصة)**: وهي صكوك يصدرها المصرف بفئات معينة ويطرحها في الاسواق للاكتتاب ومن حصيلة هذه الصكوك يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات التي يراها، كما يباشر عملياته المصرفية على اختلاف انواعها، ومن صافي الارباح مجتمعة يخصص المصرف جزءا منها لتوزيعه على اصحاب الصكوك ويوزعها عليهم بنسبة قيمة ما يملكه كل منهم من صكوك وبذلك تختلف قيمة ما يوزع عليهم من سنة لأخرى تبعا لما يحققه المصرف من عملياته مجتمعة من ارباح.

[٧] موقع بنك السلام الجزائر: خدمات(alsalamalgeria.com)

وقد يطرح المصرف صكوك لكل مشروع مخصصة ويقوم اصاحب المدخرات بالاكتتاب في هذه المشروعات كل حسب اختياره، حيث يعد صاحب الصك في مشروع معين شريكا فيه بقدر مايمكله.

ويعد المصرف في هذه الحالة وكيلا عن اصحاب الصكوك في كل ما يتصل بادارة المشروع ومراقبة اعماله وتوزيع ارباحه وهذا النوع من الصكوك يحقق فرصة للمدخرين في اختيار المشروع الذي يرغبون في الاكتتاب فيه.

- **شهادات الايداع:** تعد أحد مصادر الاموال متوسطة الاجل بالمصارف الاسلامية، ويتم اصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاثة سنوات.
- **صناديق الاستثمار:** تمثل اوعية استثمارية تلبي احتياجات ومتطلبات المودعين من استثمار اموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها أو الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية.

ويقوم المصرف باختيار احد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشأ لهذه الغرض صندوق يطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين، ويقوم المصرف باخذ نسبة شائعة في الربح مقابل ادارته للصندوق وعادة ما يتم توكيل احد الجهات المختصة بهذا النشاط بادارة الصندوق مقابل مبلغ معين.

٣- استخدمات المصارف الاسلامية :

تستخدم المصارف الاسلامية الاموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الانشطة سواء اكانت تجارية، صناعية، عقارية...ويعد نشاط التمويل من اهم الانشطة بالمصارف الاسلايمة حيث امثل عوائده اهم مصدر للارباح.

وهناك العديد من صيغ التمويل الاسلامية منها: التمويل بالمرابحة، والتمويل بالمشاركة، والتمويل بالمضاربة، والتمويل بالاستصناع، والتمويل بالسلم، والتمويل بالاجارة، والتمويل بالتوريق، والتمويل بالبيع الاجل.

٣-١: التمويل بالمرابحة :

المرابحة في اللغة مفاعلة من الربح وهو الزيادة، والربح هو النماء في التجارة.

وفي اصطلاح الفقهاء هي بيع بمثل الثمن الاول مع زيادة ربح، او هي بيع براس المال وربح معلوم، وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما للدينار.

وبيع المرابحة هو البيع بمثل الثمن الاول مع زيادة. والاصل في البيوع ان تكون مرابحة حيث يستحيل ان يضع الرجل ماله في تجارة بهدف الخسارة. وينقسم بيع المرابحة إلى:

أ- انواع المرابحة:

١- **المرابحة البسيطة:** وتعني بيع المالك لسلعة يملكها اصلا بمثل الثمن الاول وزيادة. مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجارة في العادة. فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى ياتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه اياها بربح في العادة.

وقد يكون البيع مساومة او امانة. وقد يكون الثمن حالا او مؤجلا او مقسطا.

٢- **المرابحة المركبة (المرابحة للامر بالشراء):** هي احد بيوع الامانة، حيث يطلب شخص من شخص اخر(البنك الاسلامي مثلا) ان يشترى سلعة معينة ويعده بان يشتريها منه بربح معين. ويسمى من يريد السلعة بالامر بالشراء اما الطرف الاخر (البنك الاسلامي) فيسمى المامور بالشراء او البائع.

هذا وقد يقوم الامر بالشراء بدفع الثمن للبنك حالا أو مقسطا أو مؤجلا. وعادة ما يتم دفع الثمن بموجب اقساط شهرية أو سنوية متساوية او دفعة واحدة بعد اجل محدد. وبهذا فان بيع المرابحة للامر بالشراء(المرابحة المركبة) يتم على مراحل هي:[٨]

المرحلة الاولى: وعد من الامر بالشراء للمامور بأن يشتري منه السلعة التي امره بشرائها بعد ان يمتلكها.

المرحلة الثانية : ابرام عقد البيع الاول بين المامور بالشراء والبائع الاول.

المرحلة الثالثة: ابرام عقد البيع الثاني بين الامر بالشراء والمامور بالشراء.

تتعامل البنوك الاسلامية ببيع المرابحة للامر بالشراء على اساس الالزام بالوعد لكل من الامر بالشراء والبنك الاسلامي.(الامر بالشراء ملزم بشراء السلعة اذا اشتراها البنك الاسلامي. والبنك ملزم ببيعه هذه السلعة اذا اشتراها).

المرحلة رابعة: شروط بيع المرابحة للامر بالشراء:

يشترط في بيع المرابحة للامر بالشراء اضافة إلى الشروط الواجب توفرها في أي عقد بيع مايلي:

[٨] **محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان**،المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الرابعة ٢٠١٢م،ص ١٦٠.

- ✓ ان يكون الثمن الاول للسلعة معلوما للأمر بالشراء بما ذلك المصروفات المعتبرة (المصروفات التي يعتبرها الفقهاء من تكلفة السلعة على البائع).
- ✓ ان يكون الربح معلوما للطرفين، لأنه جزء من الثمن.
- ✓ ان يكون العقد الاول صحيحا (أن يكون شراء البنك للسلعة من مالكها الاول عقدا صحيحا لا غبار عليه من الناحية الشرعية).
- ✓ ان لا يكون الثمن في العقد الاول مقابلا بجنسه من اموال الربا.

كان يشترى البنك الاسلامي (المشترى الاول) البضاعة بجنسها (قمح مقابل قمح او ملح مقابل ملح او ذهب مقابل ذهب) فلا يجوز في هذه الحالة بيعها بجنسها مرابحة. لأن الزيادة في هذه الحالة تكون ربا بدون شك.

٣-٢: التمويل بالمضاربة :

أ- مفهوم المضاربة:

المضاربة في اللغة اسم مشتق من الضرب في الارض (بمعنى السير فيها)، وفي القاموس المحيط : ضارب له أي اتجر في ماله وهي القراض.

والمضاربة لغة اهل العراق اما القراض فلغة اهل الحجاز، وهما اسمان لمسمى واحد. فاهل الحجاز يطلقون على هذا العقد اسم القراض لان رب المال قد اخذ قطعة من ماله(قراضا من ماله) وسلمها للاخر ليعمل فيها، اما اهل العراق فيطلقون على هذا العقد اسم المضاربة، ولان كلا من صاحب المال والذي يعمل فيه يضرب في الربح بسهم (له حصة من الربح).

اما المضاربة في الاصطلاح فقد عرفها الفقهاء بطرق مخنلفة نذكر منها:

عرفها ابن رشد « بأن يعطي الرجل الرجل المال على ان يتجر به على جزء معلوم ياخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثا أو ربعا أو نصفا».

ويعرفها الدكتور وهبة الزحلي « بأنها عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها. اما الخسارة اذا وقعت فيتحملها رب

المـــال وحـــده، ويخســـر المضـــارب جهـــده أو عملـــه. أي ان رأس المـــال مـــن طـــرف، والادارة والتصرف فيه من طرف اخر».[٩]

المضـــاربة الشـــرعية عقـــد يمثـــل اتفاقـــا بـــين طـــرفين يبـــذل فيـــه احـــدهما المـــال ويســـمى (رب المـــال) ويبـــذل الاخـــر جهـــده وخبرتـــه للعمـــل بهـــذا المـــال ويســـمى (المضـــارب)، ويكونـــان شـــريكين فـــي الـــربح علـــى حســـب مايشـــترطان، كالنصـــف أو الربـــع أو الثلـــث، وفـــي حـــال انتهـــت اعمـــال المضـــاربة إلـــى وقـــوع خســـارة، يخســـر كـــل طـــرف بمـــا ســـاهم بـــه، فصـــاحب المـــال يخســـر مـــن مالـــه، والمضـــارب يخســـر مـــن جهـــده وعملـــه ، مـــالم يتبين أن الخسارة سببها تقصير أو اهمال المضاب.[١٠]

ومنـــه يمكـــن تعريـــف المضـــاربة بأنهـــا: عقـــد بـــين طـــرفين يقـــدم بموجبـــه احـــدهما المـــال للطـــرف الاخـــر ليعمـــل فيـــه بهـــدف الـــربح علـــى أن يـــتم توزيـــع هـــذا الـــربح بينهمـــا بنســـب متفـــق عليهـــا ابتـــداء. أمـــا الخســـارة فيتحملهـــا صـــاحب المـــال وحـــده بشـــرط عـــدم تقصـــير الطـــرف الاخـــر أو تعديـــه. ويســـمى صـــاحب المـــال رب المـــال ويســـمى الطـــرف الاخـــر العامل أو المضارب.

ب- شروط صحة عقد المضاربة:

يمكن تقسيم شروط صحة عقد المضاربة الى ثلاثة اقسام رئيسية:

١- الشروط الخاصة برأس المال:

- ✓ ان يكـــون رأس المـــال مـــن النقـــود المضـــروبة كالـــدينار. امـــا الامـــوال غيـــر النقدية (العروض أو الاصول الملموسة) فقيها اختلاف بين الفقهاء.
- ✓ ان يكـــون رأس المـــال معلومـــا لكـــل مـــن رب المـــال والمضـــارب علمـــا نافيـــا للجهالة (من حيث الجنس والصفة والقدر).
- ✓ ان لا يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب.

٢- الشروط الخاصة بالعمل:

- ✓ ان يـــتم تســـليم راس مـــال المضـــارب للمضـــاربة وإطـــلاق يـــده فيـــه علـــى ان لا يكـــون قـــبض المـــال مـــن قبـــل المضـــارب قـــبض ضـــمان الا فـــي حـــال تعـــدي المضارب على هذا المال او تقصيره بالتصرف فيه.

---

[٩] **وهبـــة الزحيلـــي**، المعـــاملات الماليـــة المعاصـــرة بحـــوث وفتـــاوى وحلـــول،دار الفكـــر ، دمشق،ســـورية ،٢٠٠٢، ص ٤٣٨

[١٠] **محمد الطاهر الهاشمي**، المصـارف الإسـلامية ١٠ وقفات للتعرف على المصـارف الإسـلامية، مطبوعات جامعة مصـراته، بدون تاريخ، ص٥.

- ✓ ان يكون العمل مشروعا مما تجوز فيه المضاربة وحسب شروط عقد المضاربة.

٣- الشروط الخاصة بالربح:

- ✓ تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح عند التعاقد.
- ✓ ان يكون نصيب كل طرف نسبة شائعة من الربح وليس مقدارا محددا.
- ✓ اشترط الشافعية ان يكون الربح مشتركا بين الطرفين. فلا يجوز ان يختص بالربح أحد المتعاقدين دون الاخر.
- ✓ لا يصلح ان يشترط أحد المتعاقدين لنفسه كمية محدده من الربح.

ج- أنوع المضاربة :

اولا: يمكن تقسيم المضاربة من حيث الشروط إلى :

١- المضاربة المطلقة: فهي التي تتم دون قيود، بان يدفع البنك المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يعامله المضارب.

٢- المضاربة المقيدة : فهي المقترنة ببعض القيود، بان يدفع البنك مالا الى شخص اخر، على ان يعمل به في بضاعة معينة، او في بلدة معينة، او في سوق معينة،او في وقت معين، او لا يتعامل الا مع شخص معين.

وعلى هذا، يجوز ان يشترط رب المال على المضارب الا يتجر الا في سلع تحقق في عرف السوق حدا من الربح.

أ- تقسيمتها من حيث عدد الشركاء الى :

١. المضاربة الثنائية: هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الاول المال ويقدم الطرف الثاني العمل. أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب المال فقط .

٢. المضاربة المشتركة او المتعددة او الموازنة: وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد ارباب الاموال والمضارب واحد، او يتعدد المضاربون ورب المال واحد ، او يتعدد ارباب الاموال والمضاربون. وهذه المضاربة ناجمة عن جواز خلط مال المضاربة.

٣-٣: التمويل بالمشاركة :

أ- مفهوم المشاركة:

تعتبر المشاركة احدى مجالات الاستثمار الهامة في المصارف الإسلامية.

وفي اللغة لفظ المشاركة يرتبط بلفظ الشركة . والشركة او الشَركة هي الاختلاط او مخالطة الشريكين.

اما في الاصطلاح فهي استقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فاكثر لكل واحد ان يتصرف فيه تصرف المالك.

ويعرفها اخرون بانها : تعاقد بين اثنين او اكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال او الاعمال او الوجاهة. ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق.

أو هي عقد بين المتشاركين في راس المال والربح.

وتعرف المشاركة ، بأنها عقد بين طرفين يقدم كل منهما مقدارا معلوما من رأس المال ويكون فيه الحق بالتصرف في المال تصرفا كاملا باعتباره شريكا ومالكا له ويتم توزيع الربح حسب ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين . أما الخسارة فتوزع حسب نسبة المشاركة برأس المال.[١١]

ويمكن أن تقسم المشاركة إلى نوعين رئيسيين:

١ – المشاركة المتناقصة:

تقوم المشاركة بين طرفين أحدهما المصرف وأي طرف أخر سواء كان فردا أم شركة يكون فيها الحق للشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع المشترك بينهما وذلك أما دفعة واحدة أو على دفعات .

على أن لا يتم دفع نصيب الفرد أو الشركة من الأرباح المتحققة كجزء من استرداد قيمة حصة المصرف أي أن الشريك في النهاية سيتمكن من تملك المشروع بعد أن تمكن من رد التمويل إلى المصرف.

٢ – المشاركة الثابتة:

قد يأخذ المشروع المعول شكلا قانونيا ثابتا مثل شركة مساهمة أو التوصية البسيطة أو توصية بأسهم أو تضامن حسب صيغة المشروع وحجمه، وهنا يقوم المصرف الإسلامي بتمويل جزء من رأس المال لمشروع معين يجعله شريكا في إدارته والإشراف عليه وشريكا في الربح حسب النسبة المتفق عليها، وتبقى حصة كل شريك من الشركاء ثابتة لحين الانتهاء من مدة المشروع أو الشركة التي حددت في الاتفاق.

[١١]- سيف هشام صباح، الصيرفة الاسلامية مفهومها وعملياتها،دراسة تحليلية على المصرف العراقي الاسلامي ، بحث لمرحلة المجاستيير، غيرمنشور،٢٠٠٩. ، http://iefpedia.com -

ب- شروط عقد المشاركة:

١- شروط المتعاقدين.

- ✓ ان يتمتع أطراف عقد المشاركة بالأهلية القانونية التي تمكنهم من العمل لصالحهم ونيابة عن الشركاء الاخرين.[١٢]
- ✓ يتمتع الشركاء بحقوق متساوية في إدارة الشركة ومتابعة شؤونها ولا تصح الشركة باشتراط حجب أحدهم عن العمل واختصاص الاخر به.
- ✓ لا يشترط في المتعاقدين ان يكونا مسلمين بل يمكن مشاركة غير المسلم إذا لم ينفرد وحده بالتصرف.

٣-٤: التمويل وفق عقد الاستصناع:

أ- مفهوم عقد الاستصناع:

يعد عقد الاستصناع من عقود البيع الملائمة للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وهو وسيلة لحث صغار المنتجين والصناع على الإنتاج، ويتم تمويل الصناعة المطلوبة من جانب رب المال، وقد يكون المصرف الإسلامي، مع تحديد مواصفاتها، ويحقق هذا العقد منافع للطرفين الى جانب ما ينتج عنه نت اشباع حاجات المجتمع من السلع المنتجة.

ب- شروط عقد الاستصناع:

يشترط لصحة عقد الاستصناع توفر الاتي:

- ✓ ان يكون معلوما علما نافيا للجهالة، وذلك من خلال تحديد جنس المصنوع، وبيان نوعه، وبيان صفاته وذلك وفقا لجداول المواصفات المتعارف عليها اليوم.
- ✓ المبيع (المصنوع) يكون دينا في ذمة الصانع يلتزم بتقديمه، وتعد خاصية الالتزام في الذمة في عقد الاستصناع استثناء من القاعدة العامة في البيوع التي يشترط توافر ووجود المبيع او السلعة عند ابرام العقد وذلك مراعاة لحاجة الناس ومصالحهم.

---

[١٢] **حكيم حمود فليح الساعدي**، المصارف الاسلامية مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية،ط١، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد،٢٠١٩، ص١٠٩.

- ✓ يدفع الثمن حسب الاتفاق عند العقد، او بعد التسليم، او في اجل محدد، او يكون الثمن مقسطا بان يعطى الصانع دفعة مقدمة، ويسدد باقي الثمن على دفعات متوافقة، ومواعيد التسليم لأجزاء من المصنوع، او في مواعيد يتفق عليها.

٣-٥: التمويل وفق عقد السَلَم:

أ – مفهوم عقد السلم:

وهو نظام ملائم لتمويل الحرفيين والمزارعين.

ب- اركان عقد السَلَم:

ان السلم يندرج تحت عقود البيوع واركانه هي:

١. الصيغة او الايجاب والقبول

٢. العاقدان وهما (رب السلم الذي يدفع المال)، والمسلم اليه وهو صاحب السلعة المؤجلة.

٣. المعقود عليه، وهو السلعة او المسلم فيه.

٤. الثمن.

ج: شروط بيع السلم:

١- ان يكون المسلم فيه (السلعة) من الأموال التي يمكن تحديدها من حيث الجنس، والنوع والصفة.

٢- ان يكون المسلم فيه موصوفا معلوم المقدار سواء بالوزن، او العدد او الزرع، وجميع الصفات المميزة له التي يختلف الثمن باختلافها.

٣- ان يكون المسلم فيه مؤجلا الى اجل معلوم.

٤- تحديد الثمن وتسليمه عند التعاقد، اذ يشترط الحلول في راس المال.

٥- ان يكون المسلم فيه موجودا عند حلول الاجل.

٣-٦: التمويل وفق صيغة المساقاة:

أ – مفهوم المساقاة:

وهي عقد شركة بين مالك الشجر او الزرع والعامل عليه على ان يقوم الأخير بخدمة الشجر او الزرع مدة معلومة في نظير شائع من الغلة.

ب- أركان وشروط المساقاة:

الصيغة أي القبول والايجاب، ثم طرفي العقد أي مالك الشجر والعامل او المساقي، ثم الشجرة أي مورد العمل، ثم العمل ذاته هي اهم اركان عقد المساقاة.

١- ترتبط صحة عقد المساقاة باركان العقد، اذ ينعقد بكل ما يدخل عليها من قول او كتابة او إشارة.

٢- ان يتمتع أطراف العقد بكامل الاهلية.

٣- ينبغي تحديد مدة العقد لا عقد المساقاة عقد لازم، كعقد الايجار.

٤- تحديد نوع العمل لان اعمال مثل حفر الابار وبناء الاسوار والسقوف فهي على المالك.

٥- يشترط في عقد المساقاة ان الشجرة قد مر على غرسه فترة كافية يصلح بعدها لان يثمر في عامه.

٦- ينبغي ان يكون نصيب العاقدين من الثمر مشاعا في كل الشجر، دون تحديد نصيب أحدهما من شجرات محددة او بقدر معين، والا يبطل العقد.

٣-٧: التمويل وفق عقد المزارعة:

أ- مفهوم عقد المزارعة:

المزارعة في اللغة تعني " المفاعلة في الزرع او طرح الزراعة او القاء البذرة على الأرض".

والمزارعة في الاصطلاح تعني المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالكها وهي تعني الشركة في الزرع.

وهو عقد مشاركة بين صاحب الأرض والمزارع، يتعهد بمقتضاه الزارع على العمل في الأرض، ويحدد نصيب كل منهما من النتاج بنسبة شائعة.

ب- شروط عقد المزارعة:

يشترط لصحة عقد المزارعة ما يأتي:

١. أهلية المتعاقدين للتعاقد.

٢. ان تكون حصة المتعاقدين من الناتج شائعا ومعلوما ولا يشترط احدهما زيادة محدودة منه، بل يتساوى الطرفان تبعا لراس المال وما يبذل من جهد كما لا يجوز تحديد غلة جزء معين من الأرض لاحدهما.

٣- تحديد مدة المزارعة بان تكون كافية لإتمام الزرع فيها ولا يكون ممتدة الى زمن بعيد.

٤- تحديد النوع المراد زرعه.

٥- صلاحية الأرض للزراعة، وتحديد مساحتها، على ان تكون غير مزروعة أصلا.

٣-٨: التمويل وفق صيغة الاجارة:

أ- مفهوم الاجارة:

يعتبر عقد التأجير من العقود المفعلة في المصارف الإسلامية، فهو يمكن المصرف وعملائه من الحصول على مزايا تتناسب واهداف كل منهم.

الاجارة لغة مشتقة من الاجر، وهو العوض. لهذا تعرف الاجارة على انها " عقد على المنافع بعوض".

اما في الشرع فهي (بيع منفعة معلومة بعوض معلوم) او هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكها لطرف اخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة، وعرفها القانون المدني الأردني بانها (تمليك المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء عوض معلوم).[١٣]

ب- شروط الاجارة الأساسية:

ومن شروط الاجارة الأساسية هي، معلومية المنفعة، ومعلومية الاجر، ومعلومية الاجل، اما الشروط الأخرى لعقد الاجارة فهي:

١- يقتضي عقد الاجارة تمليك المؤجر الأجرة وتمليك المستأجر المنفعة.

[١٣] **محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان**،المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الرابعة ٢٠١٢م ، ص ٢٥٤.

٢- ينبغي تحديد مدة العقد، لان الاجارة تمليك مؤقت للمنفعة، وعدم تحديدها يورث الجهالة، ومن ثم المنازعة.

٣- ينبغي تحديد بداية سريان العقد، ويكون ابتداؤها من تاريخ العقد ما لم يتفق الطرفان على اجل معلوم لابتداء مدة الاجارة.

ج- صور الاجارة:

تستخدم المصارف الإسلامية عقد التمويل بالإجارة بأسلوبين هما:[١٤]

١. الاجارة التشغيلية: يقوم المصرف الإسلامي بموجب هذا الأسلوب باقتناء موجودات واصول مختلفة تلبي احتياجات جمهور المتعاملين معه، وتتمتع بقابلية جيدة للتسويق، ويتولى المصرف اجارة هذه الموجودات لأية جهة ترغب فيها بهدف استيفاء منافعها خلال مدة محددة يتفق عليها، وبانتهاء تلك المدة تعود الموجودات الى حيازة المصرف.

٢- الاجارة المنتهية بالتمليك: تعد الاجارة المنتهية بالتمليك من الأساليب الجديدة التي تعتمدها المصارف الإسلامية، فالمصرف الإسلامي لا يقتني الموجودات والأصول انطلاقا من دراسة السوق والتأكيد من وجود رغبات لاقتنائها، بل انه يشتريها استجابة لطلب مؤكد من أحد زبائنه لتملك تلك الأصول.

كما ان تلك الأصول تنتقل الى ملكية المستأجر ولا تبقى في ملكية المصرف بعد نهاية عقد الاجارة، لذلك يعرف الفقهاء الاجارة المنتهية بالتمليك بانها اتفاقية ينتفع بوجبها المستأجر بمحل العقد بأجرة محددة على مدة معلومة. على ان تؤول ملكية المحل المستأجر خلال مدة الاجارة او في نهايتها.

[١٤] **حكيم حمود فليح الساعدي**، المصارف الاسلامية مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية،ط١، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد،٢٠١٩،ص ١٩٥.

ثانيا : مفهوم التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية :

سهلت الخدمات المصرفية عبر الانترنت والتطبيقات المصرفية على الهواتف الذكية اجراء التعاملات المصرفية عن بعد. ومع هذه التغيرات جاءت التنبوءات بان التمويل المباشر سيحل محل الوساطة المالية والتمويل غير المباشر المكلف.

وتتمتع التكنولوجيا المالية (Financail Technology or Fintech) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها اسرع وارخص،واكثر امنا وشفافية وإتاحة.

إن سرعة التطور في خدمات التكنولوجيا المالية (Fintech) والشركات الناشئة التي تقدم الحلول المبتكرة للخدمات والأنشطة المالية المختلفة التي تحاكي ماتقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية، يشكل تهديدا يجب التحوط منه واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة واستقرار القطاع المصرفي والمالي.

كما شكّل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورةً في الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية. ولذلك، تسعى المصارف والمؤسسات المالية إلى إدخال بعض التغييرات في نماذج أعمالها من خلال التوسّع في اعتماد التكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية الخاصة بها، وربما الدخول في شراكات مع الشركات الناشئة لتحسين قدراتها التنافسية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية. وهنا تبرز أهمية توافر الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يسمح بتطوير وتشغيل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي المالي، والذي يُمكّن السلطات الرقابية والتنظيمية من الحد من المخاطر وتوفير فرص النمو في بيئة تنافسية، مع الحفاظ على السلامة المالية والاستقرار المالي.

التكنولوجيا المالية Financial technology، التي كثيراً ما تُختصر إلى فينتكfintech، هي تكنولوجيا وإبداع يهدف إلى منافسة الطرق المالية التقليدية في توصيل الخدمات المالية [1]. وهو صناعة ناشئة تستخدم التكنولوجيا لتحسين الأنشطة المالية [2].استخدام الهواتف الذكي في الصرافة عبر الهاتف المحمول،

الخدمات الاستثمارية [3]والعملات الرقمية هي أمثلة للتكنولوجيا الهادفة لجعل الخدمات المالية أكثر وصولاً للعامة. تتألف شركات التكنولوجيا المالية من الشركات الناشئة والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا القائمة في محاولة لإحلال أو تحسين استخدام الخدمات المالية التي توفرها الشركات المالية القائمة.[1]

١ – مفهوم التكنولوجيا المالية:

يُعدّ التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية. وتتمتع التكنولوجيا المالية (Financial Technology – Fintech) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي. من جهة أخرى، إن سرعة التطوّر في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تُقدّم الحلول المالية المبتكرة التي تُحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية، يشكّل تهديداً يجب التحوّط منه واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة واستقرار القطاع المصرفي والمالي، حيث تُمثّل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية.

١ – ١: تعريف التكنولوجيا المالية:

عرف مجلس الاستقرار المالي (Financail Stability Board) التكنولوجيا المالية بانها: « ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل او تطبيقات او عمليات او منتجات جديدة، لها اثر مادي وملموس على الاسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية».[2]

والتكنولوجيا المالية او (Fintech) هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية او المصرفية التقليدية. تتميز هذه التكنولوجيا بانها اسرع وارخص واسهل ويمكن لعدد اكبر من الافراد الوصول اليها من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لاتتعامل مع الجهاز المصرفي.

---

[1] - https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] **اتحاد المصارف العربية**، التكنولوجيا المالية FINTECH واثرها على المصارف في المنطقة العربية، ٢٠١٨،ص٢٤.

وفي معظم الحالات يتم ابتكار وتطوير هذه الخدمات والمنتجات من قبل شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وهي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية والمالية للافراد والشركات،بالتعاون او المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين مثل المصارف بشكل رئيسي.

منذ ٢٠١٠ توسع هذا المصطلح تجديدات او ابتكارات تكنولوجية في خدمات القطاع المالي، التي يمكن ان يقدمها مصرف قائم او شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. كما بات يشمل الابتكارات في مجال التثقيف والتعليم المالي، والخدمات المالية للافراد والشركات، وتحويل الأموال، وإدارة الاستثمارات ، وحتى العملات الرقمية المشفرة مثل البيتكوين.

وتلخص ذلك السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي « فالتكنولوجيا المالية، أو fintech بالاختصار الإنجليزي، بدأت تلمس بالفعل حياة المستهلكين والاعمال في كل مكان، بدءا من التاجر المحلي الذي يسعى للحصول على قرض، ومرورا بالاسرة التي تخطط للتقاعد، وانتهاء بالعمل الأجنبي الذي يرسل أموالا لبلده».[٣]

الفينتك هي صناعة مالية جديدة تطبق التكنولوجيا لتحسين الأنشطة المالية [4]."الفينتك هي التطبيقات، العمليات، المنتجات، أو نماذج الأعمال الجديدة في صناعة الخدمات المالية، التي تتألف من واحدة أو أكثر من الخدمات المالية التكميلية ويتم توفيرها كعملية شاملة عن طريق الإنترنت [3].كما يمكن اعتبار أن الفينتك هي "أي أفكار إبداعية من شأنها أن تحسن عمليات الخدمات المالية باقتراح الحلول التكنولوجية تبعاً للأوضاع المختلفة للأعمال، بينما يمكن أن تؤدي الأفكار أيضاً إلى نماذج أعمال جديدة أو حتى أعمال جديدة[5] ."[٤]

١-٢: محركات ابتكارات التكنولوجيا المالية:

أدت عوامل عدة الى دفع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية ابرزها التطورات في التكنولوجيا، والتغيرات في متطلبات واولويات المستهلك نحو السرعة وسهولة الاستخدام وانخفاض التكاليف،بالإضافة الة تعقيد المتطلبات التنظيمية والرقابية في عمل المصارف، مثل قوانين مكافحة

[٣] **كريستين لاجارد**، التكنولوجيا المالية .. جني الثمار وتجنب المخاطر، الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية، تاريخ التصفح ٢٠٢٠/٠٩/٣٠. https://www.aleqt.com/2017/06/24/article_1209046.html

[٤] https://www.marefa.org/.

غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون FATCA ، وبازل ١١١، ومتطلبات اعرف عميلك، واعرف عميل عميلك، والعناية الواجبة.

رسم بياني رقم ٦-١ : محركات التكنولوجيا المالية:

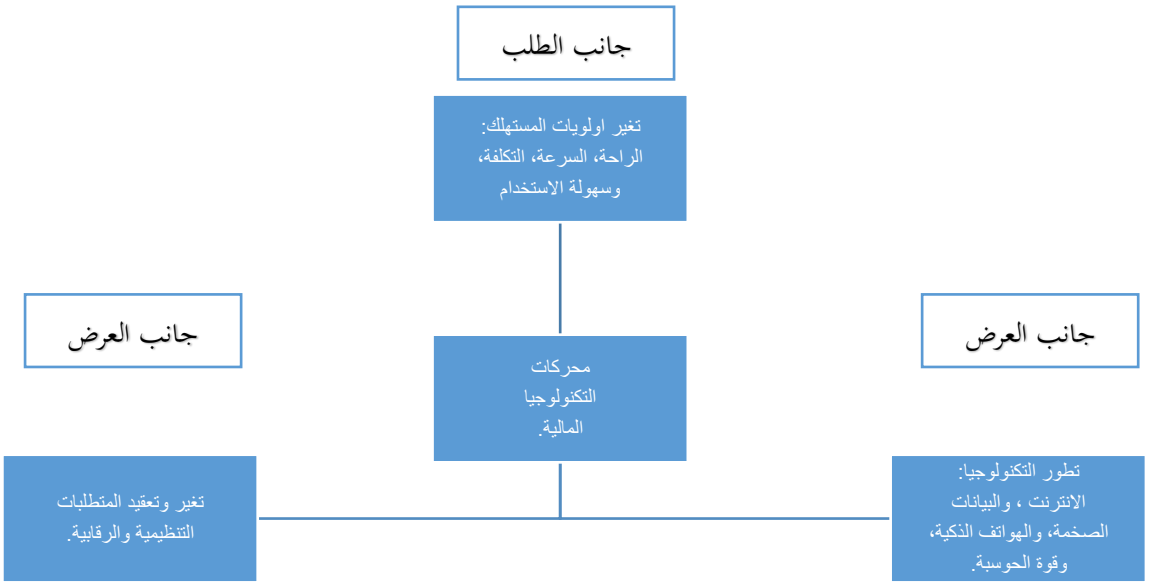

المصدر : **اتحاد المصارف العربية**، التكنولوجيا المالية FINTECH واثرها على المصارف في المنطقة العربية، ٢٠١٨ ص ٢٦.

٢- قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية:

٢-١: قطاعات التكنولوجيا المالية:

وفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية، فان التكنولوجيا المالية مرتبطة بثلاثة قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي[٥] :

١- الائتمان والايداع وجمع راس المال:

يشمل قطاع الائتمان والايداع وجمع راس المال او مايسمى «حلول الإقراض» خدمات التمويل الجماعي، ومنصات الإقراض بين النظراء، وتقييم مخاطر الائتمان، ومنصات مقارنة القروض.

٢- المدفوعات والمقاصة والتسوية:

يشمل قطاع الائتمان والايداع وجمع راس المال او مايسمى «حلول الإقراض» خدمات التمويل الجماعي، ومنصات الإقراض بين النظراء، وتقييم مخاطر الائتمان، ومنصات مقارنة القروض.

[٥] اتحاد المصارف العربية ، التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي، الدراسات والابحاث والتقارير ،العدد ٤٥٤، https://uabonline.org/ar/ ، تاريخ التصفح : ٢٠٢٠/١٠/٠١.

٣- إدارة الاستثمارات/ الثروات:

اما قطاع المدفوعات والمقاصة والتسوية او مايسمى « حلول الدفع» فيشمل المحافظ المالية الالكترونية، والعملات الرقمية المشفرة، وتحويلات الند للند (Peer-to-Peer Transfers)، ومنصات تبادل العملات، والمدفوعات عبر الأجهزة المحمولة وعبر الحدود، اذ يؤدي وجود سوق عالمية وعملاء ذوي توجه دولي الى تنامي الطلب على خدمات الدفاع المتجانسة والمتسقة عبر المناطق الجغرافية.

يتضمن قطاع إدارة الاستثمارات والثروات أنظمة التداول فائقة السرعة، ومنصات نسخ الصفقات، والتداول الالكتروني، واستشارات استثمارية الكترونية.

وحسب لجنة بازل، فان اكبر عدد من مزودي خدمات (Fintech) في العالم هم في فئة المدفوعات والمقاصة والتسوية (٤١%) تليها خدمات الائتمان والودائع وجمع راس المال.

٢-٢: مراحل تطور التكنولوجيا المالية:

تقسم مراحل تطور التكنولوجيا المالية إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** وتتضمن حلول الدفع التي تسهل وتسرع عملية الشراء وخدمات دفع الفواتير وغيرها من المدفوعات عبر الانترنت والهاتف المحمول، بالإضافة الى المحافظ الالكترونية.

كما تتضمن حلول الإقراض التي تقدم منصات التمويل الجماعي وشبكات الإقراض المباشر ومنصات مقارنة القروض. ويتمثل هؤلاء « المقرضيين البدليين» بخاصية رئيسية الا وهي استخدامهم للانترنت وتكنولوجيا تحليل البيانات الضخمة لتسهيل عملية الموافقة على ومنح القروض.

وتعمل المنصات الالكترونية على تبسيط تجربة العملاء عند التقدم للحصول على القروض وتقديم المعلومات الداعمة الكترونيا وتوقيع ومراجعة وثائق القروض وتسديد المدفوعات مباشرة من الحسابات المصرفية للمقترضين.

كما توفر المنصات المعلومات بكفاءة وسلاسة للمستثمرين المهتمين بتمويل القروض.

كما تسمح التكنولوجيا المالية للافراد الذيين لايملكون حسابات مصرفية بالخروج عن سيطرة المصارف من خلال الحصول على قروض عبر ربط الممولين بالعملاء الذين يحتاجون الى التمويل (شركات التجزئة او المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة والمتناهية الصغر مثلا) عبر منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي.

- **المرحلة الثانية:** وتشمل ادخال التكنولوجيا إلى:

أ. التحويلات المالية الدولية: أصبحت عملية تحويل الأموال اسهل واسرع وارخص، عبر تطبيقات على الهواتف المحمولة او مواقع الكترونية.

ب. التامين : استخدام التكنولوجيا لتبسيط وتحسين كفاءة صناعة التامين وتقديم منتجات التامين خصوصا التامين المنتاهي الصغر مباشرة الى العملاء.

ج. إدارة الثروات والاستثمارات: تساهم التكنولوجيا المالية في توفير أدوات الادخار والاستثمار وإدارة الشؤون المالية لمختلف العملاء بغض النظر عن مستويات الدخل.

وتقوم بذلك من خلال خدمات استشارية استثمارية الية (تعرف باسم Robo-Advisors)، وأدوات الإدارة المالية التي تجمع وتحلل عادات المستهلكين لتبسيط عملية الادخار والاستثمار والتخطيط.

ومن خلال الابتكار في مجال تحليل البيانات، يمكن لشركات الـ Fintech تقديم المشورة في مجال الاستثمار، واتخاذ قرارت الاستثمار او الادخار تلقائيا، وتوفير الموارد للميزانية والتخطيط مع اقل حاجة للتفاعل البشرى. وتشمل أدوات الإدارة المالية منصات الادخار الالي فضلا عن الميزانية الشخصية وخدمات المشورة المالية.

رسم بياني ٥-٢ : تصنيف قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية:

المصدر: لجنة بازل للرقابة المصرفية،٢٠١٧.

تجدر الإشارة الى ان السس التكنولوجية التي تعيد رسم الخدمات المالية التقليدية وتشكل قاعدة التكنولوجيا المالية هي البيانات الضخمة (Big Dat) ودفتر الحسابات الرقمية الموزع(Distributed Ledger Technology) او مايعرف بسلسلة البلوكات (Blockchain)، والتشفير (Cryptography) بالإضافة الى انتشار الهواتف المحمولة الذكية.[٦]

٣- مصطلحات عالم التكنولوجيا المالية:

٣-١: التمويل الجماعي (Crozdfunding).

التمويل الجماعي هو مصطلح يعبر عن العملية الجماعية والتعاونية المبنية على الثقة وشبكة العلاقات بين الافراد الذين يجمعون الأموال والموارد الأخرى غالبا عبر الانترنت بهدف دعم وتمويل مشروع ما، بتكاليف مقبولة.

ومنصات التمويل الجماعي هي المكان الأمثل لتمويل الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل مشاريع عدة سواء كانت تنظيم احداث وفعاليات،او ابتكارات علمية او هندسية، او تطوير مواقع وأجهزة نقالة، او تصميم منتجات، او انتاج أفلام او جعم نشاط خيري او اجتماعي.

ويقسم التمويل الجماعي إلى أربعة أنواع :

١- التمويل الجماعي المبني على مكافات (Reward-based crowdfunding).

٢- التمويل الجماعي المبني على التبرع (Donztion-based crowdfunding).

٣- التمويل الجماعي للحصول على حصة من الشركات (Equity crowdfunding).

٤- تمويل العقارات الجماعي (Real-estate crowdfunding).

٣-٢: منصات الإقراض/ التمويل المباشر (Peer-to-peer lending).

منصات الإقراض P2P (Peer-to-peer) او من « الند للند» او مايعرف أيضا بمنصات الإقراض بين النظراء، تعمل على توفيق المقترضين والمقرضين سويا بشكل مباشر عبر مزادات تقام على شبكة الانترنت (Online Auction). وتعمل هذه المنصات على تقديم قروض تتضمن في اغلب الأحيان شرائح قروض او رهانات او حزمة متكاملة من الائتمانات.

وتتولى بعض منصات « الند للند» تجزئة القروض وترتيبها واعدادها، وتسمح أخرى للمقرضين باختيارها والتقاط المناسب منها. وتمكن هذه المنصات الالكترونية المقترضين من حشد الاستثمار او التمويل اللازم بسرعة وبشروط ائتمانية ميسرة،كما تقدم فرصا للمستثمرين الذين يسعون الى تنويع استثماراتهم عن طريق عائد شهري منتظم وقوي.

٣-٣: المحافظ المالية الرقمية/ الالكترونية (Digtal Wallets or E-Wallets):

[٦] **اتحاد المصارف العربية**، التكنولوجيا المالية FINTECH واثرها على المصارف في المنطقة العربية، ٢٠١٨، ص ٣٢.

المحفظة الرقمية او المحفظة الالكترونية عبارة عن تطبيق الكتروني ينظم جميع العمليات المالية، تحتوي على جميع بيانات المستخدم التي تكون بصيغة مشفرة، ويتم تثبيتها/ تشغيلها على جهاز الكمبيوتر او المحمول او الهاتف الذكي او مواقع الكترونية يمكن عن طريقها حفظ البيانات واستخدامها للدفع عن طريق الانترنت. محافظ العملات الالكترونية هي البرامج التي تقوم بتخزين المفاتيح الخاصة التي تحتاجها للولوج الى عنوان بيتكون او أي عملة مشفرة أخرى، والتصرف بها (بيع ،شراء، صرف).

٣-٤: العملات الرقمية/ المشفرة:

العملة الرقمية او الالكترونية هي عملة افتراضية ليس لها وجود مادي، تسمح بالمعاملات الفورية وتستخدم للشراء في العالم الرقمي ولاتحتاج لاي وسيط بين المشتري والبائع، كما انها متوفرة في جميع انحاء العالم، ومن ابرزها عملة البتكوين التي تعد الأشهر والأكثر تداولا. تستخدم العملات الرقمية المشفرة التكنواوجيا اللامركزية للسماح للمستخدمين باجراء مدفوعات امنة وتخزين الأموال دون الحاجة الى استخدام أسمائهم او الذهاب الى المصارف. وتستخدم العملة المشفرة تقنية البلوكشين، وهو سجل لجميع المعاملات التي يتم اجراؤها من قبل حاملي هذه العملات.

٣-٥: البيانات الضخمة (Big Data):

تعرف شركة جارتنر المتخصصة في أبحاث واستشارات تقنية المعلومات البيانات الضخمة بانها « الأصول المعلوماتية كبيرة الاحجام وسريعة التدفق وكثيرة التنوع، والتي تتطلب طرق معالجة مجدية اقتصاديا ومبتكرة من اجل تطوير البصائر وطرق اتخاذ القرارات».

٣-٦: تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة (Distributed Ledger Technology) او سلسلة البلوكات (Blockchain):

البلوكشين هو بمثابة دفتر رقمي لا مركزي يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم في العملات الرقمية المشفرة(Cryptocurrencies) مثل بيتكوين(Bitcoin). ويمتاز هذا الدفتر بانه غير قابل للتزوير بسبب تواجده على قاعدة بيانات موزعة.

ويمكن تعريف البلوكشين بانه بروتوكول رقني للقيام بالتعاملات ونقل الأموال باستخدام شبكة واسعة من الحواسيب المنتشرة حول العالم،وان القواعد التي يحتاجها هذا البروتوكول هي : توافر عملة الكترونية، وسجل دقيق، وثقة مطلقة

بين المتداولين، كما يمكن ان تكون بيانات هذه العمليات خاصة او عامة وفقا لاختيار نوعية سرية المعلومات الشخصية للأطراف المعنية بعملية التداول.[٧]

والصورة التالية تلخص ذلك :

الشكل رقم ٦-٣ ملخص اساسيات التكنولوجيا المالية .

٤- آفاق جديدة للتكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي:[٨]

تمثل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمصرفية تحدياً لمقدمي الخدمات المالية التقليدية لكونها تتيح خدمات ذكية، كما أنها تخدم قطاعاً واسعاً من خلال تقديم الخدمات بشكل أسرع وبصورة أكثر كفاءة. كما تتميز تلك الشركات بعدم اتباع اللوائح التنظيمية المشددة التي تحكم المؤسسات المالية التقليدية، فمع تسارع النمو التكنولوجي، تخلفت الأطر التنظيمية وراء التحولات التكنولوجية السريعة نظراً لأن وتيرة الابتكار سريعة بحيث لا يمكن ملاحقتها بشكل كافٍ من خلال إطار تشريعي. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الشركات العاملة بتلك التقنية بآليات رقمية سهلة الاستخدام وقادرة على تلبية احتياجات العملاء.

وقد انعكست تلك التطورات على المؤسسات المالية، حيث قامت بالاستثمار في كيانات تتبع تقنية التكنولوجيا المالية وذلك بالشراكة مع شركات تكنولوجيا مالية ناشئة Start-ups أو الاستثمار في شركات جديدة أو من خلال الاستحواذ على الشركات التي تطبق تلك التكنولوجيا. كما بدأت بتحويل منتجاتها وخدماتها بما يتماشى مع تلك التكنولوجيا. وتأتي رغبة المؤسسات المالية التقليدية القائمة بالتحول نحو تلك التقنية من أجل الاستفادة من كفاءة الخدمات المتطورة التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية من ناحية وحرصها على عدم فقدان حصتها السوقية أمام المنافسين الجدد في المجال التكنولوجي من ناحية أخرى.

يتمثل الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي في تحسين آليات جذب العملاء، ومعالجة أسرع للمعاملات المعقدة، وتحقيق شمول مالي أفضل، وخفض تكلفة الخدمات، وتقديم التحليلات المالية المتقدمة، ونقل المعرفة وتحقيق الشفافية، وتحقيق الاستقرار المالي.

وعلى صعيد العالم العربي، استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تضع نفسها في مصاف الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية المتطورة، وتتصدر الإمارات العربية المتحدة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قائمة الدول التي تضم أكبر عدد من الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية وفقاً لتقرير نشرته**Bloomberg Intelligence** ، حيث تستحوذ الإمارات على ٦٧ شركة، تليها تركيا بواقع ٤٤ شركة، ثم الأردن ولبنان يضم كل واحد منهما ٣٠ شركة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تستحوذ الإمارات على ٣٠ % من أنشطة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تتمتع الإمارات بكونها وجهة مفضلة للعمليات التكنولوجية نظراً لارتفاع درجة الاتصال بين البيانات لديها، ما يجعلها بيئة خصبة للشركات الناشئة في هذا المجال.

---

[٨] **اتحاد المصارف العربية** ، التكنولوجيا المالية : التطور الرقمي من اهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد ٤٦٧ أكتوبر ٢٠١٩.

ثالثا : الشمول المالي والبنوك التجارية :

يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام ٢٠٢٠.[١]

ويسهّل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. وبوصفهم أصحاب حسابات، فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين ، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.

١- مفهوم الشمول المالي :

الشمول المالي مفهوم يهدف الى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الاكبر من الافراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لاتخضع للرقابة والاشراف.[٢]

والشمول المالي لايتحقق من دون التثقيف المالي،فالمستهلك الواعي يعتبر اكثر ادراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية واكثر وعيا لحقوق وواجباته.

---

[١] **البنك الدولي** ، الشمول المالي-الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview،

[٢] **اتحاد المصارف العربية** ، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، الدراسات والأبحاث والتقارير،مجلة ، العدد ٤٨٥، يناير ٢٠١٩، ص١٠

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية،والمدخرات، والقروض القصيرة والطويلة الاجل، والتاجير التمويلي، والرهون العقارية والتامين، وتوطين الرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية. وخطط التقاعد بالاضافة الى حماية المستهلك ماليا.

١-١: تعريف الشمول المالي:

عرف مركز الاشتمال المالي في واشنطن الشمول المالي على انه " الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وباسعار مناسبة وباسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء".

ويعرف الشمول المالي على انه " العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والايداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي والية حماية العملاء".[٣]

١-٢: أهمية الشمول المالي :

تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي (**Findex** جلوبال) ان ٢,٧ مليار من البالغين على المستوى العالم ، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية.

من هنا تبرز أهمية تثقيف العمالء بأهمية الحصول على الخدمات المالية، وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل، على سبيل المثال، سيدرك العمالء نوع الخدمة المالية التي تلبي حاجاته الشخصية وسوف يساعد ذلك بتحسين النمو الشامل للبالد. وبالتالي فان عملية الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة ستحسن من حياة الفقراء.

خاصة وان للاستبعاد المالي اثر كبير على النمو الاقتصادي ومنها:

- انخفاض الوعي المصرفي لدى جمهور المواطنين.
- صعوبة الحصول على الائتمان او الحصول على الائتمان من المصادر غير الرسمية بأسعار باهظة.
- الانخفاض العام في الادخار والاستثمار.

[٣] **حنين محمد بدر عجور**، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، بحث لاكمال الماجستير في اداة الاعمال، الجامعة الاسلامية بغزة،٢٠١٧ ،ص١٠.

- ضعف الأنظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.

ولتحقيق الشمول المالي لبدى من الاخذ في الاعتبارات التالية:

- ينبغي توفير فرصة الحصول على الخدمات المالية الأساسية مثل المصارف... الخ.
- يجب ان تقابل الخدمات المالية احتياجات الفقراء.
- يجب ان تكون الخدمات المالية في متناول الجميع.
- يجب تعزيز جودة الخدمات والمنتجات المالية.

كما ان استخدام التكنولوجيا يساعد في تحقيق الشمول المالي من خلال تقليل تكلفة المنتج، تقليل خدمات التنقل، تحسين جودة المنتج، وتساعد في زيادة الخيارات ومرونتها لدى المستهلكين.

١-٣: أهداف الشمول المالي:

تتنامي المنافع المتأتية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء / البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل.

وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي وهي كالتالي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

٢- أبعاد الشمول المالي:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي الى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول الى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والاشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة الى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء. وقديما تم قياس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية واجهزة الصراف الالي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها

بواسطة الأسر ذات الدخل المنخفض والمشارع الصغيرة والمتوسطة. ولكن توفر الخدمات المالية ال تساوي مفهوم الشمول المالي لان الفرد قد يستبعد نفسه من الخدمات المالية ألسباب دينية أو ثقافية على الرغم من توفر امكانية الحصول على هذه الخدمات.

قام تحالف الشمول المالي ("AFI" Alliance of Financail Inclusion) بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي ("FIDWG" Financail Inclusion Data Working) والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الابعاد لقياس الشمول المالي حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد ولكنها بنفس الوقت تسمح لإجراء المقارنة والقياس بين البلدان.

ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما:

امكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية. من جهة اخرى، أدركت الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي مؤخرا (Global Partnership Financial Inclusion) أن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي الى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من اجل الشمول المالي.

ومن ثم تم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد وقياس الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام ٢٠١٦م على تقديم توصية تشمل ثالثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي:

أ- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.

ب- الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين.

ت- تعزيز جودة الخدمات المالية.

الشكل رقم ٦-٤ عناصر النجاح لأبعاد الاشتمال المالي .

شكل (2.1): عناصر النجاح لأبعاد الاشتمال المالي

(المصدر: worlds' Islamic finance market place Malaysia, 2015)

ص ١١

وفيما يلي وصف وافٍ لكل من الأبعاد السابقة:

٣- مؤشرات قياسها أبعاد الشمول المالي:

٣-١: الوصول للخدمات المالية(Access dimension):

يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية.

تتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع واجهزة الصراف الالي ..الخ) يمكن الحصول على بيانات تتعلق ب مكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

- ✓ **مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية:**

- عدد نقاط الوصول لكل **01.111** من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل **0111** كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

الا أن المؤشرات التقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية غير وافية حاليا. فالتكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع واجهزة الصراف الالي.

فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الانترنت باب جديد على الخدمات المالية الرسمية والتي يتم استخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عائق المسافة للوصول الى الخدمات المالية.

تلعب المراسلات المصرفية أيضا دورا هاما في تحسين مشكلة الوصول للخدمات المصرفية حيث أن التكنولوجيا والمراسلات المصرفية أدت الى اتساعا كبيرا لفرص الوصول المادي للخدمات المالية.

٣-٢: استخدام الخدمات المالية:

يشير بُعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

أ- مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية (Usage dimension):

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة سياسة التأمين لكل 0111 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

- ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

يمكن استخدام المؤشرات التالية في حالة البلدان الذين لديهم بيانات متوفرة للمؤشرات السابقة:

- عدد حسابات الودائع المنتظمة لكل 01.111 بالغ.
- عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل 01.111 بالغ.

يمكن أن نستفيد من ثلاث مؤشرات مختلفة لتقييم مدى استخدام الخدمات المالية الرسمية وهي: امتلاك خدمة مالية واحدة على الاقل، الاحتفاظ بالمدخرات والقروض من مؤسسة مالية رسمية بالإضافة الي الاستفادة من البيانات المالية العالمية لقياس الشمول المالي التي تم ذكرها آنفا.

ويمكن اضافة مؤشر اخر لمعرفة مدى استخدام الافراد لخدمة مالية رسمية واحدة على الاقل من خلال معرفة الافراد الذين لديهم حساب بنكي، والافراد الذين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ولكن ليس لديهم حساب، والافراد الذين لديهم بطاقة ائتمان او خصم وليس لديهم حساب بالإضافة الى أن يتم الاخذ بالاعتبار الافراد الذين أفادوا بعدم وجود حساب مصرفي بسبب وجود شخص آخر لديه حساب مصرفي بالفعل.

وهذا السبب يحدد الافراد الذين يستخدمون الخدمات المالية بشكل غير مباشر. تمثل مؤشرات القروض والادخار نسبة البالغين الذين يدخرون ولديهم قروض بمؤسسات مالية رسمية على التوالي.

٣-٣: جودة الخدمات المالية (Quality):

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 03 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي الى جدول اعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول الى الخدمات المالية.

عدم الوصول للخدمات المالية لايزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية.

ومع ذلك، فان النضال من اجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لد راسة وقياس ومقارنة واتخاذ اجراءات تستند الى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

بُعد الجودة لشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

ووضع التحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:

أ- مؤشرات بعد الجودة:

١. القدرة على تحمل التكاليف (Affordability):

يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض. وذلك من خلال:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الادنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

٢. الشفافية (Transparency):

يلعب الوصـول الى المعلومات دورا حاسـما في الشـمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضـمنوا حصـول جميع العملاء على معلومات ذات صـلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية. يجب على مقدمي الخدمات المالية أيضا التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وعدم وجود لبس في اللغة. ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

٣. الراحة والسهولة (Convenience):

يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية. وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

٤. حماية المستهلك (Consumer protection):

ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة. وذلك من خلال:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
- مدى وجود امكانية للجوء الى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى 2 شهور الاخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الاقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

٥. التثقيف المالي (Financial Education):

يقيس هذا المؤشر المعارف الاساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم. وذلك من خلال:

- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد مي ا زنية لهم كل شهر.

٦. المديونية (السلوك المالي) (Indebtedness):

تعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي. ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة .وذلك من خلال:

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 31 يوم عن سداد القرض.
- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن اما بالإقراض من الأصدقاء الاقارب، بيع الأصول، استخدام وفرات، أو قرض بنكي.

٧. العوائق الائتمانية (Barriers):

الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح ايضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات. وذلك من خلال:

- نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

يوضح الجدول التالي تلخيصاً لأبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد.

جدول (١-٢): ابعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها.

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول الى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول لكل 01.111 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية. • عدد أجهزة الص ا رف الآلي لكل 0111 كيلو متر مربع. • حسابات النقود الالكترونية. • مدى الت ا ربط بين نقاط تقديم الخدمة. • النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل.
استخدام الخدمات المالية	• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم. • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم. • عدد حملة سياسة التأمين لكل 0111 من البالغين. • عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. • نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. • نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. • ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	**القدرة على تحمل التكاليف:** • معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الادنى الرسمي للأجور. • متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي. . متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. . نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. **الشفافية:** • نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. • وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

	حماية المستهلك: • مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. . مدى وجود امكانية للجوء الى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى6 شهورا الاخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الاقل. . نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. **الراحة والسهولة:** . نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. . متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك. **التثقيف المالي:** . حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع. . النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد مي ا زنية لهم كل شهر. **المديونية (السلوك المالي) :** . نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 31 يوم عن سداد القرض. . كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن اما بالإقراض من الأصدقاء الاقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي. **العوائق الائتمانية:** . نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات. . نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي. . مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

المصدر : حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، بحث لإكمال الماجستير في اداة الاعمال، الجامعة الاسلامية بغزة، **ص ١٩.**

أسئلة للمحور السادس :

أجب على الأسئلة التالية:

١. عرف الصيرفة الإسلامية؟

٢. لخص أسس وسمات الصناعة المالية الإسلامية؟

٣. ما هو مفهوم التكنولوجيا المالية؟

٤. اذكر أهم مصطلحات عالم التكنولوجيا المالية؟

٥. ماهي اهم أبعاد الشمول المالي؟

المراجع

قائمة المراجع

I -المراجع باللغة العربية

١-الكتب:

١- **الطاهر لطرش**، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة،٢٠١٠.

١- **الطاهر لطرش**، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ،٢٠١٥.

٢- **شاكر القزويني**، محاضرات في اقتصاد البنوك، سلسلة في دروس الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة ٢٠٠٦.

٣- **اتحاد المصارف العربية**، التكنولوجيا المالية FINTECH وأثرها على المصارف في المنطقة العربية، ٢٠١٨.

٤- **احمد السيد**، رجب محمد حفني، محاضرات في النقود والبنوك، الحقوق محفوظة للمؤلفات.

٥- **برايان كويل**، التعاملات المالية للبنوك، ترجمة ونشر: دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠٨.

٦- **توماس ماير، جيمس إس دوسيتبري** ، روبرت زد اليبر، ترجمة: السيد احمد عبد الخالق ، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر،٢٠٠٢.

٧- **حكيم حمود فليح الساعدي**، المصارف الاسلامية مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية، ط١، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد،٢٠١٩.

٨- **خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد**، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، دار وائل للنشر.

٩- **رضا صاحب ابو حمد**، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى ٢٠٠٢.

١٠- **سامي خليل**، اقتصاديات النقود والبنوك الكتاب الاول، النقود والبنوك، شركة كاظمة لنشر والترجمة والتوزيع، الكويت،١٩٨٢.

١١- **سامي السيد**، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة ،٢٠١٨.

١٢- **سمير رضوان**، مقدمة في اقتصاديات البنوك، المعهد المصرفي، بدون تاريخ.

١- **سعيد سامي الحلاق**، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٠.

٢- **سامر جلدة**، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ،٢٠١١.

٣- **سالم صلال راهي الحسناوي واخرون**، مبادئ المالية والمصرفية، الطبعة الاولى ٢٠١٩.

٤- **صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد**، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

٥- **صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

٦- **صادق راشد الشمري ، نغم حسين نعمة**، ادارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية مداخل وتطبيقات، اتحاد المصارف العربية،٢٠١٦.

٧- **عمر علي كامل الدوري**، تقييم الاداء المصرفي الأطار المفاهيمي والتطبيقي، دار الدكتور للعلوم، شارع المتنبي، بغداد، الطبعة الأولى٢٠١٣.

٨- **عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبوقحف**، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،١٩٩٣.

٩- **علي كنعان**، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، جامعة دمشق، بدون تاريخ.

١٠- **عزت قناوي**، اساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، ٢٠٠٥.

١١- **غسان العياش**، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٨.

١٢- **كمال شرف، هاشم أبو عراج**، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٤.

١٣- **كمال عبد السلام**، محاسبة البنوك التجارية، مكتبة الجلاء الجديد بالمنصورة، ١٩٩١.

١٣- **محمود حسين الوادي واخرون**، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية ٢٠١٤.

١٤- **محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان**، المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة ٢٠١٢م.

١٥- **مفلح عقل**، الائتمان المصرفي و مخاطره مدخل نظري وعلمي، اتحاد المصارف العربية ٢٠١٢.

١٦- **محمد الطاهر الهاشمي**، المصارف الإسلامية ١٠ وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية، مطبوعات جامعة مصراته، بدون تاريخ.

١٧- **ميراندا زغلول رزق**، النقود والبنوك، التعليم المفتوح، كلية التجارة، جامعة بنها،٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٨- **محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي**، ادارة المصارف، الطبعة الاولى ٢٠١٧، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

١٩- **محمد عمر الشويرف**، التجارة الالكترونية في ظل النطام العالمي الجديد، زهران للنشر.

٢٠- **مصطفى يوسف كافي**، النقود والبنوك الالكترونية، دار مؤسسة رسلان للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، ٢٠١١.

٢١- **محمد صالح القريشي**، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الاولى ،٢٠٠٩، اثراء للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.

٢٢- **محمد عزة عزلان**، اقتصاد النقود والمصارف، الدار الجامعية، مصر،٢٠٠٢.

٢٣- **ناظم محمد نوري الشمري**، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، الأردن ،١٩٩٤ .

٢٤- **هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان**، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩.

٢٥- **وهبة الزحيلي**، المعاملات المالية المعاصرة بحوث وفتاوى وحلول، دار الفكر، دمشق، سورية ،٢٠٠٢.

٢٦- **يسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلك الدوري**، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٩.

٢- الرسائل و الأطروحات و الدراسات الجامعية :

١- **اميرة صالح محمد سلطان**، تقييم سلامة المالية العامة في الاقتصاد المصري دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.

٢- **شيماء يونس كاظم**، أثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (١٩٩٧-٢٠١١) ، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية، جامعة سانت كليمنتس البريطانية/فرع العراق،٢٠١٤ .

٣- **حنين محمد بدر عجور**، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، بحث لإكمال الماجستير في اداة الاعمال، الجامعة الاسلامية بغزة.

٤- **فياض عبد المنعم حسانين**، اليات تطوير المنتجات والخدمات في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية، المنعقد بمدينة طرابلس في الفترة ٢٩-٢٠٠٨/٣٠ م.

٥- **علي شاكر محمد شهاب**، الدور التنظيمي الرقابي لبنك المركزي العراقي للمدة (١٩٩٨-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، المعهد العالي لدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد ،٢٠٠٧.

٦- **محمد ضويفي**، المركز القانوني للبنك المركزي، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر ١ .

٧- **ميمون علي العبيد**، أثر إدارة أصول وخصوم المصرف المركزي على ربحيته ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق ، 2013.

٨- **رانيا عطار**، قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية – دراسة تطبيقية، مصرف سورية الدولي الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، ٢٠١٣.

٩- **علي بو عبد الله**، وظائف الادارة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

<u>- البحوث والمقالات المنشورة:</u>

١- **عبد الرحمن يسرى احمد**، دور الصناعة الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية، اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، طرابلس ٢٩-٢٠٠٨/٣٠م.

٢- **لطيف زيود واخرون**، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحميل المالي دراسة ميدانية لمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد (٤)،٢٠٠٥.

٣- **اوصغير الويزة**، مطبوعة محكمة في مقياس: اقتصاد بنكي، موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، ٢٠١٨/٢٠١٩.

٤- **اتحـــاد المصـــارف العربيـــة**، واقـــع الشـــمول المـــالي ودور التكنولوجيـــا الماليـــة فـــي تعزيـــزه، الدراســـات والأبحاث والتقارير، مجلة، العدد ٤٨٥، يناير ٢٠١٩.

٥ -المجلات و الجرائد :

١. **أضواء على الجزائر** ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي جويلية ٢٠٠٨ .
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2008/06/pdf/countrya.pdf.

٢. **قانون البنوك** رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠، البنك المركزي الاردني :
https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/b6fc38d0-f67b-4f57-a4d0-e71d89f3dd0d.pdf

٣. **الجريدة الرسمية**، ١٩٩٠، العدد١٦، قانون النقد و القرض ، المادة ١٨.

المواقع :المؤسسات المالية الدولية – المعرفة(marefa.org) ، تاريخ التصفح ٢٠٢١/٢٠/٠٢..على الساعة ٢٢:٣٠.

٥- **كريســـتين لاجارد، التكنولوجيا المالية** . جني الثمار وتجنب المخاطر، الاقتصـــادية جريدة العرب الاقتصـــادية الدولية، تاريخ التصفح ٢٠٢٠/٠٩/٣٠. https://www.aleqt.com/2017/06/24/article_1209046.html

٤. **اتحاد المصارف العربية** ، التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي، الدراسات والابحاث والتقارير ،العدد ٤٥٤، https://uabonline.org/ar/ ، تاريخ التصفح : ٢٠٢٠/١٠/٠١.

٥. **البنـك الـدولي**، الشـــمول المـــالي–الشـــمول المـــالي عـــامـــل رئيســـي في الحـــد من الفقر وتعزيز الرخـــاء. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

II - المراجع باللغة الأجنبية

I –Les Ouvrages :

1- **Charles L. Prather ,**Money and Banking,(Home wood ILLinois; Rechard D Irwin,Inc.1969).

2- Whittlesey and others: Money and Banking.

3- **REF**-DR. N.K. SHARMA TEXT BOOK OF BANKING AND FINANC SUNRISE PUBLISHERS & DISTRIBUTORS First Published - 2009.

3-Articles et rapports:

1. **IMF** Country Report No. 05/52, International Monetary Fund Washington, D.C. February 2005.